





كتاب شرح فرايض الملتقى للعلامة
العلامة الطرابلسي رحمه الله

قد وقف هذا الكتاب لرضاء الله تعالى عامه بنت حسن بن علي
وبنتها فاطمة لا صباع ولا برهن

في سنة ١١٣٩ هـ
على يد
مستكتبه المولى الفقيه
حسن بن علي بن الحسين

١١٣٩ هـ

٢٨٤



بسم الله الرحمن الرحيم ربنا انتامن لدنك رحمة وهي لقائنا امرنا بشي الحمد لله
 الذي وفق لحماه على جميع الامام وورثه وابق على الفرائض لمن خصه بالكرام
 وقدر الاضياء للورثين في كتابه الكريم الاعتظام وتوفيق فتحة ذلك بنفسه
 اشارة الى مزيد الاهتمام واحسان سبحانه على امتنا به من سوايغ الانعام واشكر
 على تزايد الاية الجسام واستشهدان لانه الله لا اله الا الله وحده لا شريك له بحج العظام
 واستشهدان صبيحنا وسندنا محمد ابي عبد الله المودع بالمعجزات والايات العظام
 الذي قتله عند انقضاء اجله الى عالم البرزخ وجعله جبارا يد على من يسلم عليه
 السلام صلا على عليه صلاة قسلا ما دام عين على جوارحه يوم والايام وعلى آله
 بحر المدي والى محابه يومه المدي والاعلام **اما بعد** فيقول العبد الفقير
 الى الله تعالى محمد بن ناصر الدين بن محمد بن احمد بن ابراهيم بن سليمان
 الطريفي في الدمشقي الحنفى اصلي الله عليه وآله وصحبه وسلم عايشا له **لما كانت ابواب**
العلم مكنة وفوقها بئر واولها بالتحصيل واحدها بالتسجيل بعد
 علم ما افترض الله علينا من دينه علم الفرائض الذي امر النبي صلى الله عليه وسلم
 بتعليم وتعليم واخبر عن سرية الله عليه وآله واشراق انظاره **سألني** بعض
 الافاضل الاخوان من السادة الاعيان ان اكتب شرحا على فرائض كتاب ملتقى
 الاجر تاليف امام الاسلام والمسلمين ورهان الشريعة والدين ذي النعمان
 ذي الخصام لايتيه **والفتون العجبة الرشيدة الشيخ محمد بن محمد بن ابراهيم**
 الحلبي الحنفى زين شمس طيبه نفعه الله برحمته واسكنه بحججه جنته افح
 به مقلتها واحل به مشكلها وامر به مثلها واذكر في غايل المسائل عملها بتصره
 المستند وتذكر فيه المنتهى والحكمة في مقاله وكان حقا على اجابتي اسؤله
 فاجبت به ساد ذلك حيث لم يتقدم في احد شر في ذلك ان تحصل به المقصود
 حلان لئلا يسو الا جوابا بيان صحيح ومردود مع ذكر شئ من المسائل المتعقبات
 والمعلقات والاشيان من العويضات والمعضلات ليستغنى به الطالب عايداهن للطلوع
 والاشي المنظر فيه ان يسام من التطويل فيه وان يلبثت المسألة في البطالة
 واصحاب المغاورة والملازمة بل يفرح بما يجد من العلم ببسوطا وبما يصاد من الفروع

حاجيا
 مع

والتمت

والتمت في هذا مضبوطا ومحمد لله الكريم على يسير ربه عوجا بعد الساع في تنقيحه
 وتقريره ومع هذا فاني ما افرقت طريقتيه عذرا ولا اخترعت غريبه غرا **لكن** نظر
 لكن نظرت الى ما ذكرته الاوائل من اصول هذا الفن وبينوه فسلكت في تقرير فروعها
 ما سلكوه فمن وصل هذا الكتاب اليه وراى ان يقف عليه فليست بعبث الرضا والانصاف
 وينشر في الكتب على ما وقع الخطا بالاعتساف فاني بالقصور والجهل معدوف
 وبالقصان والضعف موصوف وايصل ما وقع فيه من طغيان اليراع ليصنع من
 الخطا فانه مكرن في الطباع **هذه** ابعادا بنيت ويتأمل ويجعل او لا فكرته اخيرا
 واخرها ولا فرجا كان لزلل بضاعة من استجمل واعترض ولم يتأمل فيما يتأمل
 وقد صنعتها وانما هي موهوم واخر قد علم الله بترادق بعض ثنائها واسكاب غيبتها غيرها
 ولكن اسال الله تعالى ان يذهب ذلك عني ويحقق ما علق به الحى ويبيض بما جمعت
 صغيفه فعلى ويجعله خالصا لوجهه الكريم وجبا للفرز بنجات النعيم **وسميت**
سكيا لان علي فرائض ملتقى الاجر **واقدم** قبل الشروع فيه مقدمة اذكر فيها بيان
 فضل هذا العلم والدليل عليه والحث على تعلمه وتعليمه ولاي شئ سوى نصف العلم
 ومن اشهر به من الصمابه رضي الله عنهم وتكم فيه وما يحتاج الى الله الناظر في تحصيله
فاقول العلم بان علم الفرائض علم قراني عظيم المنزلة والاخر لا يستعمل الا علم رباني وقد
 قل من يعتنى بعلم الفرائض ويشقى العليل في مسائله الغوامض مع انه من اجل العلم
 قدرا واشرفها منزلة وخطرا وايسرها طيبا واشرفا فهو وان تماثلت شيعه وشايت
 اصول بوزعه لا اختلاف احكامه وتباين طرق حسابيه يترتب الماخذ على من بحثه
 من المتهربين مع اهل وهو علم ضروري لا غنى عنه للعالم المنصب ولا يحصر عنه
 للطالب المذهب اذا لا يتغنى الزمان غالبا عن وارث ومورث فتعلمه فرض كتابي
 كبقية العلوم الشرعية **وقد** ورد في فضل هذا العلم جملة من الكتاب والسنة والاشرف
من الكتاب قوله تعالى اوصيكم الله في اولادكم الى اخر الايتين وقوله عز وجل يستغفر لك
 قال الله يغفركم في الكلاله الى اخر الاية فيبين سبحانه وتعالى فيها نعم سهايا للفرائض
 وسحقها والباقى يبر بالاستسناط لمن نظر فيها ويكتفيك في فضل وشرفه
 ان الله تعالى في بيانها وقسم سهايا بنفسه واوصى وعرض الهنا وشهده حيث

هذا علم النساء

ذكره في كتابه الفريضة فصل اول في الصلاة والزكاة والحج ونحوها بحملها **من السنة** قوله
 صلى الله عليه وسلم تعلموا الفرائض وعلوهم الناس فاني امرت بقبولها وان العلم يستفيض
 وتظهر الفرائض حق بخلاف ثبات في الفريضة فلا يجدان من يقضي بينهما واداهما
 والزمدي والنسائي والحاكم وقال صحيح الاسناد لكن في رواية الحاكم من يقضي بها
 وقوله صلى الله عليه وسلم تعلموا الفرائض فانها من دينكم وانها نصف العلم وانها
 اول علم ينزع من علمي رواه ابن ماجه وقوله صلى الله عليه وسلم تعلموا الفرائض
 وعلوهم الناس فانها نصف العلم رواه البيهقي لكن بتدوير الضمير ونقطة عن ابي
 هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال تعلموا الفرائض وعلوهم الناس
 فانه نصف العلم وهو ينسب وهو اول شيء ينزع من علمي فترد به حفص بن عمرو
 وليس القوي انتهى وتايد الضمير في علوها وفي فرائضها هو الظاهر لان الفرائض
 جمع وكل جمع مؤنث والتذكير على اعتبار حكم المضاق اي تعلموا علم الفرائض والالتفات
 والكلام فيه اما للعلم يعني تعلموا هذا العلم من العلوم والحجس على معنى تعلموا
 جميع انواع المشتغل عليها كالحول والرد وتقاسم الحدود والاخوة وغيرها وقوله
 صلى الله عليه وسلم تعلموا العلم وعلوهم الناس وتعلموا الفرائض وعلوها والملازم
 والوارد قطعي وعلى هذه الرواية فالفريضة اما محمول على ما ذكر ويكون مخصوصا
 بالذكر بعد دخولها في عموم العلم للتوحيث في تعليمها وتعليمها لكونها امور لا ماجة
 واما على ما فرضه الله تعالى على عباده من التكليف وحسن ذكرها بعد التقييم لمزيد
 الاهتمام وقوله صلى الله عليه وسلم العلم ثلاثة وما سوى ذلك فهو فضل لينة حكيمية
 او سنة قابعة او فريضة عادلة رواه ابو داود وفي رواية بدل قاعة ما ضبحة
 قال العلامة الخطابي لاية الحكمة التي لم تنسخ والسنة القابعة الثابتة عن النبي
 صلى الله عليه وسلم والفريضة العادلة لا يحتمل ان تكون من اعدل في التسمية وان
 تكون مستتبطة من الكتاب والسنة فتكون عادلة لما نص عليه فيها كمسئلة
 زوج وابوين روى عن عمر بن عبداس رضي الله عنهما انه امر سهل بن زيد بن ثابت
 يسأله عن هذه فقال المزوج النصف وللاولئك الباقي فقال له في كتاب الله
 اما تقول براك فقال قوله براك لا فضل الا على وقال الخطابي فهو من باب
 تعديل

تعديل الفريضة اذ لم يكن فيها نص وذلك لانها اعتبارها بالنصوص عليه وهو قوله
 تعالى وورثها ابواؤه قلتم الثلث قال ابن الرفعة وهذا الحديث يدل على ان ذلك
 ثلث العلم قلت وفيه نظر قال وانظامه مع الخبر الاخر ان يجعل النصف فيه يعني
 النصف قال ومحمد بن عقال جعلت ثلث لان العلم يستفاد بالكتاب والسنة
 والنقاس وجعلها ثلثه بالكتاب قلت ويستفاد ايضا بغير الثلث كالا حجاج
 لا يقال هو ما خرج من الكتاب والسنة لان يقال لقلت لم يغير فيه بعد قال ومحمد
 ان يقال جعلت ثلث الحديث ان الله تعالى بكل قسم من امر يتكلم الى بني مرسل ولا
 الى ملك مقرب ولكن نزل بها فيهما فقسمها بين قسم فافترض ان العلم يستفاد
 بالنص من جهة الله تعالى والنبي المرسل والملازم المقرب والفرائض محصورة
 في بيانها سبحانه وتعالى فكان ثلثا لذلك قال وكلام ابن الصلاح في بيان هذا
 الحديث غير ثابت ويروى ان الكتاب غير شامل لكل الموارد كبريات الحدود الاخر
 وغيرها وانما ثلثها لان ذلك مدخلا في الشريعة من غير واسطة بنو لبيس
 كذلك انتهى وقال في الفتوح حديث ان الله لم يكل فريضة من امر يتكلم الى اخره غير ثابت
من الامور ما رواه الحاكم عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه قال اذا اختلفتم في فريضة
 بالفرائض واذا اختلفتم في الفرائض فالفريضة هي التي روي في امر رفيع من علم فريضة كمن اعتق
 عشرة قاب ومن قطع يبر انما قطع الله ببرائه من الجنة وهذا كله يدل على كون
 الامور به اهم والامر به الزهر وانقر **ما خالف** العلماء ما اذا سماه النبي صلى الله
 عليه وسلم نصف العلم فالاول منهم وهم اهل السلامة وتصوا ولم يؤلوا وقالوا
 لا ندرى وليس علينا ذلك بل يجب علينا اتباعه عقلنا المعق او ان عقل
 ومعناه ان الذي لا ينطق عن القوي قال قول لا يضيق العقل عن ظاهره
 ولا ندرى ما عمل فتعقد حقيقة مقال عقلنا المعنى او لم تعقل الاحكام
 خطأ والتاويل وقال تعالى وما ينطق عن الهوى ان هو الا نوحى وبوحى الكرون
 على التاويل فذهب اكثرهم الى ان الانسان حالين حالة حياة وحالة
 موت وحياة سبب لوقوع سائر العلوم وموت سبب لوقوع علم الفرائض
 ويكون النصف عبادة من النصف بمعنى القسم الواحد من القسمين وان

لم يتسأروا في الشاغل اذ امت كان الناس صنفان شامت واخر مشن بالذرى
 كنت لخصم . وقيل ان العلي شفا بالحق فان قلت في الفرائض ما ثبت بغير نص
 قلت اصله ثبت بغيره سواء كان من علم الفرائض ام من غيره مع ان غيره يستفاد بالحق
 فلا وجه للتخصيص اذ او قيل ان ثوابه يقابل ثواب بقية العلوم لان الشخص يستحق
 بتعلمه سلة واحدة من الفرائض ما تحسنه في تعلم سلة واحدة من الفقه عشرة
 حقات فلو قدرت جميع الفرائض عشر مسائل وجميع الفقه مائة مسألة تكونت
 كل واحد منهما الفقهنة فكان نصفها وقيل ان سبب الحكم باختلافه في كل مسألة وقيل
 الحجة والصدوق في الوصية وانظر ادى كذا في الموت وقيل لان العلم بوقوع
 علم يحصل به معرفة الانسان وهو مسائل العلوم وعلم يحصل به معرفة الانساب
 وهو علم الفرائض وقيل باعتبار البسط والتقدير لانك لو بسطت علم الفرائض
 كل البسط وقدرت موت الميراث بل بلغ حجمه وعده خمس سائر العلوم مع ان فروع
 هذا العلم اعلم وتعمق من ذلك اصولها فالتفكير بها يحتاج الى مسائل العلوم فان اصولها مشتقة
 ومنقرضة لا تعرف في غيرها من اصولها فكيفت معها حضرات كثيرة وقيل بالتعليم
 والترخيص فاعلم وتعلمي للكون اول علم ينسب واول علم ينزع وقيل لاشتماله
 على زيادة المشتقة في تفصيل المسائل والامتحان بها خصوصا في المناسمات
 ودرجته الاولى ودرجه المناسمات وقيل لتسعه في الكلام تربية بالتحقق
 ومنه قوله الصلاة والسلام في حق النساء لان احداهن تعود في بيتها
 شرط دهرها لا تقوم ولا تفضل في بعض شطرا وقيل لقوله تعالى لا تجعل
 الارض كغفارا احياء وامواتا اي اوجبة في الحياة والمات فان قيل قد ورد
 في الحديث حسن السؤال نصف العلم وقد علمت ان الفرائض نصف وقد بقي
 كثير من العلم والنحو لا يكون له الا نصفان الجيبان المراد المبالغ في جلالة
 كل ما يعلم قال عليه الصلاة والسلام لا تتورد نصف العقل والتدبر نصف
 العيش مع ان ثمرا هو اعظم من ذلك فاعلم المراد المبالغ في الثناء وعلى عظم
 حذوري ذكره وصحته وهذا لما تيسر ذكره من وجوه التنازل في ذلك والله اعلم
 بحقيقة ذلك ثم الاصل في دلائل الموارث ما مر من الايات الثلاث والحصول الحز

في بيان الفرائض
 في بيان الفرائض

في رواية
 المعيشة

من السنة كحديث الخفوا الفرائض باهلها فما بقي فلا روى رجل ذكر متفق عليه
 وسيا في الكلام على بعض الرجل بالذكر عند قوله وبني ابا عبد الوضو ان شأنا شيئا
 واجتهااد الصحابة رضي الله عنهم فانهم تكلوا فيما لم يجدوه منصوصا واخذوا فيه
 بالاجتهاد واكثر اختلافهم في ذلك لان مسائل الفرائض ليست مبنية على اصول متفق
 فيتعقلوا بالامثال والاشباه وهم في ذلك على قسمين قسم لم تدون مذاهم في الفرائض
 وانما تكلوا في معظهما كابي بكر وعمر وعطاء بن حنبل وعائشة رضي الله عنهم وعثمان
 رضي الله عنه تكل في مسائل معدودة فالنقل عن هؤلاء الخمسة في الفرائض قليل
 وقسم دونت مذاهم في ذلك واشتهر نقلها عنهم منهم اربعة على وابن مسعود
 وزيد بن ثابت وابن عباس رضي الله عنهم وهو لا اربعة حيث انفقوا على مسائل
 وافقهتم الايم لم يتفق في مواضع اختلافهم ذهابا اثنين منهم الى مذهب ذهاب
 الاخرين الى مذهب خلافه لكن حيث اختلفوا وقعوا احدا وذهب ثلاثة الى مذهب
 والرابع بخلافه فوقعوا افرادي من الجانبين واشتهرهم بهار بن دينار والترمذي
 عن اسحق بن عيسى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ارحم امتي باق ابو بكر
 واشد هم في امر الله عمر واصل فم جيا عثمان واعلمهم بالحلال والحرام معاذ بن جبل
 وارضهم يزيد بن ثابت واقراهم الى بن كعب وكل امه امين وامين هذه الامة
 ابن عبيد بن الجراح قال الزمذي وهو حسن صحيح واختلفت العلماء في تأويل
 قوله صلى الله عليه وسلم ارحم امتي يزيد كما جاد في رواية باخطاب على خمسة اقوال
 أحدها انه قال حنا على منافسة يزيد والرغبة في تعليم الفرائض كره غيبته لانه
 كان منقطعا الى الفرائض بخلاف غيره النافي انه قال شافعا انه ان شادكم غيب
 فنه كما قال اقرأكم الى واعلمهم بالحلال والحرام معاذ واصل فم كره غيبته ابود رواق
 على الثالث انه اشار به الى جماعة من الصحابة كان يزيد ارضهم ولو كان ذلك
 في عموم جماعتهم لما استثنوا احد عن الفقه الرابع انه اراد انه زيد كان اشد هم
 عنانية وحرصا عليه الخامس قاله لانه كان اصحهم حسابا واسرعهم حرا
واعلم ان الناظر في تفصيل هذا العلم يحتاج الى العلم بالاحكام فلما الاصل
 والى العلم بالانساب فلما انور نبيه كما في مسائل المعايير والاشساب كما سيبي

وحيث اختلفوا
 اختلفت الامة
 ص

من
 ص

فانه يجازيها بغيرها عظميا والى المهارة في علم الحساب كما لا يخفى على اهل الابواب
والاشباع الناطق النزيهين فانه اذا كانت في الفريضة ذوق وعلم من حرر المفقدين
الزوج النصف والمغاصب النصف وان كان الواقع ذلك ان المصاحب لا يعبر عن حصته
بمقدار مرسوم لان السامع قد يعتقد مقدار ربه كمن الرق وليس كذلك فانه يتغير
بتغير الصورة فتصوره ياخذ نصفه في اخرى اخذ غيره ولم يوايد اخر يستظهر لك اذا كان
في المسئلة بنت واب من حرر فاما ايضا ان يقول للبنت النصف وللأب ما بقي فانه روى
ان الجراح صال الشجر رحمه الله عن بنت واب فقال للبنت النصف والباقي للأب فقال له
أصبحت المعوي واخطأت في العبارة هلا قلت للأب السدس وللبنات النصف والباقي
للأب فقال الشجر خطأت وأصاب الأئمن وهذا اخر ما روي في المسئلة فاشترى الآن في الملق
فشرى الآن وندخل في ذلك الأسلوب فنقول وبالله التوفيق وبالله التوفيق
قال المصنف رحمه الله **كتاب الفرائض** الكتاب لغة مصدر بمعنى الكتب وهو الجمع
سمي به المفعول للمبالغة قال الأزهري أصل الكتب ضم شئ الى الشئ يقال ضمت القرية إذا
ضمت فيها وقال أهل اللغة كتبت بكتب كتابا وكتابته وكما بانقلته مصادرو وقال بعضهم
الكتاب الكتابية في اللغة جمع الحروف على جميع الكلمات المفردة بالتدوين وفي اصطلاح
المصنفين مسائل مستقلة وهو مبتدأ خبره محذوف او خبر مبتدأ محذوف وفي الفرائض
في الأصل جمع فريضة بمعنى مرسوم وجمع فريضة بمعنى مفعول على فاعل ناد وهو مشتقة
من الفرض وهو لغة يقال لمعان كثير منها التقدير قال الله تعالى فضعفما فرضتم او قدرتم
ويقال فرض القامعي النفقة أي قدرها ومنها الإنسان قال الله تعالى سورة انزلناها
وفرضناها على قرآنه القنفذت او بنيناها ومنها الأنزال قال الله تعالى انزلنا القرآن الذي فرض
الزبان لراد كل المعاد وانزل ومنها الاجلال قال الله تعالى ما كان على النبي من حرج
فيما فرض الله له ومنها فلسفة يقال فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم أي سن ومنها
الفران يقال فرضت حرجي وفرانته ومنها العطية يقال فرضت الرجل وأرضته
إذا أعطيته ومنها الحز يقال فرض القوس الحز الذي يقع فيه الوزر ومنها
القطع يقال فرض الحياض الثوب أي قطعه واصطلاحا هذا النصب المقدار للوارث
فشرعنا نقل الجمع علم لهذا العلم المحصور فاجرى مجرى الكلام كالانصار فيقال له انبه
فرائض

سن
الشق
جعت

سن
مستقلة
جمع

أي فيما
له

فرائض كيقال انصارى وان كان قيل لاسه في أصل ان يقال فرضي وفرضي وفرضي كالحج
وعلم حكام المبرور وبسبب هذا العلم بالفرائض لا سمها مقدرة متطورة مبدئية ثبتت
ببطلان ما قطع به فقد استعمل على المعنى اللغوي والشرعي وانما يخص بهذا الاسم اقتداء
بقوله تعالى بعد الفريضة من الله والي يبي صلى الله عليه وسلم حيث قال تعالى
الفرائض والكثرة دوران الفرائض في كلامهم كقولهم فرض الزوجي كذا فرض البنت كذا
ولكنه يجب فيه عن الفروض المقدرة والوارث الباقي وجمعه وشره وورث قال في
القاموس من اسمائه تعالى الوارث أي الباقي بعد قضاء خلقه وفي الدعاء اللهم استغفر
بسمي وبصري واجعله الوارث مني أي باقي ما عني في الغريب للمروي في
الحديث واجعله الوارث مني قال ابن شميل أي بقية ما عني حتى الموت ومن صفاته تعالى
الوارث أي الباقي وفي الحديث يكمل على ارث من ارث ابيكم ابراهيم عليه الصلاة والسلام
أي انكم على قضية من مثل ابي ابراهيم انتهى وبسبب الوارث به لبقائه بعد موت المورث
والارث مصدر ورثا الشيء ورثا بكسر الواو وارثا بفتحها هجرة وهو في اللغة
الأصل والبقية ومنه قول صلى الله عليه وسلم اثنوا على من عكم فانكم على ارث منكم
ابراهيم عليه الصلاة والسلام أي على أصله وبقية شريعته وفي المشرع اسم لما يستحقه
الوارث من مورث ومنه قوله تعالى واورثكم ارضهم وديارهم الآية أي ملكناكم
ما كنا ملكناه عنكم والميراث مفعول مشتق من الارث وأصله مورث انقلبت
الواو ياء لكسر ما قبلها قال ابن فارس في كتابه الملقب بالمقاييس والميراث أصله
الوار وهو ان يكون الشيء لغيره ثم يصير للآخرين بنسب او سبب قال ورثناهم
عن اباؤنا وصدق انهم وفي الأساس للمعجمي قال ورثته المال وورثته منه
وعنه ورثت الارث والميراث واورثنيه وورثنيه وهم الورث والوارثون
الجار وورثته كشرع الاكل النج والادواء وورثته الحجي ضعفا وهو في ارث محله
والحدسوارث بينهما لم انتهى فان قلت ما موضوع هذا العلم وما حله وما حياثله
وما منه استمداده وما غايته قلت اما موضوعه فهو التركات يبحث فيها
عن علمها الذي لا يتبدل لان العرض يبحث فيها من حيث تغلق الحقوق بها وتسمى
بحسب ما ورد به المشرع وقيل موضوعه العدد وروى بان علم الفرائض مركب من الفقه

والحساب فلا يكون موضوعا للغيره لان كل علم يمتد عن غير من العلوم بموضوع كائين
 يتغير ويغير كعلم الا يكون تعريف الفرم فكذلك موضوعه والآخر خلفه علم باخر وهو
 شئ كاهو من شئ فقلت اذا كان مركبا ما كان موضوعا للغيره اعني فعل الغير
 من حيث يتعلق الاحكام الشرعية به وهو موضوع الحساب اعني العدد من حيث الصواب المسمى
 وغيره موضوعا له فيكون العدد موضوعا له قلت الموضوع حينئذ المتضمن للاحكام
 على الاطلاق قل قلت فليكن يكون موضوعا للتركات وهي لا تصدق على موضوعي
 الفقه والحساب اذ ليست افعالا ولا اعدادا بل هي افعال معدومات قلت تصدق على الاول
 بتقدير يضاهي او اخذ هو قائلها قوله تعالى حرمت عليكم المسكنة او اكملها على الثاني
 باعتبار كونهما وقدرها واما احدهما فهو علم باصول يعرف منها فتنية التركات ويستعملها
 وايضا يعرف منها واما مسأله في الفقه التي تطلق بسببية غيرها لئلا يوصفها
 في هذا العلم على ان يعلم ان نصف المال للبنت او بنت الابن حيث انزوت واما امانته
 استملاكه فهو الفقه المتعلق بالارث والحساب واما غايته فايصال الموقوف الى
 ذواتها وبعضها جعلها حصول الملكة للامتنان فوجب له سرعة الجواب على وجه
 الفهم والصواب ولا يخفى ان الاول هو الصواب اذ تلك الملكة انما هي نفس العلم
 ان حصولها ليس غاية لها اذ حصول الشئ غير غايته وعلى تقدير صحته فلا اختصاص
 له بهذا العلم اذ يصح في كل علم ان يقال في غايته ذلك فيلزم ان يكون غاية كل المعلوم
 واحدا وهو مستبعد وبعضهم جعل هذا بغاية تعلم الحساب وفيه ايضا ما
 عرفت ثم اعلم ان الارث اركان خمسة واسبابا لنفسه وشروطا يتوقف
 عليه ما هو منافع متعدده بعد استيفاء سببه وشروطه فالاركان جمع ركن وهو في
 اللغة جامع الشئ لا ترى قاله في المحل وفي الاصطلاح عبارة عن جزو الماهية
 والاسباب اجمع مسبب وهو في اللغة ما يتوصل به الى غيره وفي الاصطلاح ما يلزم
 من وجوده الوجود ومن عدمه العدم لذاته والشروط اجمع شرط وهو في اللغة
 العلامة وفي الاصطلاح ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود
 ولا عدم لذاته والموانع اجمع مانع وهو ما يلزم من وجوده العدم ولا يلزم من عدمه
 وجوده ولا عدمه وعكس الشرط فاما اركان فتلانه احدها الميت المورث وثانيها

الوارث

حبا
 ص

الوارث بلحد الاسباب فالتلها المالا المورث فمن مات رلا ورثته ولا ماله فلا يرث
 واما اسبابه فتلانه ايضا احدها القرابة وثانيها النكاح والصحيح وثالثها الولاء
 على ما سياتي واما شروطه فتلانه ايضا وقد اختلفت في الوقت الذي يجري فيه الارث
 على قولين فبعد شلح العراق يجري في اخر جزء من اجزاء الميراث وثانيا عليه مسائل
 وقاله ثانيا في بلح الارث يجري بعد موت المورث وذكر واليه وجوها وادلة وعليه
 العمل فتدبر ذلك الاول تقدم موت المورث حقيقة كما اذا استشهد به او حاكم اذا
 قضى القاضي بموت المفقود وساد ذكر الحكمه في فضل على حد تعلل المحلل ان نشأ الله تعالى
 الثاني تحقق وجود المورث عند موت مورثه حقيقة كما اذا اشاهدناه حيا عند
 موت مورثه او حكم المحلل بالنقل كل واحد بعينه حيا لوقت يظهر وجوده في بطن أمه
 عند موت مورثه ولو نطقه كسيعر في موضوعه ان شاء الله فلو مات مستورا ان يعرف
 او هدم او جرح او نحوها معا او متوقفا ولم يعلم عين السابق منها او لم يعلم سبق
 ولا معية ثم يرث احدهما من الآخر على ما يبيح الثالث العلم بالجمعة المقترضة للارث
 تفصيلا من قرابة او من وجبة او من ولادة ودرجة القرابة والولاء من القرب والبعد
 وهذا الشرط يخضع بالقضاء فلا يقبل للقاضي الشهادة بالارث مطلقا بان يقول
 الشاهد هو وارثه لاختلاف العلماء في البحث بعض المواضع وسقوط بعض الحالات
 دون بعض وتقدم بعض الورثة على بعض كما في الحد والاختوة فربما قلنا شاهد
 من ليس بوارث وارثا فلا يكون في الشهادة ايضا كون المشهد له ابن عم مثلا بل
 لا بد من العلم بالقرب والدرجة التي اجتمعا فيها وهو في النسب اقرب جدا اجتماعا
 فيه فلو مات قرشي مثلا فكل قرشي موجود عند موته ابن عم ولا يرثه منهم
 الا من علم قربه من الميت دون غيره وان لم يعلم الاقرب دون غيره بل يعلم انه
 قريبه في الجملة فلا تفرق بينه لان الورثة له احوال وجود اقرب منه فيكون هو المورث
 فيكون قد صرفنا التركة لغير مستحقها واما الموانع فتساق في كلام المصنف
واذا اقررت هذه فاعلم ان اصول الفرائض ثلثه الكتاب والسنة واجماع الامة
 اما الكتاب ففي ثلاث آيات وهي التي ذكرناها في سورة النساء اشتمل على ست
 عشرة فريضة وسياق ذلك مبسوطا في بحث الفريضة ان شاء الله تعالى واما

لانه قوله تعالى فمن كفر في هذا الموضع ان تكون باقية على ملك الميت لا تمتنع نقل
 الملك الى غيره واستعاض ان يكون ملكا لا ملكا بالذم باطل ولا ان كان ملكا باقية
 على ملك الميت لو جاز به من قال عنه المانع بعد الموت وقيل قضاء الدين كعبده
 عتق وهو ان الميت مثلا وان لا يورثه من مات من ورثته قبل قضاء الدين وما خلا
 الاجماع قاله مخرج السراجية للعلامة حيدر رحمة الله والمراد من التركة هي
 عند الفرضين ما يترك الميت من الخواص اياها عن نفعها حق الغير بعينه قوله ما يتركه
 الميت جنتس وقوله من الخواص اي غيرها من امته اولاده ومذريه
 وكاتبه وخوفاها اياها الصانع نفعها حق الغير اي قبل الموت وقوله بعينه
 احراز عن العبد الجاني والعبد الموهون ونحوها فانه يتقدم على حق الحق
 انتهى وقال شارحها الحق السيد المرحوم في رحمة الله واعلم ان الاجتهاد بالكفر
 ليس مطلقا كما يشعر به عبارة الكتاب وهو كل حق يتعلق بعين من التركة فانه مقدم
 على تكفينه كالدين المتعلق بالمهون اذ لم يكن للميت شيء سواه فيقتضي منه دينه
 اولاً وكذا المهر جنازة العبد الذي جنى في حياة مولاه ولا مال له غيره وكذا الحال
 في المبيع المحبوس بالشر اذا مات المشتري عاجزا عن ادائه وكذا في العبد المادون
 الدخلة ديون غمات الموتى وليس ما سواه وكذا في الدار المستأجرة فانه اذا
 اعطى الاجرة والانتمايات الاحصاء الدار ههنا بالاجرة هكذا ذكره الامام رضي
 الدين في نظم فاضله عما قدمت هذه الحقوق على التكفين لتعلقها بالمال قبل
 ميراثه تركته انتهى وقال شارحها سادس محمد المهنسي المشهور بالفخر الخراساني
 كل حق غير نفع ذلك الحق يعين من اعيان التركة يتقدم على تجهيزه انتفاقا
 وذلك الحق يتعلق بالمهون وهو الدين وكحق يتعلق بالعبد الجاني وهو الارش
 وكحق يتعلق بالمبيع اذ امارت المشتري بفلسا وهو حق الرجوع الى متاعه انتهى
 من كلام هذا الشارح اذ لا انتفاق لكن قال شارح الكنتز محمد المسكين رحمة
 الله تعالى يستدعي من تركه الميت تجهيزه هذا هو الصحيح وفي بعض الروايات
 انه اذا اتفق ما يترك الميت حق غير الدين والموصولة والتوارث من العبادات
 يكون موهونا مستأجرا لا مستحقا بسبب الجناية او مبيعا فانه مثنويه قتل

لغيره

الفرض فاداً الذين يتقدمون على تجهيز الميت قلت هو مخالف لما تقدم ولد عوى الانتفاق المقدم
 والميت سدد وحقق وهو فرع المشدد والمعنى واحد وقيل المشدد من يموت والميت
 من مات وقد جمعها الشاعر بقوله ليس من مات واستراح بيت انما الميت ميت الاحياء
 قال المبرج لغزة التصنيف شامل للمات وما لم يموت وعليه دل البيت وقال ابو عمر ومما مات
 خفيته وما لم يموت نقيض وقال الفرز المبتدئ وشغل اذا كان ميتا والغالب على المرحمة
 والقبض المختص كذا ذكره المصنف في شرحه على الشاطبية في ثانی الطويلتين وانما قدم
 هذا الحق على ما بعد عند عدمه يتعلق بعين التركة او عند الفاضل بعد اداء ما على بها
 لما ثبت في التجهيز من قوله ما يتركه الميت في الحرم الذي وقضته فانه قتل في
 توبه وجه الدلالة انه عليه الصلاة والسلام لم يستفصل هل يخرج ثوبا من الثالث
 اولاه هل عليه دين او هل له وارث او لا يترك الاستفصال في وقائع الاخوان مع قيام
 الاصل ان ينزل منزلة العوم في المثال ولحديثهما ايضا عن خباب بن الارت قال قتل مصعب
 بن عمير يوم احد وليس له امره كما اذا اعطينا بهار اسه خرجت رجلا واذا اعطينا
 رجلاه خرجت راسه فقال ابو صلي الله عليه وسلم غطوا بهار اسه واجعلوا على رجليه
 شيئا من الاخر والعمرة معلقة بخططة من صوف اخذت من لون الزمردانيها من الالوان
 وجه الاستدلال منه كافي الذي قبله واذا ثبت ذلك في الكفن فيقتضي من التجهيز
 في معناه ولما ثبت ايضا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يريد من قتل احد بدما يتهم
 وثبا به من غير ان يقتل ما يتقى لدين ان كان عليه ولو شتم وبالاجماع وباعتبار حال
 الحياة فان المحاذي هو عليه بالنفس يتقدم ما يحتاج اليه فكذا الميت بل والمحاذي لحي
 على نفسه والميت قد انقطع عن سعيه فان قلت يرد عليه المسائل المتقدمة كالعبد
 الجاني ونحوه فان والجناية احق بالعين من تجهيز الميت وتكفينه فان فضل شيء من ذلك
 يعرف الى التجهيز والا فلا وكذا القول في بقيتها فيبقى ان يكون هنا كذا قلت ما وجد
 من هذه المسائل فليس يتركه على نفسه الذي فرضنا هاهنا سابقا لانه نفع بعينه
 حق الغير قبل ان تكون تركه فالاصل في هذا ان كل حق يقدر في الحياة يقدم عند الوفاة
 وقيل كذا ذلك الحق مقدم على كونه وما يحتاج اليه في حياته فكذا عند وفاته بخلاف
 سائر ارباب الدين حيث لم يتعلق حقهم بالعين فرع ذلك في كتاب القضاء من الدرر

٨
٣

بالح

هو الله عنه سواء كان لها مال أو لم يكن وعليه الفتوى وقال في النوازل هو المختار
وهو هذا المشافعي رحمه الله عنه على الأصح وإن كانت موسوعة لأن النكاح قد استقر واجب
الزهر وهذا من أجل ما بين من الموت ولأنه يلزم منه من هنا الحياة فكذلك بعد الوفاة
وهذا إذا كان له مال ولا يوجب ما لها من عند محمد ما لها من الرقع كواحد من
المسلمين لا يقطع الزوجة بالموت وإن لم يكن لها مال أيضا فعلى من تلزم نفقتها
من ذواتها ما بها وقال في شرح المراجعة للصنف وأما المرأة إذا لم يكن لها مال
فكفها على الزوج عند أبي حنيفة رضي الله عنه وأبو يوسف رحمه الله وقال محمد بن الشافعي
رحمهما الله ذلك على من تلزم نفقتها من ذواتها ما بها وقال في شرح العدة والطلاق
والمرأة إذا ماتت وأما لها فضل إلى يوسف كفها على زوجها وعليه الفتوى وعند
محمد بن أبي حنيفة وفي هذا الخلاف ما قاله القاضي خان والصدور الشهيد من أن كفها المرأة
على زوجها مطلقا وعليه الفتوى قال القاضي خان ويكفي الكفن من التركة على
سائر الخلق فإن لم يكن تركا لا لا الكفن على من يجب عليه النفقة في حياته
الأنزوع في قول محمد بن علي قول أبي يوسف يوجب الكفن على الزوج وإن تركت
ماله وعليه الفتوى وقال في الضمان المعنوي شرح مقدمة الفتوى المتأخر إلى بقا
الفرشي والمرأة إذا ماتت وأما لها فضل إلى يوسف كفها على زوجها وعليه
كفها سواء عليها في حياتها وعند محمد لا يجب عليه لأن الزوجية انقطعت
بالموت فصار الرقع كالاجبي وأما إذا كان لها مال فإن كفها في مالها بالاجماع
ولا يجب على الزوج أن ينفق وكذلك في السراج والجماع والجهره والحر الزاهر فقوله
وأما إذا كان لها مال إلى آخره مما تقدم من قاضي خان كالاجبي قد تكرر
التكثير في النوازل لو أحاط حق الله تعالى والثاني والثالث حق الميت والرابع على الثلاثة
حق الورثة فلو اتفقوا على واحد من هؤلاء في ثلاثة لأنه يكره التكثير في النوازل
الواحد لا في حالة الضرورة ولو اختلفوا في قدر الكفن فقال بعضهم فلكفنه في ثوبين
كفنه في ثوبين وقال بعضهم في ثلاثة لأنه للسنة وإذا اختلفوا في الميت فلكفنه في ثوبين
أخبار ولو كانت الأربعة أمدا لم يطربها ولا يعاد غسل ولا الصلاة عليه وأما
نفسه فليكن في ثوب واحد كل ذلك من أصل ما له عندنا كل ذلك وإن كان عليه

يجب

الإن يكون الغرماء قد قبضوا التركة فلا يثبتون منهم وإن كان قد قسم ماله
فعلى كل وارث بقدر نصيبه دون الغرماء وأما ما لو صابها أجنبيا ثم لم يجر
في المهور على أن المطلق من جميع المال وعليه الفتوى وقال خلاص بن عمر وأخبر
من الثلث لأنه لا حق للميت في ماله إلا الثلث إلا أن هذا خلاف الإجماع وقال
طائفة من كانا المال قليلا من الثلث وإن كان كثيرا من جميع المال نظر للموت
وأما ما لو صابها وهذا القول يخالف إجماع الفقهاء أيضا وإن وصي بالبدن
في ثوبين كان ينقل من بلدته إلى بلدة أخرى كان للموت في إبطها لخرجها عن
القبيلة ولم يرد في مقرر البلدة التي مات فيها وإن اختار أو تنقيد
هذا الوصية كان المقدار الذي يترك ماله وأما مقدمه على سائر وصاياهم كما
يقدم أصل بونه على سائر دونه من رأس المال وإن كان عليه من الديون
ما يستغرق التركة بطلت الوصية بذلك لحق الغرماء وإن تطوع أجنبي بكفنه
وحنوطه لم يجز الورثة على قبوله لأن حق القبول إلى الورثة فصار كالهدية
فإن الموهوب لم لا يجز على القبول وقبل له إن أريدت صل الميت فاقض دينه
وإن تطوع أجنبي بحمل وحفر قبره أجاز وأما تركه لأن في حفر القبر وحمل الميت
لا يلحق بغيره عار بل العادة جرت في ذلك بخلاف تكفين من الأجنبي لأن
فيه حقوق العاد بالورثة إلا إذا كان الورثة صغارا فحينئذ لو رأى الإمام ذلك
مصلحة فيقبل إلا أن يختار والقيام بأنفسهم حينئذ هو أولى به وإن تلف الميت
بأكل دين أو نحوه والكفن قائم وقد تطوع به أجنبي قال أبو حنيفة رضي الله
عنه عنه يرد إلى من تطوع به لا للورثة ثم بعد ذلك تقفون بونه التي لها
مطالب من جهة الصلوة من جميع ماله الماتة بعد تجهيزه ودفنه وإن رافها
فذلك وإن لم يقبل ينظر فإن كان صاحب الدين واحدا يعطى له الباقي وما بقي
له على الميت إن شاء عفا وإن شأه تركه إلى الورثة وإن كان جماعة ينظر فإن
كان بعضهم أوفى من بعض كالدين الذي وجب بالبدنة أو بالأقر في زمان
الصحة أو ثبت أو بالمعينة في زمان المرض فصاحبة أو من صاحب الدين
الذي ثبت بالأقر في المرض لأنه ضعف بالمرض لا يرى أنه محجوب في مرض

بها

الميت لأن الغرماء
أما ما لو صابها

ملاك من

عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان على الثالث ان لا يكون بعضه اولى من بعضه ان يكون الكل ثابتا
بالعبادة او بالعبادة في الصحة او بها في المعاناة في المرض او يكون الكل ثابتا
بالعبادة في مرضه فيجب عليه ان يثبت على حسب مقتضى يومه وهي خمسة
الخاصة عند المساكين على ما استقر في قسمة التركة وفي قسمة التركة
بين الغرماء بالحصص ثم ظهر على الميت دين آخر تستأنف القسمة وفي قاضي خان
وان اقر احد الورثة بدين على الميت فيجد الباقي من قسمة التركة بينهم
ويومر الميراث بقضا كل الدين من نصيبه عندنا اذ كان نصيبه يسبق لكل الدين
ولا يصح اقرار الميراث بدين او عين الا باجازة بقية الورثة واما
دينه القابل للمطالبة من جهة العباد كضيق الله تعالى فان لم يرض
لم يجزى ويستقطبوا وكانت صلاة او صوما او زكاة في بقية عليه الماشي
والمطالبة في حكم الآخرة وان اوصى بها وجب عندنا تشييده من ثلث ماله
الباقى بعد دين العباد فان كان صلاة او وصى بالطعام عنه فعلى الورثة
ان يطعم عنه من الثلث لكل صلاة وقت نصف صاع من بر كافي لفطرة
ولورث ايضا عندنا في حنفية رضي الله عنه وان كان صوما او كان فاته بر من لورث
وبقي على مرضه وسفره حتى مات فلا تصق عليه وان امكنه القضاء بعد صحته
او قامت له فوجب على الورثة ان يطعموا من الثلث بصورة كل يوم ما يجزى صلاة
كل وقت وهو نصف صاع من بر حديث بن مالك الاشعري رضي الله عنه ان رجلا
سأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن كافر يصلي في رمضان ثم مات فقال عليه
الصلاة والسلام ان مات قبل ان يطيق الصوم فلا شيء عليه وان اطاعه
ولم يصم حتى مات فليقتض عنه يعني بالطعام ولانه صار دينيا على لادله
عنه من ايام اخر ولا يجوز ان يصوم عنه وليه عندنا بظاهر قوله فليقتض
عنه حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه موقوف عليه وهو موقوف الى رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يصوم احد عن احد ولا يصلي احد عن احد ولا
الصوم عبادة بدنية وان معنى العباد في كونها شيا قاعا الدين ابتداء فلا
يجوز ذلك بالثاني وان كان زكاة او وصى بها بحيلة او هاهنا من ثلث ماله وان
كان

بيان
تفصيل

رواه
ابن
الجبين
في
السنن

بلغ

كان حيا ووصى به يؤدى من الثلث ايضا لانه تحقق عبادة باليدن حكا وكان
يتوكل بالتأني عقله في حياته عند عبادة فكذلك بعد موته بل اولى لعدم تصور عود الانطاعة
بعد الموت وكذا القياس في الذرور والكفارات ولو حج عنه الوارث بلا وصية رجح من الله
تعالى قوله وان اجتمع الدينان ونجرت التركة عن اداء الجميع فدين العباد اولى عندنا لان الله
تعالى هو الحق ونحن المقتران ولان المقصود من حقوق الله تعالى لا ابتلاء بانعزال المقض
وهو ان يحصل الفعل لا اختيارا من المأثور وبعد خراب الدمة لا يحصل الابتلاء ولهذا
لا يصح اداء الابائنية بخلاف دين العباد اذ المقصود من اداية ابطال عين المال اليهم
لانهم به يتفقهون وذلك يحصل بالثاني ثم انما قدم قضا الدين على ما بعد لكونه حقا
واجبا على الميت والاجماع على ذلك والبراءة دعة الميت قال عليه الصلاة والسلام
نفس المؤمن معلقة بدينه حتى يقضى عنه وصى به بن حيان والحاكم وقال عليه الصلاة
والسلام الدين حايلى بينه وبين الجنة وقدم الدين على الوصية لان اداءه فرض والرض
مقدم على التبرع ولان الدين مستحق عليه والوصية مستفقة من جهته والمستحق
عليه اولى لانه مطالب به ولما روى الترمذي من حديث علي رضي الله عنه قال انكم
تقررون الوصية بمقدمة على الدين وقد شهدت البوصلة انه عليه السلام ان قدم الدين
على الوصية وعن ابن عمر الصديق عثله والاجماع على تقديم الدين على الوصية والبراث
كاذبون اوما تقدم الوصية على الدين في الآية الشريفة فلا يدل على تقديمها الحكم
لان اوليست للترتيب وانما قدمت في النظم لا في الوصية بل ما قاله الرخشي
الكشاف انما كانت تشبه بالبراث في كونها مأخوذة من غير عوض كان اخرجها مما سبق
على الورثة ويتعاطونها ولا تغلب نفسها بها فكان اداؤها مقبلة للميراث بخلاف الدين
فان نفوسهم مطمئنة الى ادايته فذلك قدمت على الدين حتى على وجوبها في المسارعة
الى اخرجها مع الدين ولذلك على كل من التمسوت به في الوجوب هذا كما في الحديث وان
جالس الحسن او ابن سيرين انهما قالتا لارث من عرس الدين والوصية مقبلة عن
احدهما فقط فلم يظف باو الفاضلة وان اثار الواصلة قلت لغاية جليل وهي
اذ اتاح الابرار عنها منفردين في آخر عمرهما بمحققين ولا يلزم منه التنازع بينهما فن
لان للجموع قوة ليست للاحاد ومنها ان القصد تقديم هذين الشئيين على

نها

غير منسوب اليها فان كان مستحقا لله تعالى قال ابو حنيفة رحمه الله عنه قدمت
 الفرائض منها قبلها الموصى او غيرها مثل الصلاة والصوم والزكاة والحج اذا اصاب
 شئ من هذه فدخل في الفرض فيما ذكره آخر الاصل ان يبدأ بالاهم والافاضل ثم من
 غير ذلك تساو في القوة فقدم ما قدمه الموصى لان الظاهر من حال الانسان ان يبدأ
 بمسئله عن والذات بالظاهر كما ان ثابت بالنسبة على تقدير عدم ابداءه لزمسما
 تقديمه كذا هنا عن ابو يوسف رحمه الله انه يبدأ بالحج ثم الزكاة وان اخبره لانه يتأخر
 بالبدن والمال والزكاة بالمال فيصير كان الحج اقوى من غيره فقدمه الزكاة علمه
 بكل حال لان حق الغير في التيقن ثابت فكان من ترجح الحقين والحج حق مقدمه تعالى
 فكانت الزكاة اقوى فيهما بقدمان على الكفارات اجمع لرجحانها عليها فتقدم فيها
 من الوعداء المباح في الكفارات قال الله تعالى ومن كفر فان الله غفور عليم
 اي من ترك الحج قال الله غنى عن العالمين فوضع كذا موضع من الحج تاكيد للوجوب به
 وتعليل على تركه وقال تعالى والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها
 في سبيل الله فيشتمهم بعد ايام ويغير ذلك من الاحاديث الواردة فيهما وكفارة
 القتل والظهار واليمين مستمرة على صدقة الفطر لثبوتها دون صدقة الفطر لثبوتها
 وهي مقدمة على الاخيرة للاختلاف في وجوبها واختلاف في وجوب الاخيرة وعلى
 هذا القياس يقدم الذنور على الاخيرة لثبوتها بالكتاب وما ليس بواجب قدم منه
 ما قدمه الموصى وان كانت بخلاف العباد فالجباية او من العتق ان تقدمت
 عليه وانما خرجت شاركة وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى العتق او مطلقا
 على عرف وان كان بعضها لله تعالى وبعضها للعباد قسم الفلتان عليها نصين
 فخصص لخلق الله تعالى ونصف لخلق العباد ثم ما اصاب كل واحد من الحقين يقدم
 الاخرى فاقوى فيما بين الزكاة وفي هذا التقدير زيادة القطر على ذلك تليق
 بكامل الوصايا ثم بعد التجهيز وقضا الديون وتنفيذ الوصايا **باب تقسيم المال** من
 مال **بين ورثة** وهم ثلاثة اصناف اصاب الفرائض والعصبات والارحام وذلك
 لان القسم بينهم من حوائج الميت ايضا لانه يحتاج الى خلاف فيما لم يرضه عن
 الاهلية فاقام الشارع اقرب الناس اليه مقامه ليكون انتفاعه كما انتفاعه بينهم

بالكتاب
 ٤

وهذا

وهذا نوع قسم المولى بثمن نفسه وانما اخبر هذا عن المدين والوصية لما اتوا من قوله
 تعالى من بعد وصية يوصي بها او دين فان التعلق يقتضي تباخر العتق
 عن الدين والوصية عملا بكملة بعد من اسباب استحقاق بقوله **باب ميراث**
 وهو مصدر ورث الشيء ورثا وورثته نكس الروا فيها وارثا فاعلموا ان
 وبين اثار ومعناه لغة الاصل والبقية كقولهم عليه الصلاة والسلام انكم على اثار
 من ابيكم ابراهيم عليه السلام اي على افضل وبقية شريعة واصطلاحا اسم لما استحققه
 الوارث من مورثه يتسلط عليه بالصرف كما تقدم **باب ميراث** وهو علمته القرابة بالرحم
 وهو ابوة والامومة والبنوة والاختوة والعمومة والحفوة وما يتفرع عنها
 وهذا هو الاول من اسبابه الثلاثة ليجعل عليها الاستقامة **ونكاح** والمراد به
 عقد النكاح الصحيح وان لم يوجد على ولا خلوة ويرث به الزوج والزوج من الاجل
 واما النكاح الفاسد والباطل فلم يورث بهما اتفاقا وهو الاول الثاني من اسباب
ولاء ينفع الواوحد ودا هو نوعان ولواء عتاقه ويسمى ولواء نعمة لا خصوصية
 سببها نعمة العتق على من سواه كان العتق بيد او بغير يد او بالكتابة
 او لليمن او بالذم او عتق الرقاب بالشرع والمكاتبة بالاداء والمدير والمولد
 بالموت اتفاقا لان جميع ذلك يضاف اليه فيكون من جهته ويرث به ذوالولاء
 اجماعا وهو المعتق ذكر كان او انثى او ختنى وعصبة للمعتق المتعصبين
 بانفسهم على ما سياتي بيانه ولواء مولاه في سبب العتق وهو ان يقول شخص
 حر مسلم عاقل بالغ بمجمل النسب لصاحبه والميتك رعا قد تركت شي اذا
 مت وتقول ختي اذا جئت وتقول الاخوتك ويسمى ولواء الحلق والعشيرة
 والمطلوب منه التناصر ويرث به ذوالولاء عتقا قال في الاختيار ولواء ثلاثة
 شرائط ان لا يكون له مقوق لان ولا العتاق اقوى فيمنع ثبوت الاضعف
 الثاني ان لا يكون الثاني ان لا يكون عربا لان العرب لا يسترقون فلا يكون
 عليه ولا العتاق مولاه المولاة اولى والثالث ان لا ينسب الى احد ولا يكون
 له نسب معروف انتهى بيان الكلام على ذلك عند مولى المولاة ان شاء الله تعالى
 اما استحقاق الارث بالنسب والنكاح في الكتاب كما المذكورين في الايات المذكورة

الميراث

رعد

عن الارب والام والست والفرج والروحة والسنة فعلا كان كبت الابن
 والاشوات الابن او لاسمع البنت الصلبة والجد ام الام او قولا نحو قوله
 عليه الصلاة والسلام اطلق الجدات الستين واجمع الامة كقيا بالجد مقام
 الابن والجد مقام الام وابن الابن مقام الابن وبنت الابن مقام بنت الصليب
 والجد لابن مقام الابن وام والجد لابن مقام الابن وام والجد لابن مقام الابن وام
 هو اجتماع اراء المجتهدين من هذه الامة في خبر على امر وقيل اربعة قول مجتهد
 واحد بطريق اطلاق الكل على الجز كاطلاق اسم القرآن على كل آية من آياته واطلاق
 اسم العالم على كل اجزاء من اجزائه قلت هذا هو الصحيح الذي شرحه السراجية لحيدر
 رحمه الله تعالى وقال الامين الله ولم في شرح السراجية يعني من ثبت اوثقه
 بواحد من هذه الاصول الثلاثة او باثنين منها ان لم يجزها ولا تدخل للقياس
 في اثبات البراءة لتخصيصها بالتقدير جار في الموارث ولا سماع للقياس في باب
 المتنازع بين اهل الفناء وجه الحكم في تخصيص مقدار وون مقدار فيستدل حكمه الى
 التوقيف وهو يوزن من الثلاثة دون الرابع فيكون القياس ظهورا لا مثبتا
 والكلام فيما تستدل اليه الشبهة بثبوتها اما استحقاقه بالولاء فالسنة كالمقدم
 من قوله عليه الصلاة والسلام الولاء لمن اعتق قوله عليه الصلاة والسلام
 الولاء للحمة ثم النسب لا يسلع ولا يوهب صحاح ابن حبان والحاكم ومات معقولة
 حمزة رضي الله عنهما عن بنت جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم الماله منها نصفين
 وبني الدليل على استحقاقه بولاء المولاه عنده في المارغ من ترتيب قسم التركة
 بان الحق في الاربعه شدي في بيان ترتيب قسم البلاء بين الاربعه على عشرة
 اصناف تبعا لصاحب المتنازع والجمع فقال **ويبتدى باصحاب الفريض**
 وهم الذين لم يسلمهم مقدرة في كتاب الله تعالى وفي سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم
 او بالاجماع او باثنين منها او بالجمع وهم اثنان عشر نفر عشرة من النسب ثلاثة
 من الرجال وسبعة من النساء واثنان من النسب وهو الزوج والزوج وبنات
 بيان ذلك مفصلا وانما قدموا على العصباء وان كانت العصبه اقرب سببا
 بالنسبة والعقل اما العقل فهو عليه الصلاة والسلام الحقوا الفريض باهلها
 فما ائنت

فما ائنت فلاولى جمل ذكره تنوع علم والاجماع على ذلك فان قيل ما فائدة وصف الرجل بالذكر
 قيل وصفه كذا كيد كذا في قوله تعالى تلك عشرة كاملة وقوله تعالى ولا طير يطير فيها
 وقيل لان الرجل ذكر من بين آدم جان رحا الصغر فوصفه بالذكورة ليدخل في المبالغة
 لان صفة الذكورة اعم من صفة الرجولية قلت وفيه بحث لان اسم الرجل يصدق على الصبي
 ايضا كما في قوله تعالى وان كان رجلا يورث كلالته في اليدين حتى لو حملت لايحكم رجلا في حكم
 صديها بحث كذا في شرح السراجية لحيدر واقول وفي صدق في سلسلة اليدين نظر لان
 سبق الايمان على العرف كالاعتق فتدبر وقال السهيلي وفائدة ذكره في الخبر اخراج الانثى
 لان قوله ذكر صفة لاولى رجل فالاولى يعنى القريب الاقرب فكانت قال فافترسب الميت
 ذكر من جهة رجل وصلح من جهة بطن ورجم فالاولى مضى وعق الميت ونظر الرجل
 المتكبره الوجهة الاولى كما تقول هو اقرب لخاله او الشدة فافادته صلى
 الله عليه وسلم في الارث عن الارلى من الام كالحال فائدة اولى الميت ولاية بطن لا ولاية صلب
 وافاد بقوله ذكر في الارث عن الانثى انتهى وقال النووي رحمه الله تعالى فائدة التثنية
 على سبب استحقاقه وهو المذكورة التي هي سبب العصبية والتزجج في الارث ولهذا حصل
 للذكر نفع مما للانثى قال والاولى هو الاقرب لا الاحق لانه لو كان مراده ذلك لحذا
 عن الثابتين لانا لا نذكر من هو الاحق انتهى قلت والاحسن من ذلك ما قاله جماعة
 من العلماء لما كان الرجل يطلق في مقابل المرأة وفي مقابل الصبي جاءت الصفة لبيان
 انه في مقابل المرأة وهذا كما قال العلماء المعاني في مثل قوله تعالى وما من دابة في الارض
 ولا طير يطير يحياها اسم الجنس محتمل للفردية والجنس معا بالصفة يعلم المراد
 فلما وصف الدابة والطير بقوله في الارض ويطير يحياها علم ان المراد بالجنس لا
 الفردية واما العقل فلان العصبه لما كانت مستحقة لما ابتد الفريض فلا بد من
 تقديم اهل الفريض ليعلم كم يبقى للعصبات وان لم يبقى فلا يشوهم اما لو قدمت
 العصبه فتأخذ جميع المال لانه ليس لها نصيب معين حتى تأخذ فيودى الى اهلها
 اهل الفريض وذلك مما يجوز قطعا فان قلت لما كانت العصبية اقرب سببا
 قلت لانه يستحق بها جميع المال احواله الامور دينية واحدة بخلاف صاحب الفريض
 وان استحق بها الجميع لان بعض ذلك يكون بالرضى وبعضه بالرد كاسير في بابيه

على الصحيح

بلغ
والله م ش ابن
الحق م الرب
ص

هنا

10

في ثلاثة بالولد والزوج والوالد والوالدة والزوج والوالدة والزوج والوالدة
 من الرجل خمسة بالولد والوالد والوالدة والزوج والوالدة والزوج والوالدة
 بالولد والوالدة والزوج والوالدة والزوج والوالدة والزوج والوالدة
 لرواية الهداية وما ذكر في الفرائض مخالفة للشافعية وموافق للمذاهب
 مثل لفظ الهداية وفي وجه التوفيق ان اقراره واقرارها لا يقتل في حق الوالد باجبا
 انما اصله يقبل في حق الوالد ايضا لوجود هذا المعنى انتهى ولحقوا اقرار الرجل والمرأة
 بالولد صحيح بالشروط الثلاثة المتقدمة وبثبت النسب وتوثيقه مع الوارث للموت
 وهو الذي عليه الاكثر وما ذكره القائلين بصلحها من عدم الصحة ان اراد
 به ان لا يرثه فليس بصحيح فمردود كعرفت وان اراد عدم الارث مع الوارث
 المعروف فصحيح على قول البعض قاله الخليل في حق العدة وفي اقراره بصح باربعة
 والمرأة بتلاثة لاما الرجل بالاب والابن والزوج والوالدة والعاقبة لاما المرأة بالاب والزوج
 وبولي العتاقة والسقون الصحة وهذه الصحة في فرائض الاصل يعقون في الاربع
 يرث المقر مع الوارث المعروف ويشتركون في الاربع وفيما وراء الاربع لا يرث مع
 الوارث المعروف واما الاقرار فصحيح في نفسه حتى لو لم يبق له وارث كان الميراث له لا البيت
 الا لان مقتضى صحة اقراره بالولد انه يلزم نسبة على نفسه فيلزمه لانه لا يعود
 توفي الاقرار بالمولود اقرارا على نفسه بوجوب الانساب اليه شرعا بل حديث المتقدم
 ولان الولد حله حكمه النسب كما ان المقر له يجب عليه ان ينسب الى ابيه فكذا يجب على
 المقر ان ينسب الى ابائه وفي الاقرار بالمرأة اقرارها بحق النكاح على نفسه
 والمرأة كالرجل في جميع ذلك لانه لا تمنع التكليف الا اذا اقرت بالولد لا يقبل اعازها
 عند الحنفية واكثر الفقهاء الا ان قصد بها الزوج او تشبهه للعاقبة بذلك فحينئذ
 يقبل اجماعا ولو اقرت امرأة بصدقة المرأة بعد موته حان حكم النكاح ما قرى وهو لعنة
 فصار كالتصديق في حال الحياة واما المرأة اذا اقرت بالزواج في قصدتها الزوج في حال
 حياتها لم يمان بصدقة موتها لم يصح عندنا حنفية لان بعد الموت لم يبق حكم
 النكاح في غير مطلق لان العدة تقوم مقام النكاح وقال ابو يوسف ومحمد يصح
 تصديقها بعد الموت لان الارث من احكام النكاح ثم الاقرار به الفسخ والمرح سواء
 لان

الكه
 ع

١٧
 لان حاله المرض ما حاله الصحة فيما يتعلق به حق الميراث والورثة والنسب والولادة
 والنكاح لا يتعلق بها حتى يتم باختيار ان النسب الاول من حواجر المرض لان حياته
 بمرجه وورثته لان يقوم مقامه في اسلاكه حتى يرد هو بالعيق يرد عليه به كان الميت
 حتى كن النكاح من حواجره فان المرض اذا تزوج امرأته لم يشأه اعيان من جميع المال قال
 في الاختيار واذ اصح الاقرار هو لاء لا عمل الرجوع فيه لان النسب اثبت لا يبطل بالرجوع
 ولا الرجوع اذا لم يثبت نسبته كراهية غير الولد لانه وصية بمعنى انتهى قال الجيد
 واما النوع الثاني فتصورته ان يقول هذا اخي او عمي وابن ابوي او جدي او جدتي لم يصح
 في حق الوارث المعروف لا بقصد يقيه وانه مؤخر عن سائر الورثة مقدم على الوصي اعاز
 على الثلث في ذلك الزيادة وفي وجه هذا انه ان يشيئ النسب والمال والاقرار بالنسب
 واما بطلان دعوى على غيره والدعوى على الغير غير صحيحة باطله فالأقرار بالمال على
 حسب ما قرره صحيح لانه لا يعود اذا لم يكن له وارث معروف وهو قول عامة الفقهاء
 في ما تقدم عنهم وقد قال ابن مسعود في ما قدمه عنه السابعة تصنع ما لمحت احب
 فان قلت لم يجعله مقرا بشيئين حين اقرت بدين وله ابن معروف ثم خرج في النسب لانه
 لا يعود وخرج حق المال ايضا مع انه يعود لانه اقرت بدين نصف ماله لا يعود موته فما
 الرزق بين هذا وبين ما لم يكن له وارث معروف قلت الاقرار بالنسب على نفسه مستلزم
 ثبوت المال ميراثا ضرورة واما الاقرار بالمال لغير بعد موته على وجه الميراث فلا يستلزم
 ثبوت النسب كما اذا اقر اثنتان بدين من جاريتيه بينهما فان الابن يرث من كل منهما ميراث
 ابن كامل من احدهما بالنسب من الاخر والاقرار لان اخلاق الولد من ما ذكره جليل لا يقو
 ولو اقر اثنين باخ لا بد وكذا في الاخير دفع نصف نصيبه لان مقتضى اقراره بالتبوية
 بينهما لا يكتفى او بخت لا في فلهما ثلثة لاحقة ولو اقر احد الابنين والنسب
 باخ لا بد وكذا في الاخران يقسم نصيب الميراث بينهما باعانا واما قدم المرأة بالنسب
 على الوصي له باكثر من الثلث لان له نورا من القرابة بخلاف الوصي له باكثر من الثلث باخ
 وادعى جميع ماله لآخر يكون الموصي له الثلث والباقي للاخ لان حال الاخ اقرب
 باعتبار ان في غممة انه اخره فاعتبر كالاخ في حقه ولو كان ثم مولى مولاة فالموصي له
 الثلث والباقي لمولى المولاة ولا شيء للاخ ولو اقرت بمرضه باخ وصدقة المرأة ثم انكر

المخرج وهو ربع يبلغ ثمانية وسبعون سهم المستصلحة ثم اخذ جيرة الموصي به وهو واحد في
المخرج وهو ثمان ثمانين سهم الموصي له ثم اخذ الباقي وهو ثلاثة في المخرج وربع يبلغ
سبعة تسعين على تصحيح المسألة لكل اخذ لا يورث اثنان وكل اخذ ثمانية واحد وان لم يكن بينهما
مواصفة فاقسم جميع تصحيح مسألة المخرج كما اذا كانت مسألة الورثة اربعة يان
تركز وجبة وابوين والمسألة بحالها فاقسم جميع المسألة في المخرج يبلغ ستة عشر سهم
اخذ الجيرة الموصي به في المخرج وربع يبلغ اربعة فاقسم الموصي له ثم اخذ الباقي في المخرج وربع يبلغ
اثنان عشر ويستقيم على المصححة وقس على هذا نظايره ولما بيان النوع الثاني فهو انواع
اما ان تكون الوصية للجميع وان بالثلثين او بالنصف مثلاً والورثة اما ان يكونوا ممن
يرثونهم ومن لا يرثونهم فان كان من يرثونهم فالموصي له اما ان يكون واحد او غير
واحد فان كان واحداً فان الجواز الوصية بينهما او للجميع فيها وان اجازوا الثلثين
او في النصف فذلك الجواز للموصي له والباقي مقسوم بين الورثة واعلم انه كلما اجاز الجاز
الورث يتكلم الجاز له من قبل الموصي عندنا لانه السبب صار من الموصي والجازة رفع
المانع كما في البداية وان كان الموصي له غير واحد فان وصي لأحدهما بالثلث وللآخر
بالثلث فان اجازوا فكل واحد منهما الثلث وان لم يجزوا فالثلث بينهما انصافاً
لثناهما وان وصي لأحدهما بالثلث وللآخر بالسدس ولم يجزوا فالثلث بينهما
انصافاً لان كل الوصيتين صحيحة لصداقتهما معاً لانهما جميعاً على ان الوصايا
اذا كانت لا تزيد على واحد على الثلث ان كل واحد منهما يضر في الثلث بجميع حصته
ولا يقسم الثلث بينهما على السواء فكذا ههنا فثبتت ثمانية على قدر حقتها كما في افعال
الديون وان وصي لأحدهما بالجميع وللآخر بالثلث فان اجازوا فخرج ابو يوسف
قول ابن حنيفة على طريق محمد بن علي بن يحيى والحسن بن زياد على طريق وكل منهما
يرى طريقه عنده قالوا قول الحسن اوجه على ما عرفت في فتاوى لانام الحصري
البحاري وان لم يجزوا فالثلث بينهما انصافاً عند ابن حنيفة رضي الله عنه وعند
الثلث بينهما على اربعة ثلاثة انصافاً للموصي له بجميع سهم الموصي له بالثلث وان
وصي لأحدهما بالثلث ماله وللآخر نصف ماله ولم يجز الورثة فالثلث بينهما انصافاً
عنده وعندنا على خمسة اشهم سهمان لصاحب الثلث لانه يجعل كل سدس سهم

المخرج على ذلك فان اخرج ماله بالثلثي المخرج ثم بعد المخرج بالثلثي بعد
بالمسألة الموصي له بالثلث من الثلث سواء استغنى الثلثي او كان يوصي كل ماله
او ثلثه او نصفه لرجل ثم اوصى بغيره من تقدم من الورثة احد دفع الباقي بعد
الثلثي للموصي له بالثلث من الثلث بقدر الزيادة عليه لانه اعطيتاه او لثالث ما بقي
بعد الدينين او بقدر ثلثه حتى ينضم بين الورثة ثم اوصى بغيره احد منهم فكل حقه
لغيره لما تبع واصل هذا ان الوصية لجميع المال فهو عندنا بشرط عدم الوارث
او جازة الوارث اذا كان وارثاً على بيت المال بسبب اهتمام الموصي به وان الميراث
لحق بماله فخصه به أولى والدليل على جواز هذه الوصية ما روي عن ابن مسعود رضي
الله عنه انه قال لم يفسد هذان ما قيل من العرب اولى بان يموت رجل منهم ولا وارث
له غيرهم فاذا كان كذلك فليضع ماله حيث يشاء ولم ينقل عن غيره خلافة فترى ان
الجميع من حيث الحق لا يملك المالك قاصر في ماله كل او بعضه هذا الشخص
بعد وفاته من غير ان يرث شخص معين فوجبه ينقد قصد كالموهد او تصدق
في حقه عليه خلق المالك في تعيين ما يديه وتخصيل مقاصده واظهاره في الحرية
وتكامل صفة المالكية ثم اعلم بان الوصية المطلقة نوعان الاولى ان تكون الوصية
بقدر الثلث او اقل والثاني ان تكون بالثلث اما بيان النوع الاول فانه
اذا اوصى بثلث من ماله بالثلث والربع وكانت له ورثة وهم من يرثونهم ولا تخذ
مخرج ذلك الجيرة الموصي به وادفع منه الجيرة الموصي به الى الموصي له واقسم الباقي على
سهم المورثه فان استقام فيها كما اذا اوصيت بثلث مالها وترك ثلثاً ورجلاً واختار
لابوين فخرج المخرج الثلث وذلك ثلاثة وادفع منها الجيرة الموصي به وهو واحد
الموصي له بقي اثنان يستقيمان على الورثة للورثة النصف واحد وان لم يستقم فانظر
فان كان بين الباقي من المخرج وبين تصحيح مسألة الورثة مواصفة فاقرب فاقرب
تصحيحها في المخرج فليبلغ تصحيح الوصية والورثة كما اذا اوصى بربع ماله
وترك اخذين لابوين واختار لم يخرج المخرج الربع الموصي به وهو اربعة وادفع منها
الجيرة الموصي به وهو واحد للموصي له بقي ثلاثة اقسمها على تصحيح مسألة الورثة
وهي ستة لا تستقيم عليه ولكن توافقه بالثلث فاقرب ثلث السهم وهو اثنان
في المخرج

جميع ماله فعلى تقدير الاجارة كل مال المرمول وعلى تقدير عدم الاجارة خمسة
الاربع امرأة عانت عن ذوق ووصفت بنصف ماله على تقدير الاجارة المسيلة
مصارفها وعلى تقدير عدم الاجارة من ستة الخامسة امرأة عانت عن ذوق ووصفت
بنصف ماله على تقدير الاجارة المسيلة من ستة وعلى تقدير عدم الاجارة من ثلاثة
السادس امرأة عانت عن ذوق ووصفت بكل ماله على تقدير الاجارة المالكه للمعسر
وعلى تقدير عدم الاجارة من ثلاثة وطهر بن استخراج هذه المسائل هو انه اذا كان الوارث
نوجة يطلب من ذوق على تقدير الاجارة فيخرج الوصية الموصية او لا ثم يخرج الربع
الصحيح للزوجة وما بقي فليبت المال وعلى تقدير عدم الاجارة يخرج الثلث
اولا ثم يخرج الربع الصحيح ثم يقسم من الباقي الى الثلث لثمة الوصية فلو بقي شيء
بعد ذلك فليبت المال ايضا وكذلك اذا كان الوارث زوجا الا ان فرضه نصف قال
قاضي خان رحمه الله في كتاب الوصايا اذا ماتت امرأة عن ذوق ووصفت بنصف
مالها الاجنبي كان للاجنبي كان للاجنبي نصف ماله وللزوجة ثلث المال والسدس
ليبت المال لان الاجنبي يأخذ ثلث المال ولا يلامنارعة ويبقى ثلثا المال يأخذ
الزوجة نصف ما بقي وهو الثلث يبقى ثلث المال فيأخذ الاجنبي ثلثا وصية
وهو السدس يبقى السدس فيكون لبيت المال انتهى وهذا على تقدير عدم
الاجارة كما هو مذهبهم من قوله بلا منارعة ثم قال قاضي خان بعد هذه المسيلة ولو وصفت
المرأة بنصف ماله الزوجها ولم تومر بوصية اخرى كان جميع المال للزوجة والنصف
بحكم الوصية انتهى قلت وفيه دليل على ان الوصية للوارث جارية اذا لم يكن معه
وارث غيره كما لا يخفى فتدبر ثم اذا لم يوجد احد من المذكورين توضع التركة
في بيت المال على انها اصابهم حضارت جميع المسلمين وليس ذلك بطريق الوارث
بناء على انه اجرة استدلالا بما حكم مخالف ذلك الا ترى انه لا يفي لوارث له
يوضع في مال المال مع عدم ارث المسلمين الكافر وانه يستقر فيها يصرف منته
الذكر والاثق والقرى والعبد والرجل وولده ويعطى منه من ولد يعطى منه
ولا يستقل من كان موجودا ثم مات الوارث او انتقل ارثا لم تضع وصيته
بالثلث للفقراء والمساكين اذ لم يكن له وارث فخلص لهما وصية لوارث

وانما

٢٠١

لوارثه وانما يوضع في بيت المال عند عدم المسوق لانه لا مال له فاستحب الزكاري
واللفظ في جميع بيت المال هو ان يوضع ذلك المال الموصوف في يد امين يصرف في مصالح
المسلمين من سداد الشقوق وبناء القنطرة والجسور ونفقة الفقهاء والمفتين والمدرسين
وما اشبه ذلك على ما عرف من صنعه وعندنا في حواشيه عندنا الممثلة المسلمين
يرث من تلك الاسباب الثلاثة المسألة هي الزكاة والفيكاك والولاء وخلف من يرث
يشق من الاسباب الثلاثة ولكنه لم يستغرق الزكاة فتكون زكاة كلها في الصورة الاولى
وباقية في الصورة الثانية لبيت ارث المسلمين بالعصبة فهو المذهب عندنا والغير
منه شق الى الثاقل ولا الى الكافر ولا الى المكاتب ويصرف لغيرهم بحسب ارادته هذا ان
انظم بيت المال بان يكون الامام عاد لا مستقيم عائش وطا لامة كما اشتراط المتأخرون
والمتحققون من الشافعية قال ابن سريته وهو من متقليهم هذا قول عامته شيوخنا
وعلى المتيقن اليوم في الاصطلاح انتهى قال الماوردي انه من هذا بيتا في حواشيه عند
ثم قال وقبضي العجب من يفتي اليوم بموثر بيت المال وقيل يوضع مصلحة المسلمين
كالل انصاف المائوس فان لم يتظم بيت المال بان لم يكن امام او كان امام جارا وعاد
غير مستقيم شر وطا لامة فيرد ما فضل عن اهل الفروض الموجودين على غير الزوجين
منهم بنسبة فريضتهم فان لم يكن معهم احد فلا وى الارحام ولا ميراث عنده اطلاقا
الموالة ولا المقدر له بالنسبة على الغير ولا للوصى لا جميع المال ولله اعلم وما فرغ من
بيان ما يستحق به الارث شرع فيما يحرم به عن الارث وينبغي فقال **وينبغي الارث**
اربعة عليهما قال هذا وعليه الاكثر ونزاد بعضهم اربعة اخرى وهي النبوة لان من
خصايع الانبياء عليهم الصلاة والسلام انهم لا يورثون طبوا العبيد من غير عايش
الانبياء لا يورثون ما تركوا صدقة والحكم فيه ان لا يورث احد من الورثة ماله لذلك
في بلد ولا لا يظن بهم الرغبة في الدنيا وان يكون ماله صدقة بعد وفاته فانه
تقريب الاجورهم وعن الحسن البصري ان هذا من خصايع بنيينا عليه الصلاة والسلام
دون غير لقوله تعالى حكيم عن ذكر يا عليه السلام فبين لدنك وليا يورثني
قلنا المراد النبوة والعلم وذايها الارث لانه وان على ذلك دلالة فاطمة ان لا يرث
لا يرث احد او ليس ذلك لاختلاف ملتين لانه لا ماله له على ما عرف في موضعه وانما

٢٠

المال

جهالة الورث من اعيان جهالة تاريخ المولى كان يعرفه فان لم يتبين
 مورثات اولادها ما امكن هذا الكفاءة بما يكره في فصل فيما ياتي وفي الحقيقة الموانع
 خمسة اربعة في المقتول والمقتول لا يرداد كذا الاستبراء الشرعي وما زاد عليها
 فستصير ما بلغها لان مقتضى الارث بعد ليس له وجود مانع بل الانتفاء الشرطي السبب
 وقد ذكر في وجه المقتول على الاربع ان الصفة لا انتفاء منها اما ان يقتل الزوال ولا يقتل
 الثاني القتل الاول اما ان يكون المقتول من قبل الموصوف او لا يمكن الثاني الرق
 والاول اما ان يكون المقتول من قبل الموصوف او لا يكون الثاني الاختلاف في الدينين والثاني اختلاف
 الدينين وقيل السبب المانع اما ان يكون سببا لانقطاع التصار والاول اختلاف
 الدينين والثاني اما ان يكون سببا لانقطاع اهلية الملك والاول الفرق بينه
 والثاني اما ان يكون سببا لانقطاع الولاية والاول اختلاف الدينين والثاني القتل
 بينه كذا قيل وقيل غير ذلك الصواب انه لا دليل على الانحصار سوى الاستبراء
 الشرعي كالتقدم والموانع جمع مانع وهو ما يلزم من وجوده العدم ولا يلزم من عدمه
 وجوده لعدم لذاته وقد ذكرناه سابقا وقيل المانع هو مانع الحكم مع قيام سبب
 ازعاج الحكم بدون التقضي له لا يستحق منعا **الرق** وهو لغة العبودية واشى الرقيق
 ومنه عاجر حكى بقوله الانسان بسبب الكفر فالرق من اسباب الحرمان واذا كان
 كما في القتل وهو الذي لم يعقد فيه سبب الحرية اصلا او ناقضا كما في المكاتب والمدير
 وام الولد والمستحق عند ابي حنيفة رضي الله عنه وعندهما هو كمد يوت
 وانما لا يرث اربعة من اقرابائه لانه لو ورث لملك لان الارث اثبات ملك للمورث
 والذات باطل لقوله تعالى فرب الدم مثلا عبدا مملوكا لا يقدح على شئ فلو ورثناه
 لصار قادرا على شئ والقدرة المنفية عنه هي القدرة الشرعية وهي الملك لا الملكية
 لشبهها بالحر والملك على القول به ضعيف والارث ملك فمهر يحصل بلا احتساب
 ولقوله عليه الصلاة والسلام العبد وما في يده لمولاه فلو ورثناه لوقع الملك في يده
 فيكون الارث الاجنبي من الاجنبي بغير سبب وهو خلاف الاجماع واما المكاتب فلقوله
 عليه الصلاة والسلام المكاتب عبيد ما في يده وهم ولما المديروا المولى فلما لم يكن
 له ملك له لا يملك فضع كونه اعلا لانه لا يملك له الحرية لانه حر مبدئ
 حيث

بلغ
 لغيره من الميراث
 لغيره من الميراث

حيث يملك كسابه ولا يملك مولاه وان انتفد مولاه بغيره ضمان ما انتفد والى العتق ايضا
 حتى لو ادعى العتق في الحان فلا ان يكونا كالعق في عدم الاهلية او ما عاين المراء
 من المكاتب هذا الذي مات عاجزا وان مات عن وفاة وعن مولود ولد في الكفاية يردى
 كتابته ويحكم بغيره في اخر جهنم من اجز الحياية فبين ان مات حر او مملوك تركته
 على ابي حنيفة تعالى بين ورثته ومن المستحق الذي يسمى انك كرقبته كعتق البعض
 البعض لغرض تغليب الجاني لرق فلا يرث ولا يحجب احد عند ابي حنيفة خلافا لما
 واما الذي يسمى في رقبته كالعبد الموهون اذا اعتقه الراسخ المفسد فهو بمنزلة
 الاحرار يرث ويورث عنه اتفاقا وينبع الارث ايضا **القتل** وهو قتل يحصل به
 رهوق الروح **كامل** في الجنايات وانواع القتل خمسة والممانع منها القتل الذي
 يتعلق به وجوب القصاص او الكفارة مما الذي يتعلق به القصاص فهو القتل
 عند ابي حنيفة بغيره بسايع او بما يجري مجراه في فريق الاجزاء كالحمد ومن الحشيش
 او الحجر ويوجب القصاص والامنة ولا كفارة فيه عندنا واما الذي يتعلق به
 وجوب الكفارة فهو ما خطا مثل ان يرمى الى صيد فاصاب انسانا او انقلبت النعم
 عليه فقتل او وطئت دابته وهو ما كذا او سقط من سطح عليه فقتل او سقط حجر
 به عليه فقتل ويوجب الكفارة والدية على العاقل ولا اتم فيه او شبه عند مثل
 ان يتعمد ضربه بما لا يقتل غالبا وكذلك ان اكره على صعود شجرة فقتل فمات ويوجب
 الكفارة والدية على العاقل ولا اتم فهذا كله قتل يوجب حرمان الارث ان كان وارثا
 والوصية ان كان لجنبيا اذ لم يكن القتل بحق لقوله عليه الصلاة والسلام ليس
 للقاتل من الميراث شئ رواه النسائي وقال ابن عبد البر اسناده صحيح بالاتفاق
 وقال عليه الصلاة والسلام لا ميراث لقاتل يقاتل بعد صاحب البقرة من غير فصل
 بين العمد وشبهه والخطا والمعنى ذلك ان الوارثا القاتل لم يأت من دونه فقتل
 الارث ان ينزل من ربه فانقصت المصلحة لعدم ابرئه وقيل انه امر تعبدى من غير
 نظر الى المعنى واما اذا قتل من ربه قصاصا او حدا اورد فعامة نفسه لمقاتلته فلا
 يحرم اصلا وكذا اذا قتل العادل مورثه لبايعه لانه لا يوجب القصاص ولا الكفارة
 وفي عكسه خلاف وهو عا وجهاين ان قال قتلته لبايعه على الحق والآن ايضا على الحق

فانه يرد على هذا وصيغة صحيحة مما لا ريب فيه لانه قتل لا يجب ان يقتل من لا يكفاره
وعلى ما يروى من رحمه الله لا يرد لانه قتل بغير حق وان قال يقتل من اذاع على الباطل
والاكن ايضا على الباطل فانه لا يرد بل يجمع واذا كان القتل بالسبب من المباشرة
كما انه يجوز على قتل من الطريق مستعد فيها موشه فانه ان القتل على قتل من الله بن
فعل يرد موشه فانه اوصيت ما في طريقه وموشه فيها او بالقرن به موشه
فقلت او ساق دابة او قاده او طليت موشه فانه اذا كان مكرها على قتل او سقط
حابطه المائل على موشه بعد ما اتمه عليه فانه في هذه الصور كلها لا يمنع من الارث
والدية على العاقل ولا تضامن ولا كفارة لان ما كان الارث معلقا بالقتل حقيقة
والنسيب ليس قتل حقيقة لان القتل لا يحل في كل وقت وفي انزهاق الروح والنسيب
ليس كذلك لانه فعل غير معتد به اثره اليه وكذلك قتل النسيب والمجنون والمعتوه
والمنسوس من اهل البيت ليسوا بكلمين لتصور الخطاب عنهم فصاروا كقتل حي فلا يمنعون
من الميراث واذا وجد موشه في دارة قتلا فانه تحت النفسامة والدية ولا يمنع
الارث فان قلت فيشكل على ما ذكرت من الاصل قتل الابن امة عمدا فانه لا يثبت
به التضامن والكفارة ايضا مع انه محرم عن الارث اتفاقا قلت قتل الابن الامين
موجب للتضامن في الاصل لكنه سقط بجرمة الاثمة بقوله عليه الصلاة والسلام
لا يقتل المؤمن بالله ولا السيد بعبده وبقوله صلى الله عليه وسلم انت وما لك
لا يبين فسقط لك بهمة وجهك واجبت الدية في ماله ولو كان المال واجبا
باصل القتل لوجبت الدية على العاقل كشبه العمد والحظا واعلم ان دية القتل
خطاه كسائر امواله عند تلقيه فحققت منه اذ يورثه وتنغذ وجباياه وبرثها
كل من يورث سائر امواله لانه عليه الصلاة والسلام امر بتوريث امرأه اشيم
الضاني من دية زوجها اشيم قال الزهري كان قتل اشيم خطاه وعن علي بن ابي طالب
عنه انه كان يتيم الدية على من امر بالميراث ويمنع الارث ايضا **اختلاف الملتين**
اي حلة الاسلام وغيره لان الاسلام حله بحق وبما في الملل ملة صلان قال الله تعالى
فما اذ بعد ملحق الاسلام فلا توارث بينهما لقوله عليه الصلاة والسلام لا يورث
اهل ملتين رواه ابو داود والدارقطني ورواه احمد والنسائي وابن ماجه بلفظ
لا يورث

لا يورث اهل ملتين شق لقوله عليه الصلاة والسلام لا يورث المسلم الكافر ولا الكافر
المسلم رواه الشيطان وبه قال الخلفاء الاربعة والائمة الاربعة وهم موش من الصحابة
وبغيرهم اجمعوا على ان الكافر لا يورث من المسلم ولما المسلم فلا يورث من الكافر
عند جمهورهم كما تقدم وكان معاذ ومعاوية يورثان المسلم من الكافر ويقولان للملوك
خاص بالمشركون وبه اخذ الحسن ومحمد بن الحنفية ومحمد بن علي بن الحسين ومروان
رحمهم الله تعالى وهو القياس لقوله عليه الصلاة والسلام الاسلام الاسلام يعلى ولا يعلى
ومن العلوان يورث المسلم منه ومن يورث الاسلام يزيد ولا ينقص اي يزيد
في حقوق من اسلم ولا ينقص شيئا من حقه وقد كان مستحقا للارث من قبل الكافر
قبل الاسلام فلو صار محروما بعد ما لا ينقص اسلامه من حقه وهذا لا يجوز ولان معنى
الميراث على الولاية والمسلم ولا يورث الكافر لقوله عليه الصلاة والسلام ولا يورث
بينهما بخلاف العكس فانه ما للعامة مما تفضل من الدليل ما ايضا قد صح انه عليه
الصلاة والسلام لم يورث عليا ولا جعفر من عمه في طلبة حين مات وترك له ربيعة
بنين عليا وجعفر بن مسلم بن عقيل وطالب الكافرين ولان الله تعالى انفي الولاية
بين من هاجر وبين من لم يهاجر حين كانت الهجرة فرضا بقوله تعالى والذين
امنوا ولم يهاجروا وما لك من ولايتهم من شيء حتى يهاجروا فانفقوا بها بين الكافر
وبين المسلم بالطريق الاولى اما ما بين الميراث فعلى الولاية وانفق الملة
ولم يوجد في الدارين **اعنى** اتفاق الملة بخلاف الشهادة فان مبنياها على الولاية
دون اتفاق الملة والمراد من علو الاسلام من حيث الحجة او من حيث القهر
والغلبة فيكون المراد ان الضر في العاقبة للمؤمنين قال الشافعي لا يورث من
رحمة الله واما الروي الثاني وهو الاسلام يزيد اي اخره ففي التورث محال به
على كذا الكافر لانه حديث ليس من اهل ان يجعل المسلم خلفا له فلا يكون هذا
النقصان محال له على اسلامه كقوله المجوسي اذا اسلم يفرق بينهما لانه بخلافه
فليس من اهل ان يستقر شها المسلم لان يكون اسلامه سبلا ملكه
ورث المسلم من المرتد ما اكتسبه في حاله الاسلام لاما اكتسبه في حاله الردة
لانه في المسلمين لانه لاهله والمراد لا يورث من قريبه المسلم وذكر بعض

احد

الفضلاء ولما كان هذا فقالوا انما نرى في الثاني كافر اعترف عندنا
 بالمسلم بعد الحق فلا شيء للمسلم بالكفر يكون ذلك لا يوجب الذكوب الى المعنى من
 المسلمين فان لم يكن له شيء من المسلمين جعل ما له في بيت المال وكذا لو كان المعنى
 بالكفر مسلما والمعنى كافر او يرب الكافر الكافر ان اختلفت ملة ما كافر يردى من
 الكفر الى الكفر من الكفر الى الكفر من الكفر الى الكفر من الكفر الى الكفر من الكفر الى الكفر
 كذا في واحدة وان اختلفت ملة من الكفر الى الكفر من الكفر الى الكفر من الكفر الى الكفر
 يقبل منه جعل غير الاسلام ديناً واحداً وقال تعالى ان من يتبع غير الاسلام ديناً فليس
 دينه من الحق والباطل وقال تعالى والذين كفروا بعضهم اولياء بعض جعل الخصم خصماً من
 لا تحذف اليهود والنصارى اولياء بعضهم اولياء بعض جعل الخصم خصماً من
 قال تعالى هذا ان خصموا فيهم بعض الكفار مع المؤمنين وقال النبي صلى
 الله عليه وسلم الناس كلهم حيزون حتى حيز ولما كان هذا الخبر وهو الاسلام ديناً
 واحداً فذلك الخبر الذي يتأمله ولا يملك ما انكره ارسالة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم
 صاروا في الكفر سواء وان اختلفت ملة فان منهم من يعبد صنماً ومن يعبد صنماً
 آخر ومن يعبد كوكباً ومن يعبد كوكباً آخر فكلهم متحدون في الكفر فصاروا اهل
 ملة واحدة كاهل الاخوان فانه لما اتوا برسالة محمد صلى الله عليه وسلم جعلناهم
 كالمسلمين ولا يملك معتز فون بالانبياء والكتب فيختلفون في تأويل الكتاب في سنة
 ذلك لا يعجب اختلاف الملة اذا اختلفت هذا فاعلم ان الكفار يتوارثون فيما بينهم
 بالنسب والولادة والنكاح الذي يقر عليه بعد الاسلام كالنكاح في غير شهره
 ونحوه ولا يتوارثون بنكاح لا يقر عليه كنكاح الحرام وهذا هو الصحيح وان كان
 لتلك الانكحة فيما بينهم حكم الصلة حتى يتعلق بها استحقاق النفقة ولا يستحق
 الاحصان باعتبارها كاهل النسب فيثبت فيما بينهم بالانكحة العاسدة فيبقى
 به الميراث سواء كان نسباً في الاصل حلالاً ام حراماً الا يرى ان النسب ان ثبت
 بنكاح فاسد وهو شبهة يستحق به التوارث واذا كان يجوز في قرأتين وان كان
 الجمع بينهما في الإرث يرث بكل واحدة منهما فان لم يكن فياقر بها وهو مذهب عامة
 الصحابة في انفسهم وبه اخذ علماء ائمتنا هم الله تعالى بآية من يزوج من بنيته
 فولدت

فولدت منه بنتاً ماتت فقلدت ماتت عن بنتين فلها الثلثان والباقي للعصبة سقط
 اعتبار الزوجية ولو ماتت بعدة البنت التي كانت زوجة فقلدت ماتت عن
 بنتين اولى ختها فلها جميع المال النصف بالنسبة والنصف بعصبة الاختية ولو ماتت
 بعدة البنت المولودة فقلدت خلفت امها وهي اختها من الاب فلها الثلث بالامومة
 والنصف بالاختية والباقي للعصبة ولو ماتت تزوج بنته فولدت منه ابناً فهذا
 الابن له من ابين وابن بنته فان مات الجوهرى يرثه الابن بالبوة لا يجهل بكونه ابن بنته
 فان مات الابن بعده فالام له ام واخت من الاخت فالثلث لها بالامومة والنصف
 بالاختية والباقي للعصبة ولو ماتت تزوج امه فولدت ابناً مات الجوهرى فان الابن
 فهذا امه وحده فلها الثلث بالامومة والاشي لها بالحدود لان الحد لا
 تزوج امه والباقي للعصبة ان وجدت والابن وعلى الام ولو ماتت تزوج امه
 فولدت بنتاً فكلت البنت تزوجها ابوها فولدت ابناً ماتت هو ثم ماتت امه
 ثم مات الابن وترك امه وهي اخته وعمته فانها ترث بالامومة والاختية الثلث
 والنصف ولا ترث بالامومة والباقي للعصبة ولو ماتت تزوج امه فولدت بنتاً مات
 مات الجوهرى فان امه ترث بالامومة السدس لوجود القرع ولا ترث بالزوجية
 والبنت النصف بالنسبة وهي اخت من امه فلا ترث بجهة الاختية لان الاخت
 لام لا ترث مع البنت ولو ماتت وترك زوجها هو ابنتها وترك بنتاً وهي ابنتها
 ابنتها فالابن لا يرث بالزوجية ولكن يرث بالبوة فيكون المال بين الابن
 والبنت اثلاثاً ولو ماتت الرزق او لامت ماتت هي وترك بنتها وعصبة فلها
 النصف بالنسبة والسدس ببنته الابن والباقي للعصبة واذا اثار فعوا
 المناضمت ابنتهم كالسنة بين المسلمين قال الله تعالى فانجاؤك فاحكم بينهم
 بما ائزل الله وهو مروي عن عمر وعلي وابن مسعود وابن عباس ومنه ما يزيد
 ابن ثابت رضي الله عنهم اجمعين وينفع الارث ايضا **اختلاف الدارين** بين الكفار
حقيقة كالحربي والذمي فلو مات حربي في دار الحرب لم يرث احد من الاخر لان الذي من
 دمي في دار الاسلام وانما ابن حربي في دار الحرب لم يرث احد من الاخر لان الذي من
 اهل دار الاسلام والحربي من اهل دار الحرب فلهما ان اتحد املة لكن يتباينها

بلغ

بالجماع او بقولان المستحقة للفرق واحدا منهن لمقابلته بجمع الجميع فيصنع بمقابلته الفرد
 بالزوج خصوصا اذا تعدد بمقابلته بجمع بالفرق فكان الزوجية مع او من قبل كانت واحدة
 استحققت ذلك وان لم تكن عليها وقعت المهرعة بينهما وفيه ليست احدا من باؤى من
 الزوجين فيصنع بينهما على السواء **والثلاثان** وهما زوجة واحدة في كل اثنين **ضاعدا**
 او فزعه عدد هو الى حالة الصعود على الشقين وهو منصوب على الحال من العدد واليكون
 فيه غير النصف ولا يجعل الا لثلاثان ثم من يكون **فرضين** او فزعه واحد منهم على الافراد
النصف وهي النصف العلية ونبت الابن والاحت الشقيقة والاحت لاني فيكون
 الثلاثان للشقين وضاعدا من البنات وبنات الابن والاخوات من الابوين
 والاخوات من الابناء الفردي او الفردي من بعصيهن او يحجبهن اما وضاعدا
 فلقوله تعالى فان كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلث ما ترك وللجماع ولما اثبتان
 ضد لانه الرض ولا مراه صلى الله عليه وسلم باعطاهما ذلك وهو ما روى عن جابر
 رضي الله عنه والاحاد ثمانية سعد بن الربيع الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بانتهما من سعد فقال يا رسول الله هاتان اثنتان سعد بن الربيع قتل
 ابوهما علي بن ابي طالب وادعاهما فلهما ما قل وبيع لهما اما الاول ولا يستحان الاجال
 فقال يا رسول الله في ذلك فزلت ابي الميراث فلم يسل رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الى هاتين ان اعطى النبي سعد الثنتين واما الشن وما بقى فهو لثلاثة رواه الخمسة
 الا النسائي صحيح المزني والجماع على ذلك فكان الحديث معسر للائمة وعلى فوق
 ما تقدمه ويعلم عليه الصلاة والسلام الاثنان فافوقهما جماعة ولان العرب
 الاثنتين اخوة كذا نقل عن زيد بن ثابت هو والله عنه ولا يقدر فيه ما روى
 عن ابن عباس رضي الله عنه انه ليس لهما الا النصف لانه لم يصح عنه بل هو عنه
 موافقة الناس كذا قاله ابن عبد البر ولان الله تعالى جعل للاختين الثلثين
 تعالى فان كانت اثنتين فلهما الثلثان فيما لا يولى ان يكون ذلك للثنتين وايضا
 قد فرض على كل اثنتين دون جم من مهنهما فرض على كل من فوق البنات
 دون كل من البنات على الاثنتين على كل البنات على كل من فوق البنات على كل
 من فوق الاثنتين ولما كان هذا في اولاد الابوين والاخوات اولاد الاله قد علم

عند

حالهم من الائمة الاخرى وقد صرح النبي صلى الله عليه وسلم اعطى البنت المصنفه **ثبت**
 ابن السديس تكملة للثلاثين ضحية اشادة الى ان الثلاثين من البنات **الثالث**
 فرض اثنتين **لللام عشرة اموال** لثبت **لعدم ولد الابن** كذا في **وعدة الاثنتين**
من الاخوة والاخوات لثبت من ابوين او من ابوين او من ابوين او من ابوين او من ابوين
 او مختلفين ذكرين او اثنتين او مختلفين وامرين او محجوبين بالثمن او
 مختلفين لم يولد فان لم يكن له ولد وورثه ابواه فلامه الثلث فان كان
 له اخوة فلامه السدس ولما من الاخوة اثنتان فاكثرت ابواه فينظر في اختلاف بين عيالي
 رضي الله عنهم على ما روى الحاكم عن ابن عباس انه دخل على عثمان رضي الله عنه فقال
 كيف رد الام الى السدس بالاختين وليس بالاختين فقال عثمان رضي الله عنه لا يستطيع
 شيء كان يولي في البلدان وتوارث عليه الناس قال الحاكم صحيح **الاشياء** **وها**
 ايضا **فلك ما يسي من المسئلة بعد فرض احد الزوجين** وذلك في مسلتين احدهما
 اذا ماتت عن **زوج وابوين** فلام فيها السدس لان الزوج في النصف ومخرجه
 من اثنتين يبقى واحد للام ثلثة ففرض يخرج الكسر وهو ثلاث في اصل المسئلة
 وهاتان تبلغ ستة وفيها نصيب للزوج النصف ثلثة وللأم ثلث ما بقى وهو
 واحد وللأب ثلثان **او ماتت عن زوجة وابوين** وهذه الثانية منها فلام
 فيها الربع لان للزوج ربع ومخرجه من اربعة يبقى ثلثة للام ثلثها وهو واحد
 وللأب الباقي وهاتان فصحا في المسئلة الاولى السدس وفي الثانية الربع
 حقيقة لكن عن العلماء عنهما بطلان الباقي في اقطعة على لفظ الثلث نادى مع
 قوله علو وجل فان لم يكن له ولد وورثه ابواه فلامه الثلث وحملة العلماء
 على ان المعق وورثه ابواه فقط وظاهر عبارة المصنف ان ثلث الباقي ليس
 فرضا اخيرا غير الست فانه ذكره مع الثلث وكثير من الرخصيين بعدون ثلث الباق
 فرضا سابعا اراد على الفرق من المذكورة في القرآن العظيم وليس بشيء لا في حقيقة
 اما سدس ولما رجع فهو من الست وراجع اليها وليس فرضا اخر هاتان
 المسلتان بلقيان بالغاوين لشهرتهما وضوحهما تشبه بالما بالكوكب الاخر
 وبالعريتين ايضا لان عمر بن الخطاب رضي الله عنه اول من قضى فيهما

في النكاح
 في النكاح

بانظر الامور من عدم دخول الامور في انسابه اليه على الاثر كابل الامور من البنت
 ونسب الامور لا بد انما ليست بقصرة على الامور جهة الام فيه في مقابلة جهة الاب
 معدومة في استحقاق العصبية بها اذ قرابة الاب على تامة في استحقاقها بخلاف
 قرابة الام لا بد انما وصفت بالانحطاط في حقها من جهة الامور لا بد انما التراجع يكون
 بالوصف لا بكثرة العلم وكذا الكلام في العلم لا بد انما العلم لا بد انما يتصل بهما
 كان غلب جود العصبة من جود العلم في العلم لا بد انما العلم لا بد انما يتصل بهما
 فقالوا والعصبية بنفسه اربعة عشر وقالوا في تباينه جهة الامور وقالوا ليس بخلاف
 من فقدت عصبية في تفرقة بالعصبية وهو ما عرف به بقول العباد والعصبية بنفسه
 ولا بد انما في نسبها من بين الميتمات في حقها من علمها على التفرقة في احوال
 كالفرد فان التفرقة من جود علمها المأهولة من غير تفرقة في احوالها والعصبية الكلية
 من ذلك فقد برز بين حكم التفرقة من العصبية بقوله **وهو اي العصبية**
 بنفسه من ياخذ **العصبية** عند وجود ذوى الفروض **وهو عند الاموال**
 بنفسه من يباين في الدرجة ومن انما الفروض **يجوز** اي ياخذ بالانحطاط **جميع**
المال الخلف من الميتمات لقوله صلى الله عليه وسلم الحقوا الفرائض باهلها فابن فلان في رجل
 ذكر متفق عليه من حديث ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم انتموه المال بين
 اهل الفرائض على كما ان الله تعالى لما ترك الفرائض فلا بد انما في رجل ذكر ولا من حبان وصحيح
 الحقوا المال بالفرائض فالعصبية الفرائض فلا بد انما في عصبية رجل ذكر وقد ذكرنا فيما تقدم
 فائدة وصفت رجل ذكر عند قوله بيدي اهلها بالفرائض والعصبية بنفسه اربعة عشر
 وهم اربعة اصناف جزء الميتمات اصل جزء ابية وجزء جد و**اقربهم اليه جزء الميتمات**
وهو الابن لقوله تعالى ولا يورث كل واحد منهما السدس مما ترك ان كان له ولد فانه يقطر
 تقصيب الاب لابن وقال تعالى يوصي الله في اولادكم قبل الاولاد والعرب تبدلوا
 بالاهم فالاهم قد علم على حكمه قولي من حكم غيرهم لان الابن يعصب اخوته بخلاف الاب
واثبت كابن الابن **وان سفل** كابن ابن الابن لادخله في اسم الولد اجماعا وروى عن
 ابو بكر وعلى بن مسعود وابن عباس بن زيد بن ثابت رضي الله عنهم انهم قالوا اقرب
 العصبية الابن ثم ابن الابن والاب وان كان اقرب من ابن الابن فهو صاحب فرض
 من الابن

١٢
 الابن وبنية والمعدة في التراجع الاستحقاق بجهة التقصيب لا بجهة الفرض كابن الابن
 يورث مع الاختلاف وام ان كانت اخر بجهة الفرض جهة سفل بجهة الفرض فحقها كما
 صاحبها الحكم وغيره والفرض اشهر وضبطها في العباد بالفرض والكسر فيكون فيها اثار لغات
 وضبطها الكلايا في تختص ضو الشرايع بالفرض وقال من السفل هذا العلم من باب
 نصرة فقد حفظ من ضمنها من اهل نيسابور لانه من السفل الى الذناوة من باب شرف
 واعلم ان الفرض يشبه هو اعم بالنسبة بالمشق المدنى من علمه فاحصل كل انسان اعلا منه
 وفرضه اسفل منه وان كان مقتضى تشبيهه بالشجرة عكس ذلك فيقال في اصل وان علا
 وفي فرع وان سفل ثم اقربهم اليه بعد جريته **اصله اي الميتمات وهو الاب** لقوله تعالى
 وورث ابواه فلان الثلث يعنى الباقي للابن فثبت انه اخو بالتقصيص من الجد والاحوة
 ولا من بعد ميده فليثبت مع وجوده **والجد الصحيح** وقد تقدم بيانه **وان علا**
 الجد عند علم الاب لصداق الاستعلاء كما تقدم عند بيان الجد الصحيح واما تقدمه
 على الاحوة فهو من جهة تعلقه الاقدم وقد اختاره امامنا الاعظم من علمه عنها
 وفي خلافه ياتي بباب المحجب ثم اقربهم الى الميتمات بعد جريته واصل جزء **ابن** اي
 الميتمات **وهو الاخوة لابوين او الاخوة** اي عند عدم الاخوة لابوين لقوله تعالى من
 يرثها ان لم يكن لها ولد جعلنا جميع المال في الكلاية وهو الذي لا رولة ولا ولد
 كراهه ابو داود والحاكم ثم اقربهم اليه بعد الاخوة **بنوهم** اي بنوهم لاب وام وبنوهم لاب
وان سفلوا كابن ابن الابن **والاخوة** اي بنوهم لاب وام وبنوهم لاب وام وبنوهم لاب
 اي الميتمات **وهو الاخوة لابوين او الاخوة** اي عند عدم الاخوة لابوين ثم اقربهم
 اليه بعد الاخوة **بنوهم** اي بنوهم لاب وام وبنوهم لاب وام وبنوهم لاب وام وبنوهم لاب
 ثم اقربهم اليه بعد جريته **جزء جلاييد** وهو الامام اس الميتمات كذلك اي لابوين
 او لاب ثم بنوهم لابوين ثم بنوهم لاب وام وبنوهم لاب وام وبنوهم لاب وام وبنوهم لاب
 على هذا الترتيب فيكون من في الميراث كذلك كافي ولان النكاح واذا اجتمعت
 العصبية فانه يورث الاقرب فالاقرب لقوله عليه الصلاة والسلام فلان
 عصبية ذكر ولا نكاح الاستحقاق القرب والعلة في الاقرب الكثر فيقدم كافي النكاح
 وقد روى عن ابن شبيب عن ابية عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم انه جعل

في العصبية كما رواه عبد الرزاق ومن كان منهم لا يؤمن أولى من كان لا يؤمن لأنه أقوى
 فزايه حيث يدل على الميت بجنتي الأب والأم وما تقدم من الحديث وقوله عليه الصلاة
 والسلام إن أعياض بني الأب والأم يتوارثون دون بنو العلات يربوا الرجل أخاه لأبيه
 وأمه دون أخيه لأبيه وأمه الرمزى وابن ماجة وأه الجماعة في درجة واحدة تجتمع
 من العصبية بقسم المال عليهم باعتبار أباؤهم لا باعتبار أصولهم مثل ابن أخ وعشرة
 بنو أخ وأخ وابن عم وعشرة بنو عم والمال بينهم على حد واحد سهم لكل ابن أخ وابن عم سهم
 واحد وما فرغ من النوع الأول من العصبية فترجى في النوع الثاني منها فقال **والعصبية**
تغير من فرسهم من النساء نصف عند التفراد ومن فرسهم الثلثان عند التثنية
 والجمع وذكر الضم باعتبار العصبية وهو أربع من النساء أحدهن البنت والثانية
 بنت الابن والثالثة الأخت لأب وأم والرابعة الأخت لأب فانظر نصف الثلثين
 بالشرط المتفق عليه والدلائل السابقة **بغير** الأربع المذكورات عصبية **بالخوتم**
 في موضع الخلاف حال خبره من عصبية بهم وإذا خرج عصبية بالخوتم يقسم المال
 بين البنتين والبنيات والأخوة والأخوات **لذلك مثل حظ الأنثيين** أما البنيات
 الابن فلقوله تعالى **فإن كانوا إخوة رجالاً ونساءً فلذلك مثل حظ الأنثيين** حيث لم يبين
 نصيب الأنثى كنصيب أخيها وأعلم أن الأخت لأبوين لأب الأخ لأبيل بغرض لها معه
 وكذلك حكم الأخوات لأبوين مع الأخ لأبوين لأن نصيبه الإجماع والتفكير في أن لكل
 واحدة نصف العصبية إذا ذكرت حاجتين كاملتين أنفسه وحاجته عياله ولا تقي
 ذات حاجته واحدة حاجته نفسها وإن شهدته كشهادة الأنثيين لكن خوفه ذلك في
 ولذا لم يرد لأبوين مع الابن وابن الابن في المعتقد والمعتقة لما مر من الدلائل
ومن لا يخرجها من الأثاث وأخوها عصبية بنفسه لا نصيب عصبية كالتقها
 فخرجت الأخ أن نصيب الأخت عصبية بل يكون نصيبها وهو ما فرضها عند التفراد
 سواء بالنصيب أو أكثر منه وهما هنا ليس كذلك بل يرد النصيب البنات والأخوات
 دون غيرها **كالعمة** والعم كلاهما لأبوين وأب فان المال كله للعم دون العمة لأنه لا
 فرض لها وكذلك ابن العم لأبوين وأب جرت دون بنت العم لأبوين وأب **وبنت الأخ**
 وابن

١٢١
 وابن الأخت كلاهما الأيونين أولاد فالأخت كل من الأخت الأيونين أولاد دون
 بنت الأخت الأيونين أولاد لا زاد لأخت من لها أصل أو بالتعصيب بالغير على خلاف
 التعصيب والمضرد في حق البنات مع البنين والأخوات مع الأخوة وأما العم
 بنت الأخت فمن ذري الأخت أو قول بعضهم يرث من الذكور يعصرون
 أختهم الأم وابن الأم والأخت من الأيونين والأخت من الأخت هو أقرب بالتعصيب
 الأم بنت عمي وبنت عمي وبنت عمي بنت عمي وعمي بنت عمي وعمي بنت عمي
 قولهم يرث من الذكور لا يعصرون أخوه ثم ابن الأخت وعمي وابن العم والمعموق
 تعصيب الأخت وعمي وعمي بنت عمي وعمي بنت عمي وعمي بنت عمي وعمي بنت عمي
 النوع الثاني من العصبة منترج في النوع الثالث منها فقال **والعصبة مع**
غيرهم الأخوات الأيونين والأخوات لابن مع البنات الصليات ومع بنت
بنات الأيونين بنات ابن الأيونين ما تقدم من حديث ابن مسعود
 رضي الله عنه فإن فيه وما يقتضيه لا تحت ولا قول صلى الله عليه وسلم لا أصل للأخت
 مع البنات عصبة ولم تقتض على من غيره لكن أصل ثابت بخبر ابن مسعود
 رضي الله عنه المتقدم وهو ما رواه البخاري وغيره في بنت وبنت ابن وأخت
 للبنات النص وبنت الابن السدس وما أتى فلا تحت وجعل ابن الجاهم في
 فضول من قول الفرغسيين وتبع شرحها كالتأضي ذكر ما لا يربط للمم بغير
 وغيرهما وليد ما دام أن الجميع مع جميع عصبة فوطئ حتى لا تكون الأخت الواحدة
 مع البنت الواحدة عصبة بل لا تملك واللام للجنس وعن معاذ بن جبل
 رضي الله عنه أنه ورث أختاً وبنتاً فعمل لكل واحدة منهما النص وهم البنين
 وبني أمه صلى الله عليه وسلم يمدحى رواه البخاري وأبو داود بمعناه
 فإن قلت ما الفرق بين الباء وبين مع في قولهم بغير ومع غيره قلت الباء للاصاق
 والاصاق بين المصق والمصق لا يتحقق الا عند مشاركتهم في حكم المصق
 به فيكونا مشاركين في حكم العصبية بخلاف كل مع فانهما للقران والقران يتحقق
 بين الشخصين بغير المشاركة في الحكم كقول تعالى وجعلنا معاً أمة
 هرون وزرأي وزبنة حيث كان متقاربان في البنية وكلفظ القدرى

ومن قاسته صلاة العبد مع الامام او فاسته الصلاة المتامة بصلاة الامام
 لان من لم يصلي مع العبد دون ذلك العبد وقال بدعي الدين في شرح
 المرجعية الفرق بين قوله مع غيره وبغيره ان مع قد تستعمل للشرط واليك السبب
 في هذا الفرق بين قوله مع غيره وبغيره هذا المعنى **وقال ابو يوسف في العصب**
في كتابه على ما في حقه في الميراث على وفي الابن فخطا حتى ان الاخ لا يورث
 انه اصلت عصبه مع البنت او بنت الابن بحجة في نسخ الاب من الباقي
 بعد النصف وانما هذا المشقة وانه وان كان عصبه بنفسه لانه اقرب من قرابة
 حيث تدعى الى الميت بغير الاب والابن لا يورثه ولا يقدم من الحديث في قوله عليه الصلاة
 والسلام ان احب الي الاب والابن اقرب اليه من غيره في العلات يورث الرجل اخاه لبيه
 وامه دون اخيه وتواه التي تدعى ابن مائة وقد تقدم وعن عمر بن الخطاب
 اذا عصبه اذا كان مستحقين قبلات الامام الى وادعوا عبد الزرق وعنه شقيق مثله
 وعليه جمعت الاحقة واعلم ان الاخوة ثلاثة احسان فينا الاعيان وهم الاخوة لا يورثون
 سواهم ذلك لانهم من غير واحد اى اب واحد وام واحدة ولان عين الشئ اتم
 ما يكون منه ونماه الاصل من الجاهلين في حقهم وبسبب العلات وهم الاخوة لا يورثون
 لان الرقي قد علم من زوجه انما يورثه والعلل الشرب الثاني يقال على بعد فصل
 وعنده اذا استعاه السقية الثانية وسوا الاحياء وهم الاخوة لانه سواهم اذ لا يورثون
 من اخلاط الرجال لان رجل واحد والاخلاق الاخلاط منه سبب الخيف يمتد خيفاً
 لا يمتد في اخلاط الناس فيه اى منه الجيد والردى فيقبل سواهم اذ لا يورثون ما خلق في
 من فيهم من خيف اى كانت احد عياليهم رذفاً والاخرى خلا فينتهي باحدى
 عياليه الى شئ والاخرى الى شئ اخر وانهم كذلك لانهم من اصلين مختلفين وهما
 الابوان **وعصبه ولد الزنا وولد المرأة المملوكة مولى امه اى ام كل واحد منهما**
 لانه لا يورثها فساد الشخص لا يورثه من جهة لان في ربه قراءة الامام لاروى
 عن من شيعته عن ابيه عن جده على النبي صلى الله عليه وسلم انه جعل ميراث من المملوكة
 لاهله ولو رثها من بعده اى واهله او من عبد الله بن عبد عن جده من اهل ان
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ولد المملوكة عصبه امه وعن سهل بن سعد

الابوين

ولا يورث في الميراث

في ولد المملوكة ميراث السهم ان يورث ميراثه ما فرجها من ميراثه عليه وعن علي بن ابي
 عنه قال ولد المملوكة عصبه امه وولد الزنا ميراثه في حكمه وعن الحسن بن علي
 اسعنه قال ولد الزنا ميراثه وولد المملوكة من الزنا وولد المملوكة
 ميراثان من قبل الامم واهما من الى شيبة فلو مات ولد المملوكة وترك بنتا واماً والملا عن
 طليقتا النصف وللام السدس والباقي بر عليه ما كان له ان يفتقر في الميراث من اربعة
 ثلاثة للبنت وواحد للام وهكذا لو كان معهما زوج او زوجة فانه ياخذ فرضه
 والباقي يقيم عليها فرفضاً وما ولو ترك امه وابن الملا عن فلامه الثلث واخيه لاهله
 السدس والباقي بر عليها ففتقر السليم من ثلاثة للام اثان وللزنا واحد ولا شئ
 لابن الملا عن لانه لا يورث من جهة الاب قال في الاختيار ولو مات ولد المملوكة وترك
 فورا به وهم الاخوة ولا يرثه فترجع وهم الامام ولزادهم وبهذا في ميراثه
 وهكذا لو الرنا لانها يورثان في سلة واحدة وهو ان ولد الزنا ميراث من توامه
 ميراثا واحداً ولو ولد المملوكة ميراث من توامه ميراثا في لا يورثون انتهى واما الولد المشترك
 نسبة بان كانت امه مشترك بين اثنين فانه يورث فاعيا معاً فهو ان ميراث من كل
 واحد منهما ميراثا من كل واحد وان ميراث من جميعا ميراثا واحد في كل واحد منهما
 ينسبون اليه بحجة اى كماله ويشتركون بعضهم بعضاً في ميراثه فكان ميراثا واحد
 وان مات احدهما فهو الباقي ميراث من ميراث اب كامل واخر العصباء الالف
 واللام للجسد واخر جميع العصباء **مولى العتاق** مولى العتاق وهو عصبه بنفسه
 وان كان انفق لعصبه عايشة وبريرة المسفق عليها ويسمى مولى العتاق ايضا كما تقدم
 لقوله تعالى واذ تقول الذين انعم الله عليهم اى بالامان وانعمت عليه اى بالعتاق والمولى
 منعت بمعنى فاعل كالمحار بمعنى الجائر وهو اسم مشترك بين المولى الاعلى وهو الذي
 اعتق فبقية على ملكه وبين المولى الاسفل وهو الذي افتقه ما ذكره ويطلق المولى
 على الاب والذكر والسيد والفقير والمعتق والناسر والمحبة النافع والجار وابن العم
 والحليف والعتيق والصهر والعبد والمنعم عليه وسبب ولاد العتاق العتق على
 ملكه لا لاعتاق لانه اذا ملكك فرببه يعتق عليه ويكون ولاده له ولو كان سبي
 الاعتاق لما ثبت له الولد لانه لم يوجد لاعتاق ولانه ايضا في اليه يقال ولاد

واخاه لاهله

ولادة العتق والاعتق دليل الاختصاص من ان يجعل آخر العصبان لان عصب
 النسب حقيقته عصبية الله تعالى عليه الصلاة والسلام والاولى كتحته
 النسب شبهه ولان العتق في النسب المشبه به مقدم والمنته مؤخر كما لا يخفى **فمحصنة**
 او عصبية مولى العتق فممنه على الترتيب المذكور في العصبية بنفسه فاول الفصل
 وهو ان يكون مولى العتق مخرج الخزوة وان سفل او غير ذلك المعتقد من اصله
 وانما لا ياصل وان عتق جرد ابيه ويجوز تقدمه والابوين على ذلك ان كان تقدم
 في العصبية النسبية لقوله عليه الصلاة والسلام والاولى سلمة كتحته النسب لا يبايع
 ولا يؤهل بغيره ابن مريم في التهذيب بسند صحيح وصححه ابن حبان والحاكم وابن خزيمة
 وقال عليه الصلاة والسلام الميراث للعصبية فان لم تكن عصبية فله ميراث رواد
 سعيد بن منصور بن حريش الحسن بن مخرج بن قوله عصبية اصحابه من ضمن المعتق
 كثبتت وامه واخته وزوجه وجدته وابنة لأمه فلا يرثون عتيقه أصلا لانه
 لا يدخل الميراث في الولاء وقيد بالعصبية المعتق بنفسه اعتبارا من العصبية بغير
 ماله غير ماله ومن ذوات النصف الاربع قاله لا ميراث لهن لما روى عن علي رضي الله
 عنه وزيد بن ثابت رضي الله عنه ما بينهما كان الميراث للنساء من الولاء اما اعتق
 او اعتق من اعتق او كاتب من كاتبين رواه ابن ابي شيبة وعبد الرزاق
 والدارقطني والبيهقي وذكره زيد البغدادي في مسنده بطريقه رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قال ميراث الولاء فلا يرث من الذكور ولا يرث النساء من الولاء الا ولده
 من اعتق او اعتق من اعتق انه مولى له او كان بنت خمره رضي الله عنه مما
 اعتقت عبد الله مات العبد وترك بنته ومولاه فجعل النبي صلى الله عليه وسلم
 نصف ماله لبنته والباقي لمولاه وهي بنت خمره وقد تقدم وهذا دليل واضح
 على تقدم مولى العتق على الردة وفي الاحكام كما لا يخفى وما ذكره الفرغابوني
 وبعض المتقدمين في كونه من الاستدلال هنا بقوله عليه الصلاة والسلام ليس
 للنساء من الولاء اما اعتق او اعتق من اعتق او كاتب من كاتبين
 او ذرية او ذرية من ذرية او حرة او مملوكة معتقة او معتقة من مملوكة
 في كتب الحديث المشهورة وانما فيها من ذكرنا من الصحابة قال العلامة العيني

في
 ثم جزو
 صح

ماله غير ماله
 صح

في شرح الكثر من كتاب الولاء بعد ذكر هذا الحديث قلت هذا الحديث منكر لا اصل له
 وانما هو مروي عن جماعة من الصحابة من كوفي من خرج عنه كالباقين وابن ابي
 شبيب وعبد الرزاق **فمحصنة** وهو ان صاحب الميراث لا يبايع ولا يؤهل من
 شرائط قبول الولاء ان لا يكون الام حرة مملوكة فان كانت فلا ولادة لاحد على ولدها
 وان كان لا يعتق ما ذكرنا ان الولد يتبع الام في الرق والحرية ولا ولادة لاحد
 على ولدها واقتضى كلام الشيخ شهيد الدين محمد بن محمد بن ابي شيبة في التكملة
 وكلام صاحب المحطة مختصر المحط المسما بالوجيز وكلام الشيخ ابي محمد بن سعد
 ابن الحسين في مختصر المشهور بالسعودي وكلامه فيما صنفه في الفرائض وسماه
 ناكبا في الكافي ودر الاحكام في شرح غير الاحكام لمناخير محمد بن عبد الله وقال شمس
 الدين ابي كمال في كماله الوجيز مختصر المحط وان كانت الام حرة الاصل والاعتق
 فلا ولادة على الولد انتهى وقال ابو محمد صاحب الموعود في كتاب الكافي في الفرائض ولان
 رجلا معتقا مرقع حرة الاصل ولدها ولدا فلولاه على ولده تغليب الحرية
 انتهى كلامه في هذا المقام واحتفظه فانه منزلة للاقرار ثم فرغ المصنف من ولادة
 العتق في ثلاث مسائل الاولى من مات وكان معتقا للغير ولم يترك عصبية نسبته
 ولا افعاله من قبل تركه مولاه الذي اعتقه وابن مولاه فانه الخلف عنه كله
 لان مولاه دون ابيه عندنا في حقيقته ومولاه لان الابن مع الابن صاحب فرض فلا يرث
 بالولاء كالا م ولا يعتبر بعصبية الاب بما كان الميت تكون عصبية في حال ولا ترث مع الابن
 في الولاء قلت قد يقال ان الميت ستمها النصف الاول والاستدلال بانه لا يعتبر بعصبية
 كان عصبية بحال مع الابن وان الابن بسقط بعصبية الاب بلا نقاد واستقط بعصبية
 لم يبق الاجر والرحم وهو لا يتعلق به الاثر بالولاء بخلاف النسب لما روى عن علي رضي الله
 عنه انه قال ان المرأة تنفق الرجل الولاء ولدها وولدها ما بقي منهم ذكر فاذا
 انقرضوا رجع الى عصبته رواه ابن ابي شيبة وعندنا في يوسف المجلد السادس من المال والنفقة
 وهو خمسة اسداسه للابن عصبته لان المعتق لموات ولم اب وابن ضد من ماله
 للاب والباقي للابن فلهذا وفيه نظر لان سدس المال ما كان لابي به بالرضية
 لاجل العصبية ولا فرضية في الولاء مطلقا بل الاثر بالاقرب من العصبية يرجحون كما

الشفيع
 ٤

على ماله
 ٤

من الملائكة التي ليس لها ولد فيها كلاب بالانفاق والمسللة التي لا تترك المعق **جدول**
 الذي اعتقه **واخاه** اي اخي مولاه **فلما صار** بماله من اخ مولاه عند اخي جنيته من اخيه عن
وعند اي اخي يوسف ومحمد بنهما الله الحمد والالح يستويان في الولاء فيكون المال بينهما
 نصفين وهذا في اخيهما في غير ذلك مع الاخ فعندهما يكون يسقط الاخ قلة ذلك
 يكون اخن بالولاء وعندهما يتزك في الميراث فيستزكان في الولاء وقد عرف من عن
 من الصلابة من الله عنهما هم قالوا الولاء للكبير الى الاقرب الى الملية قسما وهذا يعرف
 لا سيما احصاء كل روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو قوله اذا مات المقتى عن
 اثنين ثم مات احدهما عن ابن ثم مات المقتى فوالاه لابن مولاه دون ابنه ملاد وبنا لانه
 اقرب نسبيا وعصوبة ولومات الابناء وترك اخوها ابنا والاخرين في قولاه على عدد
 ونسبهم لا يستويهم العصبة بنو القرب والجد لومات قسمت تركته على حدة فذلك
 فذلك لا ورثه بسبب ولومات المقتى ولم يترك لابنته معقته فلا شئ لها في ظاهر
 الرولية بل موضع في بيت المال وبعض شئ لغيرها كانوا يعنون بدفع المال اليها لا بطريق
 الارث بل لانها اقرب الناس الى الميت فكانت ادنى من بيت المال وعلى هذا ما فضل من
 فخرج الزوجين بردها عليه لانها اقرب الناس اليه ولا موضع في بيت المال وكذا الابن والبنت
 من الرضاع يصر قالهما اذا لم يكن هناك اقرب منهما كذا في الزيلعي نقلا عن النهاية وفي
 القسمة ان بنات المقتى وذكواته يرثون في زمانه اذا لم يكن للمقتى وارث كابر
 على الزوجين والزوجية فخر ثمنها والعصبة بنفسه الذي يأخذ جميع المال عند الامتداد
 لانه ان سواه ذلك وعندها احب الى الفرض غايبا **ما فضل** عن **دوى الفروض**
 القسمة والنسبة لغير المقتى الا ارضى باهلها فاقبى فلا روى رجل ذكر كما سبق
 ولما من الملة انه فان لم يفضل عن دوى الفروض شئ سقط فلورثت المرأة **دوى**
واخوة لام **واخوة** لابوين **واما** فاصل السبا من سبعة **والنصف** وهو ثلاثة **للقربة**
 لعدم الولد **والسدس** وهو واحد **للام** لوجود العدد من **الاخوة** **والثلث** وهو

احده

اثنان

اثنان **للاخوة** **للام** بالنصف ويسقط الباقيون وهم الاخوة لابوين لانه عصبة ولم يفضل
 لها **الاخوة** **للام** **للابوة** **لابوين** في الثلث لغيره على ما انفصله والام
 المقتى الفرض باهلها وانما تنصف بقدرهم والاخر من شئ بينهم فقد خالف النصف
 ولان عدم التشرية يوافق الاصول فان اولاد الام احب اليه من بنات الخاب واولاد الكون
 عصبة بنصف الكتاب على اسبق والتشريع ينافي ذلك وهو قول ابي بكر وعمر وعلي بن عيسى
 وابي موسى الاشعري وابي بن كعب وابي سعيد في ظاهره او بانين عنه حتى يمد عنهم
 اجمعين وقال عثمان وزيد بن ثابت وابي سعيد في قوله الاخوة من الله عنهم العصبة
 من ولد الابوين يشركون وللام في الثلث وهو قول عمر رضي الله عنه اقراره قضى
 اولامل هذه هبة في وقت في العام التالي فلان ان يقضوا قبل الاول فقتل احد الاخوة لا يورث
 يا امير المؤمنين لا نورثنا بقرابة الابنا الستة ولام واحدة واركنصنا في رحم واحد وروى
 انه قال هذا ان ابا كان حمارا الستة ام واحدة فقال عمر رضي الله عنه صدقت وشرك
 بينهم في الثلث وقال ذلك عليهما قضيتا يومئذ وهذا على ما انفصل اليوم وهذا اشارة
 الى ان الاجتهاد لا يفضل الاجتهاد **وشبه** هذه المسئلة **المشركة** بفتح الراء المشادة
 اي المشتركة فيها بين الاشتقاء واولاد الام خذ في الجوار واصل الضمير بالعمل توسعا
 فيه واجراء له على المتعدي كما في قوله تعالى ذلك وعد غير مكذوب وفيه فاسع فيه
 باجراية على المفعول ويجوز كسر الراء على تسمية التشرية اليها مجازا ونقل المشتركة
 ايضا ابتداء بعد الشين ولقت بذلك ان عمر رضي الله عنه شريك بين اولاد الابوين
 واولاد الام وتسمى ايضا **الحاربه** لقوله هسان انا كان حمارا وتسمى ايضا **الحجربة**
 لما قيل هسان انا كان حمارا ملقوا به وتسمى ايضا **اليمية** لذلك وتسمى ايضا **المنيرة**
 لان عمر رضي الله عنه سبيل عنها وهو على المنيرة ولو كان مكان الام حقة فالحق كذلك
 لانه يشترط ان يكون فيها احد سدس وان تغدوا الاخوة لام وان يكون الشقيق والاولاد
 ذكر **المشتركة** انما فتلك كان اخوة الام واحدا لفضل سدس العصبة او كانت
 الشقيق انش لغيرها النصف وعالت او كان يبدل اخ لا يستقط بالاجماع
 ولا يكون شريك وانما اعلم **فصل** في المحب وهو في اللغة الذبح ومنه المحب باسم
 لما يحب به وهو السبق الذي يمنع به عن النظر لما وراءه وامارة محبة اي بمنع عنه

٣٤

عن النظر إليها أو من حجبها الملوكة لغيره الناس من الدخول عليهم وفي الشريعة
عجالة عن منع شخص من غير أن يكون شخص مخصوص فالأصح شرعي وجوبه
معنى اللغة ثم هو يتناول في الغرض على وفاء اللغة إذا كان المانع من وجود شخص
آخر المعنى في نفس المانع كما إذا منع المعنى في نفسه وهو يكون رقبا أو قال لا يكون
أو حيا ثانيا في الدار فانه يسمى محررا لا محذور أو من أسبغته لما سبق هو أنه لما بين الواجب
من دون المانع والعصيان أراد أن يبين أن بعض الورثة في بعض الصور قد يحجب
الأمر بأن لا يأخذ من التركة شيئا أصلا ويسمى حجب حرمان أو بأخذ أقل مما أخذ
في صورة أخرى يسمى حجب نقصان وقد تقدم في الزوج والزوجات والأولاد
وبنت الابن مع بنت الصليب والاخت لابن مع الاخت لابن وقد عرفت عن ذلك
بأن يقال معناه شرعا مانع من قيامه بسبب الارث عن الارث بالكلية ويسمى حجب
حرمان أو من بعضه ويسمى حجب نقصان ثم **حجب الحرمان** بالشخص يقال له
حجب سقاط وهو المانع عن الارث بالكلية **منتهى** في حق ستة من الورثة ثلاثه
من الذكور وثلاث من الإناث وهم **الابن والاب والبن والبن والزوج والزوجة**
فهو لا يحجبون عن الميراث حجب حرمان ينقص أصلا للاجماع على عدم دعوته
عليهم ولأن فرضهم ثابت بكل حال بثبوت دليل يقطع به وهو ما تلقوا من صريح
الكتاب ولأنهم لا يمتنع من الميراث بانفسهم ولكن تم إخراجها لورثته اليه أما بالنسبة لابن
والولدين أو بالنسبة كالزوجين ولا يورثان هؤلاء الستة فليحجبون بنحو يقتل
والزوجة والكفر لأن ذلك منقطع بالمانع المتقدم وبغيره من الحكم وهو عدم حرمانهم
خلوهم من المانع لأن الكلام في من يرث لأخي من هو محجوب ومن **عدم** من
الورثة غير الستة المذكورين عصمة كانوا أو أصحاب فروع **الحجب الأبعد** عن الميت
نسبا **الأقرب** إليه نسبا كالأخ وابن الأخ فإنه محجوب بالأخ وكالم وابن عم أخد
وكبنت وبنت ابن وبنت ابن وكذا ذلك الجدة مع الأم لا ولها بها إلا أن
كل من ادعى إلى الميت بواسطة الغير محجب به حجب حرمان في حجب **ذو القربى**
الواحدة **بذو القربى** كالأخ لابن الأخ لابن وكابن الأخ لابن
الأخ لابن وكابنتين أو الاخت لابن بالاختين لابن وكالم لابن بالعم

لابن

وكذا كل ابن العم لابن ابن العم لابن لأنه تعتبر قوة القرابة عند التساوي في الدرجة ٣٥
لما تقدم من حديث فلا ولي له ولا ميراث له في الدين ولا ميراث له في الدين
يتوارثون دون بقى العلات فإن تفاوتت الدرجة فلا اعتبار بالقوة بل بقرابة
قرب الدرجة وكل من يدعى إلى الميت أي يرسل قرابته اليه فالأولاد ولغة إرسال الله
في الدين قال الله تعالى فادعى له ولوه أي له ولوه ثم استغنى إرسال كل شيء بطريق الجواز
يشخص البناء فيه للاصاقي أي بأن تكون قرابته ملصقة بشخص قرابته ملصقة بالميت
لا يرت ذلك بل يدعى معه أي مع المدعي بل يحجب به سواء كانا عصمة كابن الابن
أو ولد مع الأب لصاحبه فرض كام الأم أو صاحب فرض مع عصمة كام الأب معه وثبت
الابن معه لأنه يرث عن عدم من يدعون به بسببه فلا يرثون عند وجوده بل
يحجبون به **الأولاد** الأحرار الأخوة والأخوات للأم حيث يدعون بها إلى الميت
ويرثون معها ولا يحجبون بها وإن كانت سببا في أدلتهم باليد ولا لعدم استحقاقها
جميع التركة دفعة واحدة ولم يتخذ سببا لاستحقاق جميع الميراث أو شيء فضل
من ذوي الفروض بالعصوبة أو بسبب إرث الأم الأمومة وسبب إرثهم الأخوة داخلها
جهة **وجعل الأخوة** مطلقا ما بين وأبنته وأبنته وأبنته وأبنته وأبنته وأبنته
هؤلاء أقرب بنات الأخوة والأخوة والأخوة والأخوة والأخوة والأخوة والأخوة والأخوة
وإن عدل عند الأم إلى جفنة ثم ضايع عنه لأنه كالأب عنه وهو الصحيح المختار
للفقهاء وهو مذاهب أبي بكر الصديق رضي الله عنه ومن تابعه من الصحابة والتابعين
رضي الله عنهم **وعندهما** أي أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى **الأخوة**
لابن من أولاد الجدة بالاب وإن علاق أما الأخوة للأم محجوبون بالجدة اتفاقا والولدين
ولوا نفي بل الأخوة رجالا ونساء لابن أو لابن يقاسمونه عندهما على أصول زيد
ابن ثابت رضي الله عنه وأكتفى لفظ الأخوة في الموضوعين عن الأخوات بالتقليد
كما في الآية وهو أي الجدة مع الأخوة كاخ واحد في المقاسمة **إن لم تنقصه المقاسمة**
معهم عن مقدار الثلث **عند عدم ذي الفرض** وله جديدا أفضل الآخرين من
المقاسمة من من تلك جميع المال ما المقاسمة في يرث في خمس صور جديدا في أحد
واخت أو جد واختين أو جد واخ واخت أو جد وثلاث أخوات وما عدا ذلك

فان قيل خير لم يكن في ثلاث صل ويستوي فيه الاخوان وهي جده واخوان او جد واحد واخي
واختان او جد واحد وطريق اثنان لان التقاسم في هذه بيان ولما التفت
فحينئذ في مسائل كثيرة لا يتصور فذلك اذا كان معه اكثر من مثله كجد وثلثة اخوة
فان ذلك افضل لان نصيبه بالتقاسم الربع وهو كافي ايضا ان لم تنقصه بالتقاسم
عن مقدار السدس عند وجوده اي في الفرض فيعطى منه من اقل خارج الجدة
حيث لا خير لغيره لثلاثة التقاسم او ثلث ما يبقى او سدس جميع المال مثال التقاسم
كثوري وجد واحد واخي لابن لثلاث النصف والباقي بين الجدة والاخي فان التقاسم صغير له
الحصل للمثلية من اثنين وتقع من اربعة او ثمانية وجد واحد واخي لابن لثلاثة الربع
والباقي بين الجدة والاخي فاصل المسئلة من اربعة وتقع من ثمانية ومثال ثلث ما سبق
كجد واحد واخوان واخت لابن الجدة السدس والجدة ثلث ما يبقى لانه خير له وقد
من ذلك واحد وثلاثان وبالتقاسم يحصل له سبعة اواسل المسئلة من ستة ونصف
من ثمانية عشر ومثال سبعة جميع المال بقدره وبنيت وجد واحد واخي لابن الجدة السدس
والبنيت النصف والجدة السدس لانه خير له لان بالتقاسم كان يحصل له ثلثا واحد وذلك
اقل من السدس اصل المسئلة من ستة وتقع من اثني عشر وبعد ذلك لان على الجدة في النصف
اقل من ثلثه اذا اخذ الجدة نصيبه من الثلثة على الجدة الثلثا ويرجع حوز من اثنين خاسين
بغير شيء منها والباقي بعد نصيب الجدة لولد الابوين يوزون به ويقسمون به بينهم
لذلك من مثل خط الاثنين من ثلثه الجدة والاخي لابيون واخي لابي استوي لثالث والتقاسم
للمثلث والباقي للابوين ونصفي الام للابوين غير شيء ولو كان بدل الاخي
لا اخت لكانت المسئلة من خمسة الجدة اثنان والباقي للاخي للابوين ولان في الاخت
لان وهذا التقاسم خير للجدة الا اذا كان في المسئلة اخت شقيقة واختان لابي وحيد
فاصل المسئلة من خمسة الجدة سهمان والاخت الشقيقة النصف سهمان ونصف
سهم بقى نصف سهم للاختين لان لكل واحد ربع سهم فنقل الكسر على خارج نصيبها
وهو اربعة فقر بها لاربعة في اصل المسئلة وهو خمسة يبلغ عشرين ومنها نصيب الجدة
ثمانية والاخت الشقيقة عشرة والاختين للابوين اثنان لكل واحدة سهم
ولو كان في هذه المسئلة اخت واحدة لابي حبيت على الجدة في العدد ولم يبق لها شيء لان
التقاسم

٣٦
التقاسم خير للجدة عند تقسيم المسئلة من اربعة الجدة سهمان بالتقاسم والاخت الشقيقة
اثنان فابقي للاخت الاثني ولو كان فيها عوصا لاخت لاجل ابي بقى له عشر اصل
المسئلة من خمسة الجدة سهمان بالتقاسم والاخت الشقيقة سهمان ونصف بقى نصف
سهم للاخي فجدد وقع الكسر على خارج النصف وهو اثنان يفر بان في خمسة يبلغ عشرة
ومنها نصيب الجدة اربعة السهم والاخت الشقيقة خمسة وسهم للاخي للاخي اعلم
ان زيد بن ثابت رضي الله عنه لا يجعل للاخت الشقيقة اولا في صلحية فرض اذا كان
في المسئلة جد ابا في مسئلة واحدة وهي الاكبرية وصورتها زوج وجد وام واخت
لاويين اولا في اصل المسئلة من ستة للزوج النصف لثلاثة والجدة السدس واحد واخي فرض
له ذلك لانه فرض من الابن مع الاخت كذا في الام والثلث اثنان وبغيره للاخت النصف
لثلاثة لعدم من يجزها عند من الورثة واخي فرض لها النصف لثلاثة النصف فاقبلت
الزوجين الجدة فالت المسئلة اربعة ثم يقع نصيب الجدة في نصيب الاخت يبلغ اربعة
يقسم ذلك على ثلاثة لثلاثة كذا في مثل خط الاثنين لان التقاسم خير للجدة من جميع المال
ومن ثلث الباقي ولا يصح ولا يوافق تقرب عدو ومن المنكر فليس هو وهو ثلاثة في
مسئلة يبلغ سبعة وعشرين ومنها نصيب للزوج ثلاثة في ثلاثة بتسعة والام اثنان
في ثلاثة ستة وللجدة اختان اربعة ثلاثة باثني عشر قسم على ثلاثة الجدة ثمانية والام
اربعة وثلاثة ذلك سهم لانه لا يسيل الى تقضيها على الجدة فرض لها بالرحم وقسم
بالنصيب جهابذة الفخانيين وهذا يدل على انها عصبة وان قالوا انه يفرض لها
معه واستشكل فرض النصف لها بانه ان كان بحق فلا يجعل له واجب بان القران
ابقى موضع السدس بقوله وما اتاكم الرسول فخذوه وانقضت السنة موضع الاخت
غير فرضكم زيد فكان من السنة ولو كان مكان الاخت في سقط ولا اكبرية لان النصف
للزوج والثلث للام والسدس للجدة وكذا لو كان مع الاخي اخت لابي فانها نصيب عصبة
به وكذا لو كان في المسئلة اختان لان المسئلة مختصة للزوج النصف ثلاثة والجدة السدس
واحد والام السدس واحد بقى سهم للاختين ولا حول ولو كان فيها بدل الاخت خنثى
مشكل فلا سوا في حق الزوج والام اثنتان من حيث القول وفي حق المشكل والجدة
ذكور ستة ونصف من اربعة وخمسين او مشكلان فيرجع الام من الثلث الى السدس

بلغ

ستة ما ذكره من جهات اربعة من جهات قائلين بينهما المستند في ذلك
 اصل هذا ان الترتيب على هذه العلة لا يجوز على ما هو في كتب العقول بل يمكن ان يتصور
 جهات اكثر من اربع في ذات قرائين انما في ذات احد هاتين جهات تترتب في ذات قرائين
 امرأة لها اربع ابناء وبنين سبعة اخرها في مرتبة واحدة فتكون المرأة حاملة لثلاثة
 جهات ولولد منها الترتيب بين هذا الولد وبين سبعة اخرها في مرتبة واحدة فتكون المرأة
 حاملة لثلاثة جهات في ذات جهات نفس على ذلك ونحوه من هذا ان الجدة لا تصير ذات جهتين
 الابوين لا تصير ذات جهته واحدة ولا تصير ذات ثلاث جهات الابوين لا تصير ذات
 ذات جهتين ولا تصير ذات اربع جهات الابوين لا تصير ذات ثلاث جهات ونحو هذا
 القياس وحكمها كما تقدم وهو ان السدس ينقسم بين ما وبين ذات القرابة الواحدة نظرا
 مطلقا عندنا في يوسف رحمه الله باعتراف الابوين وعند محمد رحمه الله باعتبار الجهات
 فمن كان لها ثلاث جهات او اربع فلهما عند ثلاثة ارباع السدس واربعة اثمان
 وقس على ذلك بقس **الحجرات** عن الارث **بالفعل** بالشرقة وقد تقدمت انواعه المانعة
 من ذلك ونحوه كالكفر والرق لا يحجب غيره عن الارث مطلقا لا يحجب حرمان ولا يحجب
 نقصان وسواء كان الحرمان او النقصان من بقاء الورثة لانه غير وارث لعدم اهليته
 والعلة تنفذ العقول الاهلية وتنفذ بقوات شرط من شرطها كبيع المحزون وبيع المهر
 واذا انقضت الاهلية في حقه النقص بالعدم في باب الارث وهو قول عامة الصحابة
 رضي الله عنهم اجمعين وعند ابن مسعود رضي الله عنه الحرمان يحجب حجب حرمان كالان
 القائل في الكافر الرقيق فانه يحجب الزوج من الربع الى الثمن والزوج من النصف الى الربع
 واجبة بمطلق قوله تعالى فان كان له ولد لاية ويقول تعالى فان كان له ولد لاية
 ويجوز عنده ان المراد من الولد المذكور في الآية الولد الوارث لانه عطف على الولد في اول
 الآية وهو قوله تعالى ويوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين وهذا هو الراجح
 وكذلك ما عطف عليه قوله اية ذكر الولد المعطوف عليه معرفة بالاضافة بقوله
 في اولادكم ذكر الولد المعطوف مثله او المعرفة اذا عرفت تكرر كانت الثانية غير الاولى
 والاولى وارثا كما كان كالمعروف فلا يكون دخلا في الوارثين فضلا **الحجرات** محمد بن
 بغيره **الحجرات** انما في حجب حرمان كسر في حكم الجدة التي وهوانه اذا كانت محبوبة
 بلا مثلا

التراف

كأن

مثلا لكن نهيا فانما يحجب الجدة البقرة كما ان الامام محمد بن مانع لم يقدم وجب نقصان
 كالأخوة والاختوات مطلقا **الحجرات** لا في انفا أو كذا الجدة عندنا حجب حتى ارعته
 ومع ذلك **الحجرات** الام من الثلث الى اربع كس كالحول في الوارثين واخوين او اكثر وكذا الحكم
 في الاخنتين او اخي واخت فللم في ذلك السدس والباقي للابن لان الاخوين يرثان الام من
 الثلث الى السدس والابن يرثان لكونهما محبوسين بالاب لان العلة المستغنية لا تستحقا فتم
 موجودة في حقه لكن امتنع بالحجب وهو الاثر في حقه من يرث معهم والفرق عندنا بين
 الحرمان والحجب بان الحرمان ليس له اهلية للبراءة من كل وجه فيجعل كالميت في حق الاستحقاق
 والحجب خلاف الحجب فانه اهل له من وجه دون وجه فيجعل كالميت في الاستحقاق
 وكالحج حجب غيره ولان الحجب وارث في حق محبوسه اذ لو لم يكن محبوسا لم يرث ولا يحجب من
 يحجب به خلاف الحرمان فانه ليس يوارث في حق احد وانما علم **فصل** في القول بالرد اما
 القول في اللغة فله معان منها رفع الصوت باليكاف ومنها القيام بكفاية العبدان يقال عال
 عباده انا انفق عليهم وقام بكفايتهم ومنها الاشتداد يقال عال الامر اذا اشتد فيها
 الغلبة يقال عالني الشيء اذا غلبني ومنها الارتفاع يقال عال الميزان اذا ارتفع وعالت
 الفريضة اذا ارتفعت ومنها الميل الى الجور يقال عال الميزان اذا مال ومنه قوله تعالى
 ذلك اني ان لا تعولوا اي لا تميلوا ولا تجوروا ومنه عال الحكم في حكمه اذا جازى سمي هذا
 عولا اما لوجود الزادة وارتفاع اجزاء الخرج عليه او لما فيه من الجور والميل عن الرضا
 المعقدة لانهم قسموا مسائل الرضا الى ثلاثة اقسام عادلة وعادلة وعادلة في العادلة
 المنقسمة على الورثة بلا كسر والعادل مسائل القول والعادلة مسائل الرد وهذا التبع
 منهم كما لتصرح بانهم اخذوا القول من معنى الجور المتقابل للعدل من معنى المعنى التقوي في
 المعنى الاصطلاحي مع ذلك لا يكون لغويا في الاصطلاح هو ان يزداد على الخرج من ارباع
 اذا اضاف من وزن ثم القول ثابت في الاول من عرب الخطا رضي الله عنه فان اول اربع
 القول كان في عنده حين رقت اليه مسيلة في حج واختين وهي اول فريضة عالت
 في الاسلام فقال ان بدأت بالورثي او بالاختين لم يبق للاخوة شيء في القول في مرتبة
 على لم عليه ولم ولا في من ابى بكر لباخذه جمع الصحابة رضي الله عنهم وشاؤهم
 وكانوا يجاهدون ويظهرون فكان اول من اكل اجتهاده الى حصة العباس رضي الله عنه

نقصان
 له حجب
 س
 الولد

جاء على الخرج هذه بحجة نقصان كذا تركها امرأة وأختين لأبوين
 وأختين لأم وأختين لجد وأختين لجد وأختين لجد وأختين لجد
 لأن الخرج هو لأبوين لا يجب كذا ذكرنا وعليه الفتوى وهذه أصليها من أربعة
 وعشرين ونقول في أحد وتلايين ثلاثة وثلاثين لأم السدس أربعة وأختين
 لأبوين الثلثان ستة عشر ولأختين لأم الثلث ثمانية فعلى أحد وثلاثين
 وستة وثلاثين بن مسعود عن أبيه عنه فهذا آخر ما ينسب من الكلام على القول
 ولما الرد وأشد إليه بقوله **والرد ضد القول** لأن القول ينقص سهام ذوي
 الغرائض وترتد المسئلة وبالأكثر نريد سهام ذوي الغرائض وتنقص المسئلة لأن
 في القول نقصان السهام على الخرج وفي الرد يفضل الخرج على السهام كما نأخذ من ورد
 في اللغة الجمع والصرف يقال رد إلى منزله أي جمع وردة عن وجهه أي صرفه وذلك
 بأن لا تستقر في السهام المرفقة للورثة **الفرقة** أي الخرج السهام بأن يزيد
 الخرج على السهام المرفقة **مع عدم العصبية** المستحقة للباقي من الخرج بعد الوفاة
فرد الباقي من ذلك على ذوي السهام **سوى الزوجين** فإنه لا يرده عليهما أصلا
 كذا ذكرناه سابقا لأن الرد إنما يستحق بالرحم لقوله تعالى وأولوا الأرحام بعضهم أولى
 ببعض ولأرحم الزوجين وأرحم عشرة أضف إلى بنت وابن وابن سفل
 الأم وأختها وابن بنت وابن بنت وابن بنت وابن بنت وابن بنت وابن بنت وابن بنت وابن بنت
 والأخت لأب والأخت لأم والأخت لأم بالأخت لأم بالأخت لأم بالأخت لأم بالأخت لأم بالأخت لأم
 من الزوجين وهو قول عامة الصحابة وبه أخذ أصحابنا رحمهم الله تعالى وقال زيد
 ابن ثابت رضي الله عنه بعدم الرد والفاضل عن فرض ذوي الزوجين لبنت المال
 وبه أخذنا في حمدا لله تعالى وافق المتأخرون من أصحابنا إذا لم ينظم
 بنت المال بالرد على ذوي الزوجين بالنسبة لنا قوله تعالى يوصيكم الله في أولادكم
 للذكر مثل حظ الأنثيين فيستحقان حال لا يفرق جميع المال حتى يكون نصيب
 البنتين سهم ابن وابن وأطلق قوله تعالى وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض
 في كتاب الله وما روي مسلم عن يزيد قال أنت امرأة النبي صلى الله عليه وسلم فقالت
 كنت تصدق علي ابني ولدي وأختي ماتت وترك الوليد فقال قد وجب جبرك
 وردها

طبع الرد

ورد لها عليك الميراث وما روي الشيخان عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم إن أول ما يؤمن من من أنفسهم من مات وعليه دين ولم يترك وفاق
 فعلينا قضاء ومن ترك ما لا فلو رثته وما روي عن عمر بن الخطاب عن أبيه عن
 جده أنه صلى الله عليه وسلم جعل ميراث ابن الملائمة لأمه ولورثتها من بعدها
 ذواته أبو داود وما روي عن عائشة من الاستسقاء النبي صلى الله عليه وسلم قال يجوز
 المرأة جميع ما رثت عن زوجها ولغيرها والولد الذي لا تحت عليه قال أبو الترمذي
 حسن بن سعيد بن ذلك لا يرد وما روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وعليه بن أبي
 وابن مسعود وكسوس وابن سيرين وبشر بن عطاء وبجهد رضي الله عنهم أنهم كانوا
 يردون وما روي عن سعيد بن جبير عن جابر عن المتقدم في ذلك كما به عند قوله ثم تستفد
 وصاياها وحده المتمسك به أن سعدا حصل الميراث في ابنته ولم يذكر عليه رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ومنعه من الوصية بما زاد على الثلث مع أنه كان لا ولد له إلا هي
 فلو كانت لا تستحق الزيادة على النصف لجوزها له بالنصف وقد روي ابن أبي شبة
 عن علي رضي الله عنه في وثد الملائمة عصته أمه ولأن استحقاق الميراث بالولاية
 إذا الورثة بخلافه وهذا يقطعها ما يقطع النوارث كالمنازع المتقدمة
 ولأن أصحابنا فرأين يساويون المسلمين في القرابة الإسلامية وانفردوا عنهم
 بالقرابة النسبية فوجبا لرحمان بالنسب فيرد عليهم ما استحقاقهم به الفرض
 فيكون مبنيا عليها فيرد عليهم بقدر نصيبهم وسقط اعتبار الأقرب والأقرب
 كما في أصل الفريضة ثم اعلم أن مسائل الرد أربعة أقسام لأنه لا يخلو المال أن يكون
 فيها من يرده عليه صنف واحد أو أكثر من القدرين أما أن يكون في المسئلة من
 لا يرده عليه أو لا ينفذ على الأول بقوله **فإن كان في المسلمين من يرده عليه** من أصحاب
 الفروض **جنتا واحدا** ولم يكن معهم من لا يرده عليه وذلك بخلاف البنات والأخوات
 أو الجدات أو الأم وهو لا اجناس من يرده عليهم **فالمسئلة** حينئذ تنقسم من عدد
فوقهم بالغا بلغ لأن جميع المال لهذا الفرق والرد وهو سهم متناظر فلا يكون
 لأحد من نزيه على الآخر كما إذا ترك بنتين أو أختين أو جدتين فأجعل المسئلة
 من اثنين وأعطى كل واحد منهما نصف التركة فرضا وردا وإن ترك ما لا ينفذ فأعطى

الجنس

لكل من على الثاني من قوله **ان كان** من دونه **جنيين** من ذكر
ان اكثر من ثلاثة اجناس من بر عليه عند عدم من لا يرد عليه ولا يقصر الزيادة
 على اكثر من ثلاثة هذا استقراء لانهم اذا تجاوزوا الثلاثة اجناس لم يكن في المسئلة مرد بل يكون
 مستقرقة فلو قلنا وثلاثة اجناس بدل اكثر فكان اولى **فمن مجموع عدد دسها مائة**
 من يخرج اصل المسئلة ويستط الزيادة واسم ان الاصول في مسائل الرد اذا لم يكن فيها
 احد الزوجين اثنان وثلاثة واربعة وخمسة وكلها مقطوعة من اصل ستة
 لانها اذا عرفت من الاصول انما يكون اذا كان في المسئلة احد الزوجين وفرض المسئلة
 خلافا وكذا اصل اربعة فاذا علمت ذلك هذه الاصول مختصرة في الاربعة التي ذكرناها
 ونرجع الى المصنف كاسيافي لانها لو زادت عليه فان كانت ستة فهي عادلة او اكثر
 فهو عادلة ولا رد فيها **فمن اثنين** اي فالمسئلة من اثنين لو كان في المسئلة **سدس**
 لجنيين كدرة واخت لا يمكن لان اصل المسئلة من ستة للجد السدس واحدا ومجموعهما
 اثنان والباقي وهو اربعة يرد عليهم بالنسبة ففرضها في الفرض فتد المسئلة
 الى اثنين فلكل واحد منهما نصف المال فمرد او في المسئلة **من ثلاثة** اسمهم **لهم**
 كان فيهما **سدس** **وثلث** كام واختين لا يمكن لان اصل المسئلة من ستة للمال السدس
 واحد والمختين الثلث اثنان ومجموع ذلك ثلاثة فتد المسئلة اليها وتقسيم المال
 عليهن الثلاثة بقدر سهامهن فيكون للمال ثلث ولولد السدس ثلثان وذلك بالفرق
 والرد للمسئلة **من اربعة** اسمهم لو كان في المسئلة **سدس ونصف** كام بنت
 لان المسئلة من ستة للمال السدس واحد والبنت النصف ثلاثة ومجموعها اربعة فتد
 المسئلة الى اربعة فيكون للمال الربع والبنت ثلاثة ارباع وذكر بعد الرد والمسئلة
من خمسة اسمهم لو كان في المسئلة **ثلث ونصف** كام واخت لابن او لاث
 لان المسئلة من ستة للمال الثلث اثنان والاخت النصف ثلاثة ومجموع ذلك خمسة
 فتد المسئلة الى خمسة فيقسم المال عليهما اخصا بقدر سهامهما فيكون للمال اثنان
 والاخت ثلاثة اخصا او كان في المسئلة **سدس ونصف** فالمسئلة ايضا
 من خمسة كام واخي لا يمكن لان المسئلة من ستة للمال السدس واحد وللاخي
 السدس واحد والاخت لا يمكن لان النصف ثلاثة ومجموع ذلك خمسة فتد المسئلة الى خمسة
 وتجعل

من اربعة
 اسمهم

وتجعل اصل المسئلة ويقسم المال بينهم اخصا بقدر سهامهم فيكون للمال خمس وللأخت الثلث
 والاخت ثلاثة اخصا او كان في المسئلة **ثلثان** **وسدس** كام بنت وام لان المسئلة
 من ستة البنات الثلثان اربعة والمال السدس واحد ومجموع الرضين خمسة فتجعل
 خمسة اصل المسئلة بعد الرد وتقسيم الارث بينهم اخصا بقدر سهامهم فيكون
 للبنات اربعة اخصا في ذلك خمسة للمال وعلى الثالث يقول **فان كان** في المسئلة مع القسم
الاول وهو الجنس الواحد من بر عليه من لا يرد عليه وهو الزوج او الزوجة
اعطى من لا يرد عليه فرضه من اقل خارج اي الفرض واخفظ الباقي **من اقل الباقي**
منه على ذي سهم ممن يرد عليهم فاما مستقام عليهم كزوج وثلاث بنات اعطى الزوج
 فرضه وهو الربع من اقل خارج وهو اربعة عشر اقل الباقي بعد فرضه وهو ثلاثة على البنات الثلث
 لكل واحدة واحد **والا** وان لم يستقم الباقي من يخرج فرض من لا يرد عليه على من
 يرد عليهم **فان وافق الباقي ستة** فرضهم ضرب وفق **وسهم في خارج فرض**
من لا يرد عليه كزوج وست بنات للزوج الربع من اقل خارج يبقى ثلاثة للبنات
 وهن ستة لا يستقيم عليهن ولكن بينهما موافقة بالثلث والضرب وفق وتسهم
 وهو اثنان فخارج فرض من لا يرد عليه وهو اربعة يكون غايته للزوج الربع اثنان يبقى ستة
 تقع على البنات **وان** لم يكن بينهما موافقة بان كان الباقي ستة باين رؤوس من يرد عليه
فرب كل سهم فيه اي الخارج كزوج **وخمسة بنات** للزوج الربع من اقل خارج وهو واحد
 من اربعة يبقى ثلاثة لا يستقيم على خمسة ولا توافق فيضرب كل رؤوس البنات وهو خمسة
 فيخرج فرض من لا يرد عليه وهو اربعة يبلغ عدد رؤوسها اربعة اربعة اربعة
 والباقي وهو خمسة عشر تقسم على البنات لكل واحدة ثلاثة ويبقى ثمانية
 اخراج نصيب كل فرض وعلى القسم الرابع بقوله **وان كان مع القسم الثاني** وهو الجنس
 فقط من يرد عليه **من لا يرد عليه** لان يكون جنسان او ثلاثة اجناس لانه لا يوجد
 حكم الاستقراء مسئلة فيها اربع طوايف وتكون هرة فالحاصل انه اراد بالثاني
 بعضه لانه **قسم الباقي** من يخرج فرض من لا يرد عليه **على مسئلة من يرد عليه**
وان استقام الباقي عليها فضع المسئلة بخلاف زوجة واربعة جدات **وست**
اخوات لام للزوجة الربع واقل خارج اربعة يبقى ثلاثة ومسئلة من يرد عليه

على البنات الثلث

من ثلث سهم واحد لان فيه سهم واحد لا يستقيم ذلك عليها الجذرات الستون واحد
 والمخاضات لأم الثلث اثنتان في بعد نصفها بالاصول لانتها تضع من ثمانية واربعين
 منها وجزء منها اثني عشر للزوج وثلثون للزوجات كذلك وللاصوات اربعون
 والاولى والى وانه يستقيم الباقي من الخرج على سبعة من برده عليه **فجميع مسئلتهم** ان
 برده عليه **في خرج فرض من لا يرده عليه** فابليغ نفقته للسائل على الزوجين كما **ويع**
زوجات وستجدات وست بنات للزوجات الثلث واقل خارج ثمانية فلهن
 منها واحد يقرب ربعه من ثلث برده عليه من خمسة عدد سهمه لاني فيها سكا
 وثلثين وربعه لا يستقيم على خمسة فاقربها في الخرج وهو ثمانية تبلغ اربعين
 منها يقرب سبعة للزوجين ثمانا والباقي ثمانية في نصيب كل فريق بقوله
 ثم بعد ذلك يضرب سهام من لا يرده عليه بالعلم ابليغ في مسئلة **مورد** **عليه** كذلك
 ويقرب في مسئلة **مورد** **عليه** فيما بقي من خرج فرض من لا يرده عليه فاقرب باحدا
 وهو سهم من لا يرده عليه في مسئلة من برده عليه وهو خمسة يكن خمسة للزوجات
 الاربع خمسة سهام من برده عليه والباقي من خرج فرض من برده عليه في الباقي وهو
 سبعة يكن خمسة وثلثين للجذرات سبعة والبنات ثمانية وعشرون **وصح**
 على ان يسكن في قول **بالاصول السبعة الاية** في حساب الفرائض في مسئلتهم
 للزوجات خمسة وعدد من ثمانية لا تقع عليهم ولا توافق والجذرات سبعة
 ومن ستة لا يصح عليهم ولا توافق والبنات ثمانية وعشرون وعدد هذه
 تسعة لا يصح عليهم ولا توافق فاجتمع معان الرزق اربعة وستة وسبعة وبين
 الاربعة والستة فافتة بالنصف فنضرب نصف احداهما في كامل الاخر فبلغ اثني عشر
 وبين اثني عشر والستة موافقة بالقلت فنضرب ثلث احداهما في كامل الاخر
 يبلغ ستة وثلثين وهذا جزء السهم فنضربه في الاربعين يبلغ الف واربعماية
 واربعين ومنها نقسم كل من لم شئ من الاربعين اخذ مقربا في جزء السهم
 يخرج نصيبه للزوجات خمسة في ستة وثلثين بمائة وثمانين لكل واحدة
 خمسة واربعون والجذرات سبعة في ستة وثلثين بمائتين واثنتين وخمسين
 لكل واحد اثنتان واربعون والبنات ثمانية وعشرون في ستة وثلثين
 يبلغ

سهم صح
 وارزب

يبلغ الف وثمانين لكل واحدة مائة **والف** عتد وقض على ذلك ولا يتصور ذهاب
 الرد لانكارا على ثلاثة اجناس الا اذا كان فيها زوجات فان قلت لم لم تقتصر
 المرافعة بين ما بقي من خرج فرض من لا يرده عليه وبين مسئلة الجنتين من برده
 عليه وقد اعتبرت المساكنة والمباينة قلت لان ما بقي من خرج فرض من لا يرده
 عليه اما واحد او ثلاثة او سبعة لان فرض من لا يرده عليه اما النصف او الربع او الثلث
 او ستمثل من برده عليه اما النصف او الربع او الثلث او ستمثل من برده عليه اما اثنتان
 او ثلاثة او اربعة او خمسة كما عرفت ولا توافقة بين شئ منها أصلا فلذلك لم يذكرها
 المصنف رحمه الله تعالى واعلم ان اصول المعاشل التي فيها من لا يرده عليه ستة اثنتان
 واربعين وثمانية وستة عشر واثنتان وثلثون واربعون وتفرق هذه المسائل الى اربعة
 الاخيرة وتفرق المسائل التي ليس فيها من لا يرده عليه باصليين وهما ثلاثة وخمسة
 وبشرة كان في اصليين وهما اثنتان واربعين فقد تلخص من هذا ان اصول الرد على علم
 الجنتين ثمانية وهي **٢٣ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ و ٣٠** **وعلم** **استلهم** **الاصول**
 الستة على الترتيل المذكور وارجو ان اصلها اثنتان زوجة وام اصلها اربعة زوجة
 وبنت وام اصلها تسعة عشر زوجة وبنت وخذل اصلها اثنتان وثلثون زوجة
 وبنت وبنت ابن وام اصلها اربعون وادله اعلم **فصل** في ترتيب ذوي الارحام
 لما في غلق احوال احوال الفرائض والعصبات وكيفيته توريثهم شرع في بيان ترتيب
 ذوي الارحام فان عامة الصحابة رضي الله عنهم بتوريث ذوي الارحام وهو مذهبهنا
 وقاله زيد بن ثابت رضي الله عنه لا ميراث لهم ويوضع المأنة في بيت المال ويؤد فان مال
 والشا في جميعهم الله لنا قوله تعالى **يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين**
 فانه يقتضي العنقمة بين اولاد البنات للذكر مثل حظ الانثيين وقوله تعالى
 للرجال نصيب مما ترك الوالدان والاقربون وللنساء نصيب مما ترك الوالدان
 والاقربون فانه يقتضي ان يكون لكل قرابة من الرجال والنساء نصيب من التركة
 فيقتضي العنقمة بين الحال والحالة واولادها اذا لم يكن للميت عصبة ولا اخ له
 من ذريته فوض وقوله تعالى **واولوا الارحام بعضهم اولى ببعض في كتاب الله**
 يقتضي العنقمة بين النعم والحال والحالة واولادهم وقيل ترتب هذه الآية ترتيبا

بلغ

اصلا
 في ترتيب

قولہ علیہ السلام

5

وكان يقول اذا اجتمعت
الخلقاء المرافقة مع

كل من سبها من وكل بيت سبهم واحد لانهما يعتبران ايدان الفروع عند الشاوي
 في القرب والنفرة فبجدة انقعت الاصول واختلعت وقد وجد ذلك في البطن الاخير
 وهو السادس وعند محمد تقسم السبل على خمسة اصول الاول ان يقسم المال على اول
 بطن مختلف والثاني يجعل الذكر طائفة والانثى طائفة اخرى فيقسم ما اصاب
 الذكور على اعلال الخلاق الذي وقع في اولادهم والثالث اختصاص الايدان ان يقع الكثير
 فيجعل البنين ابنا واحدا ويصور تقديرها في الرابع اختصاص السهام ان لم يكن مع عدم
 الكثير فيصير البنين ابنا وتقديرها في الخامس عددها لاختصاصها فان يقع فيه الكثير
 فتصالح في القرب ويؤاد العمل ففي هذه المسئلة تقسم السهام عند محمد على البطن
 الايمن خمسة عشر وفيه ثلاث بنين وتسع بنات ولا يمكن فيه اخصار
 الايدان لوجود الكثير فيبسط البنين الثلاثة الى ستة رؤوس صارت المجموع مع
 البنات خمسة عشر ابناء جعلنا المسئلة من عدد رؤوسهم فيكون للبنين
 ستة والبنات تسعة ثم جعلنا الذكر طائفة وجمعنا ما اصابهم وهو ستة
 ثم نظرنا الى اسفل من هذه البنين الثلاثة لانهما في البطن الثالث ابنا وبنيتين
 قسمنا ستة عليهم للذكر مثل حظ الانثيين واعطينا الابن ثلاثة واعطينا البنين
 ثلاثة وجعلنا ما اصابهم ثم دفعا نصيب الابن الى اخر فروع وعده لان البطون الى
 اخر الفروع متفقة ثم نظرنا في طائفة الانثى البنتين اللتين في البطن الثالث
 وجدنا ابنا وبها في البطن الخامس ابنا وبنيتا قسمنا الثلاثة عليهم للذكر مثل
 حظ الانثيين فدفعنا الابن اثنين والبنيت واحد او دفعا نصيب الابن
 الى اخر فروع لان البطون من الابن الى اخر الفروع متفقة وكذلك نصيب البنيت
 دفعا الى اخر فروعها لان البطون من البنيت الى اخر الفروع متفقة فانه في
 نصيب ابنا الى اخر فروعهم على اختلاف صفته ثم نظرنا في طائفة الانثى في البطن
 الثاني فوجدنا نصيبهم تسعة وعددهم كذلك ثم نظرنا في البطن الثالث الذي
 هو اسفل من البطن الثاني فوجدنا ابنا وبنين ثلاث بنين وست بنات فيكون المجموع
 مع بسط البنين اثني عشر ابناء والتسعة التي هي نصيبهم لا تستقيم عليهم
 ولكن بين التسعة والاثني عشر من اقله بالثلث فرددنا الاثني عشر الى ثلثها
 وهو اربعة

وجدنا
 صح

اربعة ورضنا الاثني عشر التي هي فروع الفروع في اصل المسئلة وهو خمسة عشر بلع ستين ٥١
 ومنها انصاع المسئلة كل من ابني من اصل المسئلة اخذ مروبيا في اربعة كان لبنت بنت
 بنت بن بنت الابن التي هي فروع وعده ثلاثة من خمسة عشر رضناها في المروبيا وهو
 اربعة صارت اثني عشر رضناها وكان لبنت بنت بنت بنت بنت بنت الابن واحد من
 خمسة عشر رضناها في اربعة باربعة هو طائفة نظرنا في طائفة الانثى التسع في البطن
 الثالث فوجدنا نصيبهم من اصل المسئلة تسعة عشر رضناها في المروبيا وهو اربعة
 صلاسته وثلاثين ثم نظرنا في البطن الثالث فوجدنا اربعة ثلاث بنين وست بنات
 بسطنا البنين ستة صارت المجموع مع البنات اثني عشر ابناء فدفعنا ثمانية للبنين
 وبما في عشر البنات وجعلنا ما اصابهم ثم نظرنا في البطن الرابع اسفل البنين
 فوجدنا اربعة ابنا وبنيتين قسمنا الثمانية عشر بينهم للذكر مثل حظ الانثيين
 واعطينا الابن تسعة والبنيت تسعة ثم دفعا نصيب الابن الى اخر فروع وعده
 من البطن السادس لعدم الاختلاف في فروعهم ثم نظرنا الى اسفل البنين من
 البطن الرابع فوجدنا ابنا وبها في البطن الخامس بنين فلا حاجة الى القسم ثم نظرنا
 الى اسفل منهما في البطن السادس فوجدنا اربعة ابنا وبنيتا قسمنا التسعة عليهم
 للذكر مثل حظ الانثيين واعطينا الابن ستة والبنيت ثلاثة ثم نظرنا في طائفة
 الانثى الست من البطن الثالث فوجدنا ابنا وبنين في البطن الرابع ثلاثة بنين
 وثلاث بنات فبسطنا البنين ستة فيكون المجموع مع البنات تسعة رؤوس
 قسمنا عليهم نصيب البنات الست وهو ثمانية عشر للذكر مثل حظ الانثيين
 فاعطينا البنين الثلاثة اثني عشر والبنات الثلاث ستة ثم جعلنا البنين
 طائفة والبنات طائفة اخرى ثم نظرنا الى اسفل البنين من البطن الرابع فوجدنا
 ابنا وبها في البطن الخامس ابنا وبنيتين قسمنا نصيبهم وهو اثني عشر عليهم للذكر مثل
 حظ الانثيين فاعطينا الابن ستة والبنيت ستة ثم دفعا نصيب الابن الى اخر
 فروعهم من البطن السادس ثم نظرنا الى اسفل البنين من البطن الخامس فوجدنا
 ابنا وبها في البطن السادس ابنا وبنيتا قسمنا التسعة عليهم للذكر مثل حظ الانثيين
 فاعطينا الابن اربعة والبنيت اثنين ثم نظرنا الى اسفل طائفة البنات الثلاث

عشر

منه على الاربع فوجدنا بالترتيب في البطن الخامس اثنا وبنين فقسما نصيبهم
وهو ستة عليهم ايضا فاعطينا الابن ثلاثة والبنين ثلاثة ثم فقسما نصيب الابن
الى اخره وعده من البطن السادس ثم نظرنا الى اسفل البنين من البطن الخامس
وجدنا بالترتيب في البطن السادس اثنا وبنين فاعطينا الابن اثنين والبنين واحدا
فلما اجمعنا الانصاف جميعا كما نصيبهم منها وهو المطلوب ويمكن قسمة هذه
المسئلة بطريق اخر وهو ان يقال اصل المسئلة من خمسة عشر كما مرسة للبنين
ولشعبة البنات فقسما الستة على فروع البنين كما ذكرنا ثم نظرنا الى اسفل طائفة
الاثنا فوجدنا بالترتيب في البطن الثالث ثلاثة بنين وست بنات فجعلنا كل بنين
مثل ابن فصار المجموع كسبعة بنين ونصيبهم تسعة ولا تنقسم التسعة عليهم
بل ينقسم على اربعة بالثلث فنضربنا ذلك عددهم وهو اثنا في اصل المسئلة
وهو خمسة عشر نبلغ ثلاثين اعطينا البنين الثلاثة في البطن الاول اثني عشر
ودفعنا الى اخره وعدهم كما مر ثم اعطينا البنات التسع في البطن المذكور ثمانية
عشر وفي فروعهم في البطن الثالث ثلاثة بنين وست بنات اعطينا البنين تسعة
والبنات تسعة فجعلنا البنين الثلاثة طائفة ونظرنا الى اسفل منهم
فوجدنا بالترتيب في البطن الرابع اثنا وبنين فجعلنا البنين مثل ابن ولا تنقسم
التسعة على اثنين بل ينقسم اربعة فنضربنا عدد الرؤوس وهو اثنا في نصيب
المسئلة وهو ثلاثون صارت ستين ومنهما يقع المسئلة كالمسئلة ثم من اشق اصل
المسئلة اخذ من مضربها في الضرب فيها ولا يخفى عليك بقية العمل ويمكن بيان
هذه المسئلة بوجد اخر وهو ان يقال اصل المسئلة من خمسة عشر كما ذكرنا
سنة للبنين ولشعبة البنات فجعلنا المذكور طائفة والاثنا طائفة اخرى فقسما
الستة على البنين في البطن الاول فالتسعة ثم نظرنا الى اسفل منهم في البطن الثاني
فلم نجد اخلافا لخص الاثنا فيه ثم وجدنا بالترتيب في البطن الثالث اثنا وبنين فجعلنا
الابن كبنين فصار فيه اربعة رؤوس ولا تنقسم الستة عليهم ولكن تقسم بالثقت
فتوزل الرؤوس الى نصفين وهو اثنا وبنين فاعطينا الابن المسئلة وهو خمسة عشر صارت
ثلاثين لطائفة المذكور من الاصل ستة تقر فيما ضربت فيه المسئلة يمكن ان يشرح
قسما

قسما اذ كل على الابن والبنين فكان الابن ستة والبنين ستة ثم فقسما الى اثنا التسع
في البطن الاول ولين من الاقل تسعة تقر فيما ضربت المسئلة فيه يمكن ثمانية عشر
ثم نظرنا الى ما هو اشق منهن من يد حريم فلم نجد بالترتيب في البطن الثاني اثنا وبنين
التي هي محض ووجدنا في البطن الثالث اثنا وبنين ثلاثة بنين وست بنات باثني عشر
لا تنقسم الثمانية عشر عليهم لكن بين الرؤوس والنصيب وافتة بالسكس فتأخذ سدس
الرؤوس وهو اثنا فنضربها في نصيب المسئلة وهو ثلاثون نبلغ ستين ومنهما يقع المسئلة
كل من اشق في المسئلة اخذ من مضربها في اثنين كما قرناه ولا يشك بقية العمل يحصل الورقة
الغداة المكتوب عنهم بالرفع الهندية ونقص المسئلة المذكورة يتصور قسمة كل بنين
الاخرى فوجدنا الاصل الى الاسفل الى الاعلى من ستين واصلها من خمسة عشر
وكذلك من الابن الى الابن لكن اصلها على هذا الاجتهاد من اربعة على قول الامام محمد
ونقص من ستين على قول الامام ابو حنيفة والحسن بن زياد اصلها من ستين ومنها انقص
البطن الاخر فست بنات وامان لا يسر الى الابن فاصلها من سبعة ثم عدد على عدد
رؤوسهم في البطن الذي وقع فيه الاختلاف ونقص من احدى عشر منها ما عندنا من
وكمس بن زياد اصلها من ثمانية عشر رؤوس الفروع في البطن الاخر ومنها تضع وتبين
ان يقال الاجمال الصحيح هذه المسئلة يتصور من الجوانب الاربعة كاعلى وتصحيحها
على قول محمد بن الجاني الذي فيه ثلاثة بنين مرتين في البطن الاول من ستين واصلها
من خمسة عشر ومضربها ستة في خمسة حتى نبلغ ثلاثين وثانيا اثنا في الثلاثين
المذكورة نبلغ ستين ومن عكسه ايضا نقص من ستين واصلها من خمسة عشر ومضربها
مرة ستة في خمسة نبلغ ثلاثين ومرة الثاني في الثلاثة حتى نبلغ ستين ومن الجانب
اليمين الذي في البطن الاول اثنا ونقص من ستين واصلها من اربعة ومضربها مرة
ثلاثة في خمسة نبلغ خمسة عشر وهي اربعة نبلغ ستين ومن الجانب الايسر الذي في البطن
الثاني ابن واحد ونقص من احدى عشر واصلها من سبعة ومضربها مرة واحدة
ثلاثة في سبعة نبلغ واحد وعشرين ويقول الامام محمد بن الحسن الشيباني في نفي
جميع مخرجات ذوي الارحام وهو انه الروايتين عن الامام ابي حنيفة رضوانه
عنه وبه يفتي كذا قال الشيخ سراج الدين في شرحه فراضيه وقاله الكافي وتول

100

13.5

هذا ما فيه في الام والابن وهو الثاني في الميزان وهو ثلاثة بلع سته
 اعطيت اهل الميزان في الميزان لكل واحد ثلاثة ثم ختمنا ما في
 يد الميزان الثاني في الميزان وهو الثاني في الميزان وهو الثاني
 يكون ستة وجعلناها اربعة ثم نزلنا اسفل منها بدرجة فوجدنا في الميزان الثالث
 اسنا وبنيت اسنا وبنيت اسنا على ثلاثة ثلاثين اربعة اعطيت الميزان وهو الميزان
 الميزان الرابع والميزان اسنا اعطيت اهل الميزان في الميزان في الميزان الرابع
 لكل واحد منهم ستم ثم اعلم بان اسنا في الميزان لا تستقر اربعة صفت ينتمى
 الى الميزان في اولاد اسنا واولاد اسنا في الميزان وبنيت في الميزان الميزان
 الفاسد وبن الجهاد الفاسد وبنيت في الميزان الى ابى الميزان وهو اولاد الفاسد
 كلهم وبنات الفاسد كلهم واولاد الفاسد كلهم وبنيت في الميزان او جديده
 وهم الاحكام لام والعمات مطلقا والاحكام مطلقا وكل من يدعى بهم
 من ذوى الارحام وقيل الاصناف خمسة باعتبار اولاد الصنف الرابع ولهذا الفهم
 السامى في الصنف هذا على حد حتى قال انه خمسة وهم اصناف خمسة ثم قال بعد
 ذكر الاصناف الاربعة المذكورين والصنف الخامس عمات الاباء الامهات والعمات
 وبنات عمات الامهات واولاد هؤلاء وقيل الاصناف ستة باعتبار جهة عمومة ابوى
 الميزان وبنات عمات الامهات واولاد هؤلاء وقيل الاصناف ستة باعتبار جهة عمومة ابوى
 ثم اعلم ان جملة ذوى الارحام في الدرجة العليا من كل صنف تبلغ خمسين نفدا
 فمن الصنف الاول بعد وهم ابن بنت بنت بنت وابن بنت ابن بنت بنت ابن
 ومن الصنف الثاني ايضا وهم اباهم وامهم ومن جانب الاب ان ام الاب
 ومن الصنف الثالث عشر وهم اولاد الاحكام ذكورا واناثا وهم ستة وبنات الاحكام
 ثلثون ابن الام لام ومن الصنف الرابع عشر ايضا خمسة ابناء وامهم وبنات الام
 وهم لام مطلقا اربعة وستة من الاحكام والاحكام لاهون اولاد اولاد امهم
 هؤلاء ثمانية وعشرون واولاد الصنف الرابع ذكورا واناثا عشرون لاهم عشرة
 واولادهم ذكورا وانثى عشرون ومنهم بنت عم لاهون وبنات عم لاهون فيصير المجموع
 خمسين بهذا الطريق ويقدر في استحقاق الميراث جزو الميزان وهو الصنف

الاول وهم اولاد البنات ذكورا واناثا والى بنات الامهات كذلك وان سفلين ٥٤
 على بقية الاصناف لان قرابة الولاية اقرب من غيرها ثم بعد الميزان الميزان
 وهو الصنف الثاني وهم الاجداد الفاسدون والجدات الفاسدات وان علوا ثم
 يقدم بعد اصل جزو ابية ابا الميزان وهو الصنف الثالث وهم اولاد الاخوات
 واولاد لام ذكورا واناثا وبنات الاخوة كلهم ثم يقدم بعد جزو ابية جزو جده او جده
 الميزان وهو الصنف الرابع وهم العمات مطلقا والاحكام كذلك والاحكام
 لام وبنات الاحكام كلهم واعلم ان في ترتيب الاصناف رعاية من مشهورين عن ابى جعفر
 فوجدته عند الاداري وبن سليمان الجوزجاني عن محمد بن الحسن عن ابى جعفر
 رضي الله عنه ان اقرب الاصناف بالميزان الصنف الثاني ثم الاول ثم الثالث
 ثم الرابع والثانية روى ابو يوسف والحسن بن زياد عن ابى جعفر رضي الله عنه
 وابن سنان عن محمد بن الحسن عن ابى جعفر رضي الله عنه ان اقرب الاصناف واولهم
 بالميراث الصنف الاول ثم الثاني ثم الثالث ثم الرابع ثم بنات العصباء وهذا هو
 نه الفتوى وقال في الاختيار في الميراث ان الميراث للمعول عليه من جهة
 من ايضا تقدم الصنف الاول مطلقا ثم الثاني ثم الثالث ثم الرابع قالوا وهذا ذكره
 الاستاذ الصدوق في كتابه انتهى وقال في كتابه في الصنف الاول
 وان بعد اول من الثاني وان قرب ثم الثاني ثم الثالث ثم الرابع وقال ابو المعالي في النقة
 واولهم بالميراث الصنف الاول وان بعد وقال في الظهيرية واولهم بالميراث الصنف
 الاول وان بعد وان على هذا انما اخرجت عبارة المحققين وقال ابو يوسف ومحمد الصنف
 الثالث وبن الثاني لانهم اولاد عصبة او ذى سهم والاصل في ذوى الارحام اذا
 استقروا في الدرجة ان يقدم ولد الموارث ولا في جيفه رضي الله عنه ان الصنف
 الثاني له زيادة ان يقال باعتبار الميراث لانهم اصوله وزيادة القراب اولي مما ذكره
 علوة الاستحقاق القراب والعلة تنجح بالزيادة عن جنسها قال في الظهيرية
 والفتوى على قول ابى جعفر رضي الله عنه وقال الامام العباسي رضي الله عنه
 وقال الامام العباسي رضي الله عنه ان الاجداد وان علوا يقدمون على اولاد الاحكام
 وان قربوا عند ابى جعفر رضي الله عنه والفتوى على قولهم ثم يقدم بعد ذلك

في الميزان
 في الميزان

اولاد العصب اي اولاد العصب الرابع ومن يولد لهم والمخرج كالحكم في العصب الاول
 اعقوا وهم بالميراث اقربهم الى الميت من وجهه كان يعق سواء كان الاقرب
 من جهة الابن او من جهة الام فانه اذا كان اقرب فهو اولي بحدن الجهة او اختلعت
 فالاولي كينت العمة لاب وام اولي من بنت ابن العم لاب وام وكينت الخالة لاب وام اولي
 من بنت ابن الخال لاب وام والداني كينت العمة اولي من ابن ابن الخالة وكينت الخالة
 اولي من ابن ابن العم وان استوطنت لفرق وكان جهة قرابتهم متحدة فمن كان له قوة
 القرابة فهو اولي بالاجل كينت عم لاب وام اولي من بنت عم لاب وكينت عمة لاب وام
 اولي من بنت عم لاب وكينت عمة لاب اولي من بنت عم لام وبنت عم لام وان استوطنا
 في القرب والعزبة فاول العصبه اولي ببنت العم وابن العم كلاهما لاب وام اولي بالمال
 كله المستعمل في الصورتين ولو كان احدهما لاب وام والآخر لاب المال كله لمن كان له
 قوة القرابة وظاهر الرواية كينت عمة لاب وام وبنت عم لاب فقط فاما المال كله كينت
 العمة قياسا على خالة الابن كونها ولد في لام هي اولي بقوة القرابة من الخالة لام
 كونها ولد الوارث لان الترتيب لمعنى الذات وهو قوة القرابة اولي من الترتيب لمعنى
 في غيره وهو الاولاد والوارث وقال بعضهم المال كله في هذا المثال لبنت العم لاب كونها
 ولد العصبه والاولاها الرواية وبه يفتي وان استوطنا في القرب ولكن اختلف
 حيز قرابتهم اعتبار قوة القرابة والاولاد العصبه في ظاهر الرواية قياسا على
 عمة لاب وام كونها ذات القرابة وولد الوارث من البنيتين هي ليست بأولى من
 الخالة لان يكن الشئان لمن يولد بقرابة الاب ويعتبر فيهم قوة القرابة ثم ولد العصبه
 والشئ لمن يولد بقرابة الام فالبعض لا يعصبه لان الصغير من هؤلاء عند ابى يوسف
 ما اصحاب كل فريق يقيم على ايدان فروعه مع عدد الجهات في الفروع وعند محمد يقيم
 على اول بطن اختلف فيه مع اعتبار عدد الفروع والجهات في الاصول كافي الضيق الاول
 كايحيى عمة لام بنت ابى عمه لاها ايضا بنت ابى عمه لاب وكينت بنت خالة لاب
 وانما اولاد الابن ايضا ابنا بنت خال لاب بهذه الصورة

مطلوب في العصب

في القرب والعزبة

عند ابو يوسف من ٣٠ وعند محمد من ٣١

عمة لاب	عبد لاب	عم لاب	خال لاب	خال لاب
بنت ابى	بنت ابى	بنت ابى	بنت ابى	بنت ابى
١٨	١٨	١٨	١٨	١٨

عند ابى يوسف اصل المسئلة من ثلاثة ثلثان وهما اثنان قرابة الابن ثلث وهو
 واحد قرابة الام وتقع من ثلثيها لان ما اصحاب فريق الابن اثنان واعلادهم
 مع اعتبار العدد والجهات في الفروع اربعة لانا حسبنا البنيتين اربع اثنان
 من جهة ابن العمة لاب وثلاث من جهة بنت العم لاب ثم اختصنا الرؤس فجعلنا
 مثل البنين اثنان لا يستقيمان على اربعة بل بينهما موازنة بالنصف فردنا
 عدد الرؤس الى النصف وهو اثنان وما اصاب قرابة الام واحد وبذلك اقيم
 العدد والجهات في الفروع خمسة لانا حسبنا البنيتين اربعة بنين اثنان من قبل
 ابن الخال لاب وابنا من من قبل بنت الخال لاب وحسنا البنيتين للاختصاص والابن واحد
 والواحد لا يستقيم على خمسة فتركنا الخمسة بالاطم نظرا لابن الرؤس والرؤس
 اغويين الاثنين وفق رؤس فريق الاب والخمسة عدد رؤس فريق الام فوجدنا
 بينهما مائة قضيتا احدهما في الاخر حصل عشرة قضيتا هذه افضل المسئلة وهو ثلاثة
 صارت ثلاثين ومنها قضيتا المسئلة فثلاثاها عشرة ونقور الابن منها عشرة لابن
 بنت العمة لاب وعشرة للبنيتين وثلاثاها عشرة لنقور الام ثمانية لابن
 واثنان للبنيتين وذلك ظاهر الرواية وعند محمد اصل المسئلة من ثلاثة ايضا
 ثلثاها قرابة الاب وثلثها قرابة الام وتقع من ستة وثلاثين لانا حسبنا على
 اول بطن اختلف فيه مع اعتبار عدد الفروع والجهات ففريق الاب خمسة
 العم لاب عشرين وهما كاربعة عات وحسنا كل واحدة من العميتين لاب عشرين لانها
 ياخذ ثلثان العدد من الفروع فالجوع ثمانية لكننا قد اختصنا الرؤس باننا جعلنا
 العم الذي هو كاربعة عات عما واحد والاربع الباقية عما واحد واعطينا العم من
 الثلثين وهما اثنان واحدا العميتين اللتين جعلناهما كعم واحد ثم نظرنا
 في فريق الام حسبنا لها ايضا ثمانية لان الخال لاب ياخذ العدد من الفروع فيصير
 وهما كاربعة حالات وكل واحدة من الخالين ايضا تأخذ العدد من الفروع فيصير
 كخاتنتين فيكون الجوع ثمانية لكننا قد اختصنا الرؤس بان جعلنا الخال الذي هو
 بقدره اربع حالات خالا واحدا والاربع الباقية غير له خال اخر والثلث الذي
 هو واحد لا يستقيم عليهما عزبا عددهما في افضل المسئلة وهو ثلاثة صارت ستة

٣٠

اعطيتا فربق الاثني عشرة ذوقا اثنين الى العلم لاجل جعلناه مثل طائفة ووضعا
 نصيبا الى الغزو واما الى بقى بقى العلم لكل واحد ذوقا اثنين الى العتقين
 لاني جعلنا لهم مثل طائفة ثم نظرت الى اسفل العتقين فوجدنا ابنا بمنزلة ابنتين
 لا يتولى اخذ العدد من الغزو وبنيتا بمنزلة بنيتين كذلك ثم اخذت مني جعلنا البنيتين
 بمنزلة ابنتين فالجوع ثلاثة قسمنا نصيبا العتقين وهو اثنان على الثلاثة فوجدنا ابنتيهما
 سبابة فتركت الثلاثة بحالهما ثم اعطينا فربق الاثني عشرة ذوقا واحدا الى الحال
 وواحد الى الثاني وجعلنا الحال مثل طائفة ذوقا نصيبا الحال الى ابنتي بنيت
 فابنتيهما عليهما فتركت الاثنتين بحالهما ثم نظرت الى اسفل الحاليتين فوجدنا ابنتي
 بمنزلة ابنتين وبنيتا بمنزلة بنيتين كذلك ثم اخذت مني جعلنا البنيتين بمنزلة ابنتين
 فالجوع بمنزلة ثلاثة بنيتين وواحد لا يستقيم عليهم فتركناهم بحالهم ثم نظرت الى ابنتين
 والروس ~~فوجدنا~~ على الثلاثة والاثنين وجدنا بينهما سبابة فتركتا ابنتين في ثلاثة
 حصل منهن ثمانية بنيتين اصل المسئلة وهو ستة ايضا صارت ستة وثلاث بنيتين
 فهي المسئلة كان فربق الاثني عشر من اصل المسئلة فتركتها في المضروب وهو ستة
 صارت اربعة عشر بنيتين فتركتها نصيبا بنيتي العلم لاجل وهما اثنان في المضروب
 صارت ثمانية عشر اعطينا لكل واحدة ستة اسهم فتركتها نصيبا من جهة العمة وهو
 واحد في المضروب صارت ستة اعطينا لكل واحدة منها ثلاثة فيكون لكل واحد
 منها تسعة اسهم فتركتها نصيبا بنيتي العمة وهو واحد في المضروب صارت
 ستة اعطينا لكل واحد منها ثلاثة ثم جمعنا الجميع فصارت اربعة وعشرين وقلم
 كان فربق الاثني عشر من اصل المسئلة اثنان فتركتها في المضروب حصل اثنا عشر فتركتها
 نصيبا بنيتي الحال وهو واحد في المضروب صارت ستة اعطينا لكل واحد منها
 ثلاثة وقد كان فربق الحاليتين واحد فتركتها في المضروب صارت ستة اعطينا
 ابنتي الحال اربعة لكل واحد اثنان واعطينا بنيتي الحال الاثنتين لكل واحدة واحد
 فيكون للاثنين عشرة واذ جمعنا الانصاء صارت ستة وثلاثين كجواب اصل
 المسئلة ويمكن تفصيل هذه المسئلة بوجه آخر يودي في الآخر الى ستة وثلاثين
 كما لا يخفى والسبب في هذا المثال عن غير خوف من الاطالة ولا حاجة الى التكرار

في بيان
 في بيان

٥٦
 الامثلة اذ ليس الاذراك كبقية النظائر فانهم انما يدركون بغير واحد ما لا يدركه
 البليد بالعلم فشاهد ولما بين حكم الاعمال والاعمال والاعمال والاعمال
 والاولاد من جهة الميت امر ان يبين حكمه لانه من جهة اب الميت وامه فقال
 ثم تقدم **جزء جد ابية** الى الميت او جزء جد امه وهم عات الاثني او عات الاثني
 وحالهما اما الاب والام **واخوانهما واعمال الاب والام** والحال **الام** مطلقا وبنات
اعمالهما اي الاب والام **واولاد اعمالهم** الهم وهو لاء واولادهم صنف خاص من ذوي
 الارحام فاذا انقرض واحد منهم استحق جميع المال لعدم المراجع وان اجتمعوا وكان
 حين قرايتهم متحد افلا توريثهم ولو كان اثنان او اشق وان كانوا ذكورا واناثا
 واستنوت قرايتهم فلذلك كمثل فعل الانثيين وان كان حين قرايتهم مختلفا فالثلاثان
 لقراءة الاب والثلاث لقراءة الام ثم ان لم يوجد هذا الصنف من ابوي الميت ينقل
 هذا الحكم بعينه الى اولاد هذا الصنف من ابوي الميت فيكون اولادهم بالبراث
 اقربهم الى الميت واد استسوا فمن كانت له قوة القراءة فهو واذ كان حين
 قرايتهم متحدوا والا فالثلاثان لمن يدلي بقراءة الاب والثلاث لمن يدلي بقراءة الام
 ثم انهم لم يوجد اولاد هذا الصنف من ابوي الميت ينقل هذا الحكم بعينه الى جهة
 عمومة ابوي الميت وخو له ابوي ابوي الميت ثم ان لم يوجد من ابوي ابوي الميت
 ينقل هذا الحكم بعينه الى اولاد هذا الصنف من ابوي ابوي الميت وهم جد
 وقد تركنا الامثلة لهذه الصور لان علمنا بما سبق يعطيك من الامثلة ثلث
 ومن لم يستحق باصباح **فصل في قريش الغزوة والهدى** وذو القربى القرايتين
 والمحسن والحمل وقد اكلام على الاولين فقال **والفرق** جمع غزوق وهم جماعة
 من الاقارب يغزوا معا في اليم مثلا **والهدى** جمع هديم بمعنى المفعول فيهم ما هم جماعة
 من الاقارب انهم عليهم حابطا وستقت فانوا جميعا فاقول اليم خمسة اخذها
 ان يرق فسبق موت احدها ولم يلبس فيرث الثاني الاول فانيها ان يعرف الثلث
 ولا يعرفين السابق ثلثها ان يعرف وقوع المرتين معا لا يعرف في
 شيء ففي هذه الصور الثلاث لا يرث احدها من صاحبه شيئا وهذه الصور
 ثلثها قول المصنف رحمه الله تعالى بقوله **اذ لم يعلم ايم مات او لا منصوب**

بمصالح لم يستغنى

على الخلافة كونه او لا عليه جعلوا انهم ما كان سبب من الناس لغيره الرقوق
عليه وعدم الميراث فخلع موت كل واحد منهم مع موت الآخر بمقتضى حاله خاصتها
ان يعرف موت واحدهما او لا بعينه ثم اشكل امره بعد ذلك وكذا في الكلام على نقل
عن الاختيار وغيره عن قريب **يقسم مالك** واحدا من الفريقين والهدى **على مقتضى**
الاحياء وحكم الطلاق في كل جماعة ما تولى اولادهم ما مات اولادهم او كانوا استوارسوا
جمع قليل بمعنى منقول وهم جماعة قد تولى في معرفة ولم يعلم انهم قتل ولا واصلوا
جمع عريق بمعنى الميعول ايضا وهم جماعة تفرقت اولادهم ولا يدري ايم مات اولادهم
بجماعة من الورثة فتشترى في بلادنا نبيهم فما تولى لم يعلم موت السابق منهم وهو فذلك
ولا يرث بعض الورثة الاموات من بعض اي من مات معه بذلك السبب وهذا
هو المعتمد المختار للفقهاء عند اصحابنا وهو قول عامة الصحابة ولما توفيت ام كلثوم
ابن علي ابن ابي طالب من فاطمة رضي الله عنهم وهي زوج عراب الخطاب وابنها
زيد متما ما توفى وقت واحد فلم يدر ايم مات اولادهم يرث احدهما من الآخر وكذلك
اجمع الصحابة ومن بعدهم من التابعين على هذا الحكم في الایام المذكورة قال الزهري
مقتضى السنة ان يرث كل بيت وارثه حتى ولا يرث المولى بعضهم بعضا من غير ان يكون
الصديق حيوانا عنه انه قضى بذلك في اهل الشام وعن زيد بن ثابت مثله وكان
ذلك يوم الحرة روى عبد الرزاق وعن علي رضي الله عنه مثل زيد بن حان اياكم وعمر
رضي الله عنهما امر زيد بذلك وعن راشد بن سعد وحكيم ابن عمار وعبد الرحمن
ابن عوف مثله روى البيهقي عن يحيى بن سعيدان قتلى اليامة وصفيين والجل
وكمرة لم يرث بعضهم من بعض روى سعيد بن منصور وبه قال مالك والشافعي
رضي الله عنهما وانما اختير هذا لانه مذهب العمريين واحداً تحتين والاشهر
عن صاحبنا ليعلم ان قضى اصحاب سيدنا الثقلين الى اخره ووجد الحسين وقال
ابن مسعود وهو واحد الروايتين عن علي رضي الله عنه يرث بعضهم من بعض
الاموات كل واحد منهم من مالا صاحبه فانه لا يرث ذلك بل يبقى ذلك له والايتم
ان يرث كل واحد من ماله فانه لا يرث فاسد ولا انه احتمل موتها معا واحتمل تقدم
احدهما واحتمل تلحقه فوقع الشك في استحقاق الميراث واستحقاق الاحياء

متيقن

متيقن فلا يعارضه المتكفل ولان احدهما اذا جعل ليرث صاحبه لا يصح جعله ميتا
ليرثه الآخر للثبات وهو ان يقدر الميراث حيا وميتا في حالة تواجده ولا ما حين اعطيت
احدهما ميراث صاحبه فقد حكمنا بحيايه فيما يرث من صاحبه ومن ضرورتها
الحكم بموت الآخر قبله والثابت بالضرورة ينقد ويقدرها فلا بعد وموضعها
ولان مبنى الميراث على اليقين لان يثبت الاستحقاق هذا لان سبب الاستحقاق
بقاؤه حيا بعد موت الآخر وهو لا يعلم يقينا وانما يعرف بطريق الظاهر والاستحسان
لان ما عرف بقوته فالظاهر بقاؤه ولكن هذا البقاء لعدم الميراث لا يبقى ولا اذا
اذ لم يتيقن سبق احدهما لآخرين على الآخر فجعلها كما تنما اما ما معان حيث
الحكم قياسا على كالح الاختين وقفا ولم يدرك الاول من العقدين جعلها كما تنما
وتعانعا فيقتصد **الملك** كالحان فعلى هذا لو غرق اخوان وتكفل واحد منهما
فشعرون دينار او خلف بنوا واما انما فعند عامة العلماء تقسم ترك كل واحد
منهما بين الاحياء ومن ورثته يعني البنت والام والعلم على ستة فيكون للبنت
النصف الخمسة والاربعون دينار والام السدس خمسة عشر دينار والاربعون
والباقي وقدره ثلاثون دينار للدم ولا يرث احدا الاخر من من الاخر شيئا وعند ابن
مسعود وعلى هذا الروايتين شدة ذلك لان الباقي وهو الثلاثون دينار
للانثى ولا شيء للدم ثم تقسم الثلاثون بين البنت والام والعلم على ستة كما تقدم
فيصير للبنت ستون واللام عشرون والدم عشرة فالصحيح قول العامة وفي الاختيار
شرح المختار وان علم موت احدهما ولا يدري ايمها هو اعطى كل واحد البنتين ولا
وقفا المشكوك حتى يتبين او يصطلى او مثله في شرح السراجية المصنف
وتبعه بعض شارحيها وليس كذلك في صحيح وهو قول الشافعية ولا يساعده عندنا
رواية ولا مزية قال في البسوط وكذلك اذا علم ان احدهما مات املا ولا يدري
ايمها هو لخصت التعمير من بينهما فيجعل كأنها ماتا معاً وقال في المحيط وكذلك
لو تقدم موت احدهما الا انه لا يدري المتقدم من المتأخر لان سبب الميراث
ثابت للمتأخر منها لكن المستحق يحول فتعذر اثبات احدهما وصار كما لو اعتق
احداً نسيه بعينها ثم نسيها لاجل له وطبها لجمالة المملوك وقال في الافراد

ولا

فيكون ما بينه وبينه عشرة وعشرون في نصيبه فعلم ان تقدم ابن سائر الوتر في ٦٢
 الحمل لا يتولدوا احدهم من اربعة اشياء ان يكون الوتر معه من لا يتغير فيه به
 او من يتغير فيه من ولا يتولدوا اما ان يكون من يستقطبه في بعض الاحوال او من
 لا يستقطبه فان كان من لا يتغير فيه به فانه يعطى فيه او لا لمن ترك المرأة
 حاملا وجدة فللمدة السدس فيعطى لها بلان توقف وكذا لو ترك امراة فللمدة
 الثلث فيعطى لها ولو لم يتركها لم يعطى الغرضين بسببه في المستثنين وان كان
 من يتغير فيه به لم يترك امراة حاملا ولو لم يتركها فانه يتغير فيه من واحد
 من هؤلاء الوترين بسببه كما علم عند قسمتها سابقا بوجه فيعطى لكل منهم ما هو
 المستحق له وهو اقل النصيبين احصاها وان كان من يستقطبه فانه لا يعطى
 شيئا لمن ترك امراة حاملا واذا اوتمما فانه لا يعطى للام ولا للمنفق لاحتمال
 ذكوره الحمل والعصبة تستقطبه وليس اعلم **فصل** في بيان المنفق ولم يذكره
 الماتن هنا اعتمادا على ما سبق في باب في ثنائيه وذكرته تبعا للمفائدة كما ذكره
 السراجي فاقول اعلم ان المنفق هو الذي انقطع خبره عن قرابته ولم يعا حيا تد
 من موته فكل ما يحق له حق ما لم يترك حتى لا يرث منه احد من ورثته للشك ويوقف
 ما له حتى يبع ماله بالبينة او بمضي مدة يحكم فيها بموته واختلعت الروايات
 في مقدار هذه المدة ففي ظاهر الرواية عن ابي حنيفة رضي الله عنه عند ابي يوسف
 من اقران المنفق دخل بموته قال الشيخ اهل الدين ولم يذكر محمد بن المعير اقرانه
 من اهل بيته ما ومن جميع البلدان فقال بعضهم المراد به جميع البلدان لانه ذكره
 مطلقا وذكر الماتن في ثنائيه يعقب اقرانه في بلدان لان الاعمار مما تتفاوت باختلاف
 الاقاليم والبلدان قال شيخ الاسلام خواجه زاده وهذا هو اصح والرفق بالناس
 والاول غير ممكن اذ هو مستلزم للمرجح المدفوع وروى الحسن عن ابي حنيفة
 رضي الله عنه ان تلك المدة مائة وعشرون سنة من يوم ولد فيه المنفق
 وهذا يرجع الحق لا محالة بالطابع والنجوم فانهم يقولون لا يجوز ان يعيش
 احدا اكثر من هذه المدة لان اجتماع النخسين يحصل بالطابع الاربعة في هذه
 المدة ولا بد ان يصاد واحد من ذلك طبعه في هذه المدة فيموت لكن خطأهم

حامله

فيكون ما بينه وبينه عشرة وعشرون في نصيبه فعلم ان تقدم ابن سائر الوتر في ٦٢
 الحمل لا يتولدوا احدهم من اربعة اشياء ان يكون الوتر معه من لا يتغير فيه به
 او من يتغير فيه من ولا يتولدوا اما ان يكون من يستقطبه في بعض الاحوال او من
 لا يستقطبه فان كان من لا يتغير فيه به فانه يعطى فيه او لا لمن ترك المرأة
 حاملا وجدة فللمدة السدس فيعطى لها بلان توقف وكذا لو ترك امراة فللمدة
 الثلث فيعطى لها ولو لم يتركها لم يعطى الغرضين بسببه في المستثنين وان كان
 من يتغير فيه به لم يترك امراة حاملا ولو لم يتركها فانه يتغير فيه من واحد
 من هؤلاء الوترين بسببه كما علم عند قسمتها سابقا بوجه فيعطى لكل منهم ما هو
 المستحق له وهو اقل النصيبين احصاها وان كان من يستقطبه فانه لا يعطى
 شيئا لمن ترك امراة حاملا واذا اوتمما فانه لا يعطى للام ولا للمنفق لاحتمال
 ذكوره الحمل والعصبة تستقطبه وليس اعلم **فصل** في بيان المنفق ولم يذكره
 الماتن هنا اعتمادا على ما سبق في باب في ثنائيه وذكرته تبعا للمفائدة كما ذكره
 السراجي فاقول اعلم ان المنفق هو الذي انقطع خبره عن قرابته ولم يعا حيا تد
 من موته فكل ما يحق له حق ما لم يترك حتى لا يرث منه احد من ورثته للشك ويوقف
 ما له حتى يبع ماله بالبينة او بمضي مدة يحكم فيها بموته واختلعت الروايات
 في مقدار هذه المدة ففي ظاهر الرواية عن ابي حنيفة رضي الله عنه عند ابي يوسف
 من اقران المنفق دخل بموته قال الشيخ اهل الدين ولم يذكر محمد بن المعير اقرانه
 من اهل بيته ما ومن جميع البلدان فقال بعضهم المراد به جميع البلدان لانه ذكره
 مطلقا وذكر الماتن في ثنائيه يعقب اقرانه في بلدان لان الاعمار مما تتفاوت باختلاف
 الاقاليم والبلدان قال شيخ الاسلام خواجه زاده وهذا هو اصح والرفق بالناس
 والاول غير ممكن اذ هو مستلزم للمرجح المدفوع وروى الحسن عن ابي حنيفة
 رضي الله عنه ان تلك المدة مائة وعشرون سنة من يوم ولد فيه المنفق
 وهذا يرجع الحق لا محالة بالطابع والنجوم فانهم يقولون لا يجوز ان يعيش
 احدا اكثر من هذه المدة لان اجتماع النخسين يحصل بالطابع الاربعة في هذه
 المدة ولا بد ان يصاد واحد من ذلك طبعه في هذه المدة فيموت لكن خطأهم

فبلغ

في ذلك من فائدة قد ثبت وتبين للملزم بالثبوت من الحجة في طول عمر من كانت
 كسوة عليه السلام وغيره فلا يعتد بقولهم ولا بهذه الرواية وقال محمد بن
 وعشر سنين وقال ابو يوسف عاينه وخمس سنين وهاتان الروايتان لم يوجد
 في الكتب المعتمدة في المذهب وروى عن ابو يوسف ان تلك المدة مائة سنة
 من يوم الولادة فاذا مضت حكم بوته اذا الظاهر فيما نأمنه انه لا يعين احدا
 اكثر من مائة سنة وكان محمد بن مسلم يفتي بهذه الرواية في المفقود حتى ظهر له في بعض خطا
 فانه عاش مائة وسبع سنين وقال بعض الائمة ان تلك المدة تسعون سنة وعليه
 الفتوى كما قاله الترمذي والفتوى والصدور الشهدى وقال في شرح الكفر للزلي
 ويحكم بوته المفقود بعد تسعين سنة لان الحياة بعد نادرة في زماننا ولا يجوز
 للنادر وعليه الفتوى وقال ايضا المختار انه موقوف الى امرى الامام والمفقود
 موقوف للحكم في غيره حتى انه يوقف نصيبه من مال مورثه كما في الحل فاذا حكم
 بوته يقتضي مال بين ورثته الموجود بين عند الحكم بوته ويقدر كانه مات
 حاله حكم الحاكم بوته فليس له شيء من ميراث المفقود اصله اذا حكم بوته ثم ينظر
 في نصيبه كما في ميراثه اذا مات مورثه فان كان المفقود ومن يحجبهم بالكلية
 فلا يورثهم شيء بل يوقف جميع المالك وان كان ممن لا يحجبهم بالكلية بل بالنقص
 فنصرف اليهم القدر المتعين وهو الثلثين ويوقف الباقي نصيبا للمفقود
 لانه يعتبر اسواد الاصول بحق كل واحد من الحاضرين ثم اذا حكم بوته وقسم
 ما بين ورثته الموجود بين عند الحكم بوته فما كان موقوفا من مال مورثه نصيبا
 لاهل المفقود يرد الى وارث مورثه الذي وقف من ماله نصيبا لاهل المفقود
 ولا يصبغ المفقود ولا وارثه شيئا من ذلك ثم الاصل في مسائل المفقود ان
 تصح المسئلة بين الورثة الموجودين على تقدير وجوده وحياته ثم تصحها
 على تقدير مماته ثم انظر بين تصح المسئلة كما في الحل فان توافقا فاضرب وفق
 احدهما في جميع الاخر وان تباينا فاضرب كل واحد منهما في جميع الاخر فالمتباعد
 تصح المسئلة ثم اضرب نصيب كل من كان له شيء من مسئلة حياته في وفق
 مسئلة مماته ان توافقا ان في كلها ان تباينا واضرب نصيب كل من كان له شيء من

موقوف
 في الميراث
 في الميراث

تصحيح

مسئلة حياته في وفق مسئلة حياته عند التوافق اوتة كل واحد عند التباين ثم انظر الى ما يلي
 من ضربها بما اقل فيعطى لذلك الوارث والفضل الذي يتبعها موقوف من نصيب
 ذلك الوارث مع ما وقف من نصيب المفقود اذ بيان حاله صورة الموافقة ما اراحت
 وتركته وجاها ما واخذت واجام واخذت واجام ومفقود فالمسئلة تصح من ثمانية عشر
 على تقدير الحياة وعلى تقدير وفاته من ثمانية وبنها ما وافقه بالفضل فاذا ضربت
 نصف اخذها في جميع الاخر يبلغ اثنين وعشرين ومنه تصح ثم اضرب من كان له شيء من
 مسئلة الحياة في نصف مسئلة المات ومن كان له شيء من مسئلة المات في نصف مسئلة
 الحياة فالزوج من مسئلة الحياة تسعة مضروبة في اربعة وفق مسئلة المات ليست
 وثلاثين والذين مسئلة المات ثلاثة مضروبة في تسعة وفق مسئلة الحياة بسبعة
 وعشرين وله والموقوف من نصيبه تسعة واللام الموقوف من مسئلة الحياة ثلاثة
 مضروبة في اربعة ثمانية عشر ولها من مسئلة المات اثنان مضروبان في تسعة ثمانية
 عشر فلها اثنان عشر والموقوف من نصيبها تسعة والاخت من مسئلة الحياة اثنان
 مضروبان في اربعة ثمانية ولها من مسئلة المات ثلاثة مضروبة في تسعة سبعة
 وعشرين فلها ثمانية والموقوف من نصيبها تسعة عشر واللام الموقوف من مسئلة
 حياته اربعة مضروبة في ثمانية تسعة عشر موقوفه في حقه الى بيان امره فاوت
 ظهرت حياته اخذ كل واحد منهم ما كان مستحقا على تقدير حياته فيكمل الزوج ستة
 وثان ثون واللام اثني عشر على حالها وكذلك الاخت لها ثمانية على حالها لانه كان
 لها الاقل على التقدير حياته والباقي للام وهو ستة عشر واذا اجتمعت الانصبا
 كلها بلغت اثنين وعشرين وان حكم بوته بقى الزوج على حاله وكل اللام والاخت
 ما كان موقوفا من نصيبها قلل لهما وللخت تسعة عشر وهذه صورتها
 بطريق الجدول وصورة المبينة ذوق راعيا لا يلزم

الورثة	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠
زوج	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠
ام	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠
اخت	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠
ام	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠
اخت	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠
ام	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠
اخت	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠

مسئلة
 مسئلة

من مسئلة الحياة بغير رقة في اثنين مسئلة المماثلة لا بد وان كان كذلك ولاخت
 لا بد للمفقود في احد الطرفين باثنين والزوج من مسئلة المماثلة سهم في سبعة بسبعة
 ولاخت لا بد وان كان كذلك يعطى لكل واحد منهما اقل النصيبين وهو ستة ويتوقف من
 نصيب كل واحد منهما سهم فالزوج سهمان فان رجعت المفقودة فالسهمان لها
 وان حكم بوجوب نصيب الزوج وسهم للاخت لا بد وان كان كذلك يصور بها بطريق الجدول

الزوج

١٤	١٤	٢	٧	٧
٧	١٤	١	٣	٣
٧	١٤	١	٣	٣
١٠	١٠	١	١	١

الاخت

الزوج

٧	٧	٢	٧	٧
٣	٣	١	٣	٣
٣	٣	١	٣	٣
٣	٣	١	٣	٣

الاخت

وقد تحققت فيه المماثلة كما اذا تركت زوجها
 مسئلة حياة المماثل
 مسئلة وامامواختين لا بد وام واحد منهما مفقودة فالمسئلان
 تقسمان من ثمانية لوجوب المماثلة للزوج منها ثلاثة وللأم سهم والمأخت الباقية
 سهمان فيوقفان حتى يظهر امرها وقد عي في الدخايل ايضا كما اذا تركت زوجها
 ولما وبنات ابنا واحدا لا بد وام والابن مفقود فترجع المسئلان من ستة وثلاثين
 لوجوب الدخايل اربعة عشر منها موقوفه في تحريرها كامس وقس على ذلك
فصل في المرتد وانما يعقباها بالمفقود لان مال المفقود كما لا يقسم بين ورثته
 قبل قضاء القاضى فكذلك حال المرتد لا يقسم بين ورثته المسلمين قبل قضاء
 بلحاظ حكمه انه اذا مات المرتد وقتل او قتل في الحرب وقضا القاضى يلحقه
 فالمال الذي اكتسبه في حال الاسلام يكون لورثته المسلمين ^{طالما} الذي اكتسبه
 في حال الرد بغير توقف في بيت المال عند اتي حنيفه وهو اربعة عشر وعند اتي ينيغ
 ومحمد الكيسان جميعا يعقوب كسبه حال الاسلام وكسبه حال الرد كلاهما لورثته
 المسلمين والمال الذي اكتسبه بعد طوقه في الحرب هو في اي غنيم بالاجماع واما
 كسب المرتدة جميعا سواء كان في حال الاسلام او حال الردة فلورثتها المسلمين
 بلا خلاف في بين اصحابنا رحمهم الله واما المرتد والمرتدة فلا يرثان من احد
 لامن

في الدخايل

من مسئلة ولا من مرتد مثله ولا من كافرا صلى الله عليه واله الا اذا ارتد اهل ناحية راجعهم
 بآله فانهم حينئذ يقاتلون **فصل** في الاشهر وحكم فكر والاعتقال في وقت
 ان الاسلام لم يرتد اصل والمرتد اوعاض فكذا لا خلاف في اصل المسلم والاشهر
 عارض ولان احد حكميه المرفوع من حكم المرتد وحكم الاشهر المسلم الحكم سائر المسلمين
 في الميراث ما لم ينفارق دينه كما لحاضر اذ لا حشمة في حياته والاسلام جامع لحكم
 ولذا لا يبين منه امراته التي دار الاسلام فان فارق دينه حكم المرتد اذ لا
 فرق بين المرتد اذ تم الحقوق وبين المرتد اذ في دار الحرب في انه يصير حربيا
 وان لم يعلم ردة ولا حياته ولا موته حكمه حكم المفقود لان المفقود شخص غائب لا
 يعرف المسكن ولا يعلم انه حي ام ميت فصار حاله حاله حكمه فان جاء مسلما
 وانكر الردة بعد الحكم يستغن حكمه بانكاره لانه قضى بالحيه على من هو خصم
 فلا ترد عليه امراته ولا ماله الا ما كان قابلا يعينه في يد وارثه كما في المرتد المعروف
 اذا اجه قاتبا وادعاه **فصل** في بيان طريق عمل المناسجات وهي جميع مناسجة
 وهي اللغة المتعاطلة من النسخ وهو النقل والتحويل والازالة والتغيير يقال نسخت
 الكتاب اي نقلت مثله الى غيره ونسخت الشمس الظل اي ازالته ونسخت البرج رسوم
 الديار اذ اعقت اثارها وغيرتها سميت مناسجة لما في الغرض من الاشغال و
 النسخ بل من وارث الى وارث وايضا لما فيها من انتقال العمل والتبصير مما
 صحت منه الاولى في عموم الثاني او بما صحت منه الثانية وقال العلامة بسبيل
 الشهر باين فلو من المارد يني الحنفى سميت مناسجة لان الميت الثاني لما مات
 قبل القسمة كان موته مناسجا لما صحت منه مسئلة الميت الاولى ونسخه بالثانية
 فان قلت المناسخة متاعلة وهي تقتضي صدور الفعل من الجانبين فتكون كل
 مسئلة مناسخة لصاحبتها او بنسخة عنها ومعلوم انه ليس كذلك قلت
 لما كان في المتوسطات والاخيرة شبهة المتاعلة ونزل غير المتوسطات
 منزلةها اطلق على الجميع ذلك حيث لم يكن متوسطات اطلق ذلك على الباب
 وانما قلت شبهة المتاعلة لان كلام المتوسطات وان كانت مناسخة ونسخة
 لكن مناسخة غير منسوخها فلم يكن حقيقة المتاعلة موجودة وانما يوجد

في الدخايل

الاول قبل ان المسئلة

حيث يكون الفعل من اثنين فاكثريه فعل كل يصاحبه ما فعل الصاحب به ومن عرف
 الفرضيين عبارة عن انقضاء الزكوة وارث الى وارث آخر قبل القسم وهو من
 مستضعفات هذا الفن ولا يتقنها الا اولوا الالباب وكل ما هو في علم الفرائض
 والحساب ثم عبد المصنف عن معناها في اصلاح الفرضيين بقوله **المناصفة**
 اصطلاحا **ان يوت** بعد الميت الاول **بعض الورثة** واحدا كان او اكثر **قبل**
القسم اي قسم تركه الميت الاول فاذا حصل ذلك وارثت معرفة نصيب الميت
 الثاني من مسئلة الاولى وقسمته على ورثته الموجودين في مسئلة **فصل المسئلة**
الاولى على ورثة الميت الاول بالطريق الثاني في حساب الفرائض وحده واحفظ نصيب
 الميت الثاني ثم **فصل المسئلة الثانية** على ورثة الميت الثاني ثم انظر بين نصيبه
 من المسئلة الاولى وبين مسئلته في ثلاثة احوال اما ان ينقسم نصيبه على مسئلته
 وانما ان يكون بينهما موافقة او مباينة فية على الاول يقول **فان استقام**
 او انقسم نصيب **الميت الثاني** من مسئلة الميت الاول **على مسئلة** اي الميت
 الثاني فقد تمت المسئلة فان ما تحت منه الاول ولا يحتاج الى العمل كما اذا ترك
 ابنا وبنتا ثم مات الابن عز ابنين فالمسئلة الاولى من ثلاثة ثلاثين منها اثنتان
 للميت واحد والمسئلة الثانية من اثنين ونصيب الميت الثاني اثنان مستقيم
 ذلك على مسئلته ويند على الثاني بقوله **والا** اي وان لم يستقم نصيبه من الاول
 على مسئلته ولم ينقسم **فان كان بينهما** اي بين مسئلته ونصيبه **موافقة**
 يجوز ما **فان يوت** في **التصحيح الثاني** في كل **التصحيح الاول** فالاصح يخرج
 المسئلةين ويسمى ذلك في اصطلاح الفرضيين الجامعة كما اذا ترك ابنين
 وبنتين ثم مات احدا لابنين عن امرأة وبنت وعصبة فالاولى من ستة
 والثانية من ثمانية ونصيب الميت الثاني من الاول اثنان لا يستقيم على مسئلة
 لكن موافقة لها بالنصف فاقرب وفق مسئلته وهو اربعة في التصحيح الاول
 وهو ستة يبلغ اربعة وعشرين ومنه تصح المسئلة للابن من الميت الاول
 اثنان مفر وبان في اربعة ثمانية ومسئلته من ثمانية لفرجه الثمن واحد
 والميت النصيب اربعة والباقي وهو ثلاث للعم العصبية ويند على الثالث بقوله

وان كان

في كل التصحيح

وان كان بينهما اي بين المسئلة والنصيب **مباينة** فاقرب **في كل التصحيح الاول**
فالحاصل من الفرض **مخرج المسئلة** كما اذا تركت زوجة وثلاث اخوات متبركات
 ثم ماتت الاخوة لا يورثون عن زوج واخت لا يورثون لام فالمسئلة الاولى اصلها
 من اثني عشر وعالت الى ثلاثة عشر للزوجة اربعة ثلاثة وللأخت لا يورث نصيب
 ستة وللأخت لا يورث اثنان وللأخت لام السدس ايضا اثنان والمسئلة
 الثانية اصلها من ستة وعالت الى سبعة للزوج ثلاثة وللأخت لا يورث ثلث
 ايضا وللأخت لام واحد ونصيب الأخت لا يورث من الاول ستة وهي لا تستقيم على
 سبعة ولا توافقها فاقرب كل تصحيح مسئلتها وهو سبعة في كل تصحيح المسئلة
 الاولى وهو ثلاثة عشر يكون احدى وسبعين وهو مخرج المسئلة واعلم ان
 المصروف في الاولى اما كل المسئلة الثانية او فقيها ويسمى للجزء السهم
 في اصطلاح الفرضيين ولما في بيان طريق تصحيح مسائل المناصفة شعب
 في بيان نصيب كل واحد من الورثة في المسئلة فقال **ثم اضرب** اخراج نصيب
 كل وارث في المسئلة من ذلك التصحيح **سها م ورثة الميت الاول** وفق **التصحيح**
الثاني عند الموافقة **واضربها في كل عند المباينة** واضرب ايضا **سها م ورثة**
الميت الثاني في وقتها في يد من الميت الاول عند الموافقة **واضربها**
في كل عند المباينة **فما خرج** من الضرب في الما بين **فهو نصيب كل فري**
 من المسئلة لان تركه الميت الثاني هو بعض مسئلة الميت الاول فاذا صار
 جميع فريضة الاول موزوبا في جميع الثانية صار كل سهم موزوبا في جميع الثانية
 ضرورة لان الضرب يقوم بالطرفين فللزوج من الاول ثلاثة في سبعة تكن
 احدى عشر وللأخت لا يورث اثنان في سبعة باربعة عشر ولها من الثانية
 ثلاثة في ستة يكن ثمانية عشر نصيبها من المسئلة اثنان وثلاثون
 وللأخت لام من الاول اثنان في سبعة باربعة عشر ومن الثانية واحد في ستة
 ستة صار موزوبا وللزوج من الثانية ثلاثة في ستة ثمانية عشر
 واذا جمعت الانصاء كلها تكن احدى وسبعين كما تقدم واما التي قبلها
 وهو سلم الموافقة كان للابن من الاول سهران في المزوج وهو اربعة ثمانية

وحل بنت واحد في أربعة باربعة فلهما ثلث من ثلثي جده من الثانية واحد
 في وقت ما في البيت الثاني من واحد واحد واحد والثلث أربعة في واحد
 باربعة وللوصية ثلاثة في واحد ثلاثة وإذا جمعت الأنصبة كلها تكن أربعة
 وعشرين كأثرنا ولا فان مات أيضا بعد الثاني من الورثة **ثالث فاجعل**
 له سبعة أيضا كما فعلت في الأولين ثم اجعل المبلغ الذي تمت منه الأول والثاني
مكان النصف الأول واجعل النصف الثالث مكان النصف الثاني ونتم
 العمل كما تقدم بان تأخذ سهام الميت الثالث من نصف مستحق الأول والثاني
 وتقسيمها على مسئلة فإنما قسمت قيمته سنة الأولى والثاني وإن لم تقسم بل وافقت
 أو باينت فأقرب وفي الثالثة التي اعتبرتها ثانية عند الموافقة وأقرب
 كلها عند المباعدة في جميع تصحيح الأولين الذي اعتبرته أولا وأعتبر الحاصل
 منها كسنة واحد وأقسف ذلك على الورثة في مسئلتين يحصل المطلوب **وكذا**
تفعل ان مات أيضا بعد الثالث من الورثة رابع ومات منهم خامس وأدب
 أو سابع أو ثامن أو ناسع أو عاشر **وهلم جواي** ويستمر على هذا استمر إلى
 في كل البطلون على نحو ما تقدم من أخذ نصيب الميت الرابع والخامس وهكذا
 وقسمته على مسئلة على نحو ما تقدم وقس على ذلك هذه طريقة عامة في جميع
 مسائل المناسبات وعلى هذا يخرج جميع مسائل الباب والذي سهل ذلك التيسر
 وكثرة العمل بتوفيق الملك الوهاب ثم اعلم يا أفرغيبين أن هذا جواب المسئلة من
 المناسبات وغيرها وأعطوا كل فحق حقه وأوفوا حظه ينظرون بين الأنصاء
 فإذا وجدوها موافق بعضها بعضا في جز من الأجزاء الصحيحة يردون كل
 نصيب إلى جزو الوقت وعلى هذا الأصل يرد كثير من المسائل وأحفظه وتدبره
 مثله فبين ترك أبو بن وبنتين ثم ماتت إحدى البنات قبل القسمة من جدها
 الجاهل وجدة واختان وأم والمسئلة الأولى من سنة والثانية كذلك على قول
 الإمام الأعظم ونصيب البنت من الأولى اثنين وهو غير مستقيم على مسئلة لكن
 بوافقها بالنصف فرضنا أيضا ثلثه في كامل الأولى مبلغ ثمانية عشر للجد
 منها ثمانية والجددة أربعة والبنات الباقيات سنة وربع الثمانية عشر بالاختصار
 إلى

إلى تسعة فوافق الأنصبة بالنصف وكذلك الأنصبة إلى أيضا فلهما ثلث من ثلثي جده من الثانية ٦٦
 المأمونية وسميت بذلك لأنها وقعت في خلاف المأمون وهو أبو العباس بن علي
 أبو جعفر عبد الله بن الرشيد ولم يخرجها إلا يحيى بن الكتم وذلك ان المأمون كان كما أراد
 ان يولي القضاء لأحد مسائل المأمون عن هذه المسئلة فلم يجبه عنها أحد حتى وصفت
 لي يحيى الكتم فقال يا أمير المؤمنين سألني خا من المقصود على لأصوري وخلقى وكان
 عادة الخلفاء ان يمتحنوا القضاة والعامل والأمرء بالفرائض فقال ما تقول فأخبرني
 وابنتين لم تقسم التركة حتى ماتت إحدى البنات وخلفت من في المسئلة وقيل
 روحان من في المسئلة فقال يا أمير المؤمنين كملت الأولى رجل وامرأة فأجبت المأمون
 فطنته وقال ما إذا عرفت الفرق فقد أجبت فكتب له عهد وولاه على النمرة وذلك
 لغيرت به الكتمة أيضا فإنه ان كان الميت الأول رجلا فعلى ما ذكرنا وان كان امرأة لجزء
 للجددة الثانية ميثا لأنه لا يكون جدا أصح من الجد لا الخفي وحكي الحافظ عبد
 الغنى المقدسي ان يحيى بن الكتم لما ولي القضاء كان من إحدى عشر سنة فاستخفر
 مشايخ البصرم واستصغروا فانتصروه فقالوا له كمن القاضي فقال سن عتايك
 أسيد حين رلاه صلا الله عليه ولم مكة فسلكت وأعلم أنه لا يخلف الحكم في الامتثال
 ذكورة الميت وانوته يخلف أيضا في البنت الموجودة بذلك فإنه يجوز ان تكون
 أحد البنات من باب والآخرى من آخر على تقدير الانوثة فيكونان اثنتين من أمه
 فلا خفت من الثانية السكس والجددة السكس أيضا والباقي يرد عليها فقسمة
 وتصح ما صحت منه الأولى وهي سنة لأنقسام النصيب على المسئلة فلا خفت ثلاثة
 والجددة اثنان وواحد للجد وعلى تقدير الذكورة فلا يخلف الحكم كما علمت وانجاز
 ان يكون اثنتين لأبوين أو لاثنتين من الأوصياء والاختصار في قسمة المناسبات
 القسمة بطريق الجدول الذي أفاده امام المتأخرين وخاتم الحاسبين أحمد بن
 الهائم قدوة الفرضيين وهو من الصناعة الجيدة والطريقة الغريبة اذ فيه
 راحة كبيرة للحطب وقلة غلط على الكاتب لكن محتاج إلى العلم الهندى وإنا وضع
 لأن كما هو معروف عندى وطريقة ان تكتب الورثة المسؤول عنهم في سطر واحد
 تحت واحد وتخط على أعلا الورثة خطا مستقيما من جهة يمينك إلى جهة يسارك

نقلا
 من نسخة
 بخط
 البصرم
 في سنة
 ١٢٠٠
 من الهجرة
 في شهر
 ربيع
 الثاني
 سنة
 ١٢٠٠

جمع

ثم خطبوا على اذان من خطبوا في ذلك في استل ان ثم خطبوا في ذلك ثم خطبوا في ذلك ثم خطبوا في ذلك
 وخطبوا في ذلك ثم خطبوا في ذلك ثم خطبوا في ذلك ثم خطبوا في ذلك ثم خطبوا في ذلك
 واذن على المصحف دائره كالقبة ثم انزل بخط مع اخر الانبياء وقابل الحاصل بالمصحف
 فان وجد على الاخر جمع العمل في الكتب المبسطة الثاني من الورقة بعد نصيبه بالاراء ابعده
 من الاوامر امانات ثم ورثته من الاوامر ان كانوا كل ما اراء اسهم بعد نصيبه من
 الاوامر كما ستراه وان كانوا غيرهم فقط فانزل الخطوط تحت الحد ولصق صلة
 بخطوط الحد وللاطلاع وقطعه سوتا بعد الذين لم يرتوا من الاوامر وان كانوا
 بعضهم مع غيرهم فالكذا الذين من الاوامر واسمايه بحيث يكون كل واحد في الجداول
 الذي فيها اسم لم يفرقه او تحته او فوقه وتحت حيث يجب ثم مع المسئلة الثانية
 واشت نصيب كل منها بالاراء كما فعلت بالاول في جدول رابع ثم اجمع الانبياء
 وقابل به المصحف ثم انظر بين نصيب المبسطة من الاوامر ومسلته فلما اذا تقسم او يوافق
 او يباين وانما انقسم فاقبل مصحح الاوامر الى اعلا الجملة المسئلة او السائل
 وان وافق فاضرب وفق المسئلة الثانية والاكملها فيها واشت ما حصل على جدول
 خامس ثم اثبت وفق الذي تبينه ان وافقت والاكملها فوق مصحح الاوامر وهو ما ضرب
 فيها او وفق نصيب المبسطة وكله فوق مسلة على المقده فذلك شئ من الاوامر يضرب
 فيها فاقول من شئ من الثانية ضرب فيما فوقها واشت نصيب كل ما يزيد ومن له
 شئ منها اجمع له ذلك بالاراء حتى تنتهي ثم اجمع ذلك بطريق الجمع عند اهل الحساب قابل
 به المصحف فان زاد الجمع او نقص فاعل من الجد الصواب ثم امانات ثالث ورابع فافعل
 كما فعلت واعلم ان كل مبسطة من خمسة جداول واحد لورثه الاول وواحد لانبياءهم
 وثالث لورثه الثاني ورابع لانبياءهم وثالث لورثه الثاني ورابع لانبياءهم
 وخامس للجامعة فاذا امانات ثالث يحتاج الى ثلاث جداول اخر واحد لورثته وواحد
 لانبياءهم وثالث للجامعة وعلى اعلاه ما حصته جميع المايل ثم امانات رابع
 يحتاج الى ثلاث ايضا وهكذا الكل حيث يترقى درجة بعد درجة ولهذا سمي قلم
 المذنب وسماه بعض الشيوخ الشباك لانه يصير كاشباك وقد قيل اذا اردت معرفة
 ما يكون في مسئلة من المسائل من الجدول فاضرب عدد الاموات في ثلاثة ابد
 واطرفه

عاطف من الحاصل واحدا ابدا فالباقى هو عدد الجدول المطبوعة مثاله رجل مات
 على زوجة وثلاثة بنين وبنين منهم ثم ماتت بنت عن المذكورين ثم ماتت ابن عم له
 وابنتين ثم ماتت الزوجة عن اولادها ثم ماتت البنت الباقية عن ابن وزوجها ثم اخذ
 الابنتين من الاولاد عن اخيه وزوجته وابنه جد ولا هكذا

فعدد الاموات في هذه المسئلة ثمانية
 فاذا اخذت عددهم في ثلاثة
 فالحاصل ثمانية عشر فاذا
 طرحته منه واحدا بقى سبعة عشر
 جد ولا كما سماء هذا وليس
 جدول الفيزا طبع اخل في ذلك
 كما ذكرنا ان يدعى جدول اول
 مسائل المسئلة ونصيبها
 وهو المطلوب بعد ذلك ثم نقول

فالمسئلة

الاولى	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30	31	32	33	34	35	36	37	38	39	40	41	42	43	44	45	46	47	48	49	50	51	52	53	54	55	56	57	58	59	60	61	62	63	64	65	66	67	68	69	70	71	72	73	74	75	76	77	78	79	80	81	82	83	84	85	86	87	88	89	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	100
مواظفة بالصف	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30	31	32	33	34	35	36	37	38	39	40	41	42	43	44	45	46	47	48	49	50	51	52	53	54	55	56	57	58	59	60	61	62	63	64	65	66	67	68	69	70	71	72	73	74	75	76	77	78	79	80	81	82	83	84	85	86	87	88	89	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	100
مواظفة بالصف	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30	31	32	33	34	35	36	37	38	39	40	41	42	43	44	45	46	47	48	49	50	51	52	53	54	55	56	57	58	59	60	61	62	63	64	65	66	67	68	69	70	71	72	73	74	75	76	77	78	79	80	81	82	83	84	85	86	87	88	89	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	100
مواظفة بالصف	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30	31	32	33	34	35	36	37	38	39	40	41	42	43	44	45	46	47	48	49	50	51	52	53	54	55	56	57	58	59	60	61	62	63	64	65	66	67	68	69	70	71	72	73	74	75	76	77	78	79	80	81	82	83	84	85	86	87	88	89	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	100
مواظفة بالصف	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30	31	32	33	34	35	36	37	38	39	40	41	42	43	44	45	46	47	48	49	50	51	52	53	54	55	56	57	58	59	60	61	62	63	64	65	66	67	68	69	70	71	72	73	74	75	76	77	78	79	80	81	82	83	84	85	86	87	88	89	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	100
مواظفة بالصف	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30	31	32	33	34	35	36	37	38	39	40	41	42	43	44	45	46	47	48	49	50	51	52	53	54	55	56	57	58	59	60	61	62	63	64	65	66	67	68	69	70	71	72	73	74	75	76	77	78	79	80	81	82	83	84	85	86	87	88	89	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	100
مواظفة بالصف	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30	31	32	33	34	35	36	37	38	39	40	41	42	43	44	45	46	47	48	49	50	51	52	53	54	55	56	57	58	59	60	61	62	63	64	65	66	67	68	69	70	71	72	73	74	75	76	77	78	79	80	81	82	83	84	85	86	87	88	89	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	100
مواظفة بالصف	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30	31	32	33	34	35	36	37	38	39	40	41	42	43	44	45	46	47	48	49	50	51	52	53	54	55	56	57	58	59	60	61	62	63	64	65	66	67	68	69	70	71	72	73	74	75	76	77	78	79	80	81	82	83	84	85	86	87	88	89	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	100
مواظفة بالصف	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30	31	32	33	34	35	36	37	38	39	40	41	42	43	44	45	46	47	48	49	50	51	52	53	54	55	56	57	58	59	60	61	62	63	64	65	66	67	68	69	70	71	72	73	74	75	76	77	78	79	80	81	82	83	84	85	86	87	88	89	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	100
مواظفة بالصف	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30	31	32	33	34	35	36	37	38	39	40	41	42	43	44	45	46	47	48	49	50	51	52	53	54	55	56	57	58	59	60	61	62	63	64	65	66	67	68	69	70	71	72	73	74	75	76	77	78	79	80	81	82	83	84	85	86	87	88	89	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	100
مواظفة بالصف	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30	31	32	33	34	35	36	37	38	39	40	41	42	43	44	45	46	47	48	49	50	51	52	53	54	55	56	57	58	59	60	61	62	63	64	65	66	67	68	69	70	71	72	73	74	75	76	77	78	79	80	81	82	83	84	85	86	87	88	89	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	100
مواظفة بالصف	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30	31	32	33	34	35	36	37	38	39	40	41	42	43	44	45	46	47	48	49	50	51	52	53	54	55	56	57	58	59	60	61	62	63	64	65	66	67	68	69	70	71	72	73	74	75	76	77	78	79	80	81	82	83	84	85	86	87	88	89	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	100
مواظفة بالصف	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30	31	32	33	34	35	36	37	38	39	40	41	42	43	44	45	46	47	48	49	50	51	52	53	54	55	56	57	58	59	60	61	62	63	64	65	66	67	68	69	70	71	72	73	74	75	76	77	78	79	80	81	82	83	84	85	86	87	88	89	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	100
مواظفة بالصف	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30	31	32	33	34	35	36	37	38	39	40	41	42	43	44	45	46	47	48	49	50	51	52	53	54	55	56	57	58	59	60	61	62	63	64	65	66	67	68	69	70	71	72	73	74	75	76	77	78	79	80	81	82	83	84	85	86	87	88	89	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	100
مواظفة بالصف	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30	31	32	33	34	35	36	37	38	39	40	41	42	43	44	45	46	47	48	49	50	51	52	53	54	55	56	57	58	59	60	61	62	63	64	65	66	67	68	69	70	71	72	73	74	75	76	77	78	79	80	81	82	83	84	85	86	87	88	89	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	100
مواظفة بالصف	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30	31	32	33	34	35	36	37	38	39	40	41	42	43	44	45	46	47	48	49	50	51	52	53	54	55	56	57	58	59	60	61	62	63	64	65	66	67	68	69	70	71	72	73	74	75	76	77	78	79	80	81	82	83	84	85	86	87	88	89	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	100
مواظفة بالصف	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30	31	32	33	34	35	36	37	38	39	40	41	42	43	44	45	46	47	48	49	50	51	52	53	54	55	56	57	58	59	60	61	62	63	64	65	66	67	68	69	70	71	72	73	74	75	76	77	78	79	80	81	82	83	84	85	86	87	88	89	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	100
مواظفة بالصف	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30	31	32	33	34	35	36	37	38	39	40	41	42	43	44	45	46	47	48	49	50	51	52</																																																

قال في الاول من ثمانية وثلاثين من اربعة وثلاثين ثمانية وثلاثين
 وهو في وفق النصبين ٩١٤ والجمع ٢٠٤٤ في المبدول الثاني
 ثم امر بنصيب كل ابن في وفق المسئلة يبلغ ٥٠٠٠ بنصيب الميت يبلغ ٢٨٠٠
 وليس لهم من الثانية شئ ثم امر بنصيب كل من الابنين من المسئلة الثانية
 وهو ٥ في وفق النصبين وهو ٤٧ يبلغ ٢٣٥ بنصبه بنصيب كل بازايش
 في الجامعة ثم اجمع وقابل كما عرفت فاجمع الاحاد صاعدا يحصل ٢٠٤٤ فاربعة مثل
 المربعة وانزل بالعينين بصورة الاثنين تحت العشرات واجمعها اليها بصورة
 الاحاد يحصل ثلاثون تحذفها فانزل بها بصورة الاحاد تحت المئين واجمعها اليها
 بصورة الاحاد يحصل ٢٠٤٤ وهي مثل ما على اعلاه وقد تم العمل ثم ماتت الزوجة
 عن اولادها فاشت اسم كل بعد نصيبه من الجامعة الثانية بنصيب كل بازايش
 وعلى اعلاه ما صحت منه المسئلة وهو خمسة ثمانين سهام الميت فامر بنصيبه
 الثانية وهو الخمسة في الجامعة التي قبلها يبلغ ١٨٠ فاشتها على جدول
 ثم امر بنصيب كل ابن من الاولى خمسة يبلغ ٢٨٠ بنصيبه من الثانية
 وهو ثمان في سهام مورثة يبلغ ٨٠٠ والجمع ذلك ٦٨٠ بنصيب الميت
 منها يبلغ بعد الضرب والجمع ١٨٠ ثم بنصيب كل من الابنين من التي قبلها
 في الخمسة يبلغ ١١٧٨ وليس لها من هذه شئ ثم اجمع وقابل كما عرفت ثم ماتت الميتة
 الباقية من الاولى عن زوج وابن فانزل الجدول واشت اسم المورثة في بيت بيت
 بنصيب كل بازايش وعلى اعلاه ما صحت من المسئلة والنصيب موافقة بالنصف
 فامر بنصيب الثانية في الجامعة قبلها يبلغ ٤٠٠٠ فاشتها على جدول
 بعد المسئلة وعلى المسئلة وفق النصب وذلك ٩١٧ ووفق المسئلة وهو ثمان
 على الجامعة التي قبلها كما رأيت ثم امر بنصيب كل وارث من الاولى اثنين واشت
 نصيب كل في الجدول الاحاد وليس له من الثانية شئ فامر بنصيب كل من الزوج
 والاين في وفق النصب يحصل للزوج ٩١٧ وللأين ٢٧٨ ثم اجمع وقابل
 ثم ماتت احدا لابنين عن زوجة واحدة هي من اربعة بنصيب الميت صنفهم
 عليها ونخرج بالقسمة ١٨٠٠ فامر بنصيبهم الزوجية ثم ضعهما بازايش

تجدد

المسئلة

المسئلة ثم امر بنصيب الام وهو ٥ في السنة يبلغ ٥٠٠٠ ثم بنصيبها من الثانية
 وهو ٢ في وفق النصبين ٩١٤ والجمع ٢٠٤٤ في المبدول الثاني
 ثم امر بنصيب كل ابن في وفق المسئلة يبلغ ٥٠٠٠ بنصيب الميت يبلغ ٢٨٠٠
 وليس لهم من الثانية شئ ثم امر بنصيب كل من الابنين من المسئلة الثانية
 وهو ٥ في وفق النصبين وهو ٤٧ يبلغ ٢٣٥ بنصبه بنصيب كل بازايش
 في الجامعة ثم اجمع وقابل كما عرفت فاجمع الاحاد صاعدا يحصل ٢٠٤٤ فاربعة مثل
 المربعة وانزل بالعينين بصورة الاثنين تحت العشرات واجمعها اليها بصورة
 الاحاد يحصل ثلاثون تحذفها فانزل بها بصورة الاحاد تحت المئين واجمعها اليها
 بصورة الاحاد يحصل ٢٠٤٤ وهي مثل ما على اعلاه وقد تم العمل ثم ماتت الزوجة
 عن اولادها فاشت اسم كل بعد نصيبه من الجامعة الثانية بنصيب كل بازايش
 وعلى اعلاه ما صحت منه المسئلة وهو خمسة ثمانين سهام الميت فامر بنصيبه
 الثانية وهو الخمسة في الجامعة التي قبلها يبلغ ١٨٠ فاشتها على جدول
 ثم امر بنصيب كل ابن من الاولى خمسة يبلغ ٢٨٠ بنصيبه من الثانية
 وهو ثمان في سهام مورثة يبلغ ٨٠٠ والجمع ذلك ٦٨٠ بنصيب الميت
 منها يبلغ بعد الضرب والجمع ١٨٠ ثم بنصيب كل من الابنين من التي قبلها
 في الخمسة يبلغ ١١٧٨ وليس لها من هذه شئ ثم اجمع وقابل كما عرفت ثم ماتت الميتة
 الباقية من الاولى عن زوج وابن فانزل الجدول واشت اسم المورثة في بيت بيت
 بنصيب كل بازايش وعلى اعلاه ما صحت من المسئلة والنصيب موافقة بالنصف
 فامر بنصيب الثانية في الجامعة قبلها يبلغ ٤٠٠٠ فاشتها على جدول
 بعد المسئلة وعلى المسئلة وفق النصب وذلك ٩١٧ ووفق المسئلة وهو ثمان
 على الجامعة التي قبلها كما رأيت ثم امر بنصيب كل وارث من الاولى اثنين واشت
 نصيب كل في الجدول الاحاد وليس له من الثانية شئ فامر بنصيب كل من الزوج
 والاين في وفق النصب يحصل للزوج ٩١٧ وللأين ٢٧٨ ثم اجمع وقابل
 ثم ماتت احدا لابنين عن زوجة واحدة هي من اربعة بنصيب الميت صنفهم
 عليها ونخرج بالقسمة ١٨٠٠ فامر بنصيبهم الزوجية ثم ضعهما بازايش

وهو اربعة وثلاثون
 المسئلة

وخرج اربعة من الكسور تحت العاشر الذي قبله حتى انتهى الى اول الاقلاد
 الذي عنده اربعة اخر خارج على ذلك هو القيراط المتكسر اجمع ذلك الى القيراط
 الصحيح وقابل بالحقبة الاربعية والعشرين فان ساواه فالعمل صحيح والا فاعده
 فانه اقصمت في المسئلة المذكورة نصيبا لابن الباقي من الاول على الثمانية الاخيرة
 ينكسر عليها فاشبهها ما زانية تحت الثمانية التي هي المصلح تمام حصل من القسمة اقصمت
 على الثمانية التي قبلها ينكسر عليها اربعة **م** فاشبهها الختمة ما حصل اقصمت على
 خمسة نصف ختمة اقصمت ما حصل على الثلاثة ينكسر عليها واحد ويخرج ثلاثة
 عشر هي القيراط الصحيح وما كسر على الثلاثة يسمى منها ايضا الى القيراط وما على
 الثمانية يسمى منها ايضا الى الخمسة الى الثلاثة الى القيراط والذي على الثمانية
 الاخيرة يسمى منها ايضا الى الثمانية التي قبلها الى الخمسة الى الثلاثة الى القيراط
 فله ثلاثة عشر قيراطا وثلاث قيراطا ونصف خمس ثلث قيراط وثلاثة ارباع من خمس
 ثلث قيراطا فاعمل ذلك نصيب كل ابن ينكسر لها على الثمانية الاخيرة وعلى التي قبلها
 قيراطا وعلى خمسة واحد وعلى الثلاثة واحد ويخرج اثنان فلكل ابن قيراطان
 وثلاث قيراطا وخمس ثلث قيراطا وخمس اثنان خمس ثلث قيراطا وستة اثنان من خمس
 ثلث قيراطا فاعمل ذلك نصيبا لربيع ينكسر له على الثمانية وعلى التي قبلها **م** وعلى
 خمسة **م** وعلى الثلاثة **م** ولا يفضل له شيء فله ثلثا قيراطا واربع اقسام ثلث
 قيراطا وثمان خمس ثلث قيراطا وخمس اثنان من خمس ثلث قيراطا فاعمل ذلك نصيب
 ابن من المسئلة ينكسر له على الثمانية **م** وعلى التي قبلها **م** وعلى خمسة **م**
 وعلى الثلاثة **م** ويخرج من المسئلة **م** فله قيراطان وثلثا قيراطا وخمس ثلث قيراطا
 وبعث اثنان من خمس ثلث قيراطا فاعمل ذلك نصيبا لزوج من الاخيرة **م**
 ينكسر لها على الثمانية **م** وعلى التي قبلها **م** وعلى خمسة **م** وعلى الثلاثة **م**
 ويخرج واحد وثلثا قيراطا وثلاثة اقسام ثلث قيراطا وخمس اثنان خمس ثلث
 قيراطا وثمان خمس ثلث قيراطا وقد انتهت قسمة الاضياء على القيراط بقي
 امتحان الكسور بالجمع كما تقدم فاجمع ما تحت الثمانية الاخيرة بجمع **م**
 ويخرج من قسمتها على الثمانية **م** وضعها تحت ما تحت الثمانية التي قبلها
 واجمعها

في
 القيراط

واجمعها الى ما تحتها يحصل **م** ايضا ويخرج من قسمتها على الثمانية **م** منها **م**
 تحتها تحت الخمسة واجمعها الى ما تحتها يحصل **م** ويخرج من قسمتها ثلاثة
 وضعها تحت ما تحت الثلاثة واجمعها الى ما تحتها يحصل اثنان عشر ويخرج من
 من قسمتها على الثلاثة اربعة وهي القيراط المتكسر في المسئلة وفيها عشر
 قيراطا صحيحة وقدم العمل كما رأيت وعلما ان القيراط واحد اضلاعه قد
 يكون عددا او لا فلا يخل فتكون القسمة على خمسة وتكون النسبة اليه
 بنظر الجنية وهذا الطريق الذي ذكرناه هو احسن طرق استقراء القيراط
 ومن طرق ايضا ان تحصل قيراط المسئلة الاولى ثم اضربه فيما ضرب فيها من الثانية
 فالحاصل هو قيراط الجامعة الاولى ثم اضربه فيما ضرب فيها من الثالثة فالحاصل هو
 قيراط الجامعة الثانية وهكذا اجماعا في المثال المذكور قيراط المسئلة
 الاولى اثنان وثلثان اضرب ذلك السهم القويض فيها يبلغ ستة عشر قيراطا
 الجامعة الاولى ثم اضرب السهم عشر فيما ضرب في الجامعة وهو ستة ايضا يبلغ
 ستة وتعين هي قيراط الجامعة الثانية ثم اضربه فيما ضرب فيها من خمسة
 يبلغ اربعة اربعين وثمانين هي قيراط الجامعة الثالثة اضربه فيما ضرب فيها وهو ثمان
 يبلغ تسعين وستين وهو المطلوب في مثالنا ومنها ايضا ان تأخذ لكل ماية
 اربعة قيراطا الاربعة فالحاصل قيراط المائة وهو اربعة ومدين وقيراط
 المائتين ثمانية وثلث وتأخذ لكل المائتين وقيراط الاربعين وهو
 واحد وثلثان فالحاصل قيراط الالف وهو واحد واربعون وثلثان
 ثم زد على الاحاد قيراط الحاصل قيراط الاحاد وان كانت يحصل المطلوب
 طريق النسبة وهو انظر الى العدد من الذين نشاء منها مبلغ المسئلة
 فانه لا بد ان ينشاء من ضرب بعدد في آخر وتنسب احدها الى المخرج القيراط
 وتأخذ مثل تلك النسبة من العدد الاخر فاما كان فهو القيراط ومنها
 ان تنسب المبلغ الى المخرج القيراط وتأخذ مثل تلك النسبة من اصل المسئلة
 فاما كان فهو القيراط ومنها ان تقسم احد العددين اذا كان اكثر من المخرج عليه
 وتأخذ الخارج بالقسمة اضربه في العدد الاخر فبالمبلغ فهو سهم القيراط

مثلا ترك جديتين وثلاثة اخوة اربع خمسة اعمام اصلها من ستة ربع من مائة
 ونمايين من مربي ثلاثين جزء منهم في ستة اصل المسئلة فان شئت فاست
 الخارعة وعشرين من المخرج يكن ربعا فخذ ربع الثلاثين وهو ستة ونصف
 وان شئت فثبت الثلاثين الى الاربعة والعشرين تكن مثله وربع فخذ
 مثل السبعة ربعها يكن سبعة ونصف وهو القيراط وان شئت فاقسم الثلاثين
 على الاربعة والعشرين يخرج سهم وربع اعزبه في الستة يبلغ سبعة ونصف
 وهو سهم القيراط فاقسم عليه نصيب كل وارث يحصل المقصود فيخرج لكل
 جزء قيراطان وكل اخ قيراطان وثلاثة قيراط وكل عم قيراطان وخمسة قيراط
 وان اردت ان تعرف ما لكل من القيراط فاقسم واحدا من القيراط وخذ ثلثها
 من سهام كل واحد فما كان فهو مال من القيراط وان اردت ان تعرف ما لكل
 من سبعة ونصف في مثل النسا كان ثلثي خمس فخذ ثلثي خمس نصيب كل وارث يكن
 مال من القيراط كان لكل جدة خمسة عشر فلها قيراطان وكان لكل اخ عشرة
 فكل اخ قيراطان وثلاثة قيراط وكان لكل عم ثمانية عشر فله قيراطان وخمسة
 قيراط وان شئت فخذ نصيب كل وارث من المسئلة قسم منها وخذ بتلك
 النسبة من مخزج القيراط فالماخوذ لكل وارث فهو حصته من قراريط التركة
 وان شئت فاضرب سهام كل وارث في مخزج القيراط وما يبلغ فاقسمه على اضعاف
 المسئلة فما خرج بالنسبة فهو حصته من القيراط ففي المثال لكل جدي عشرة
 ثمانين في اربع وعشرين يحصل ثمانية وتكون بقية ذلك على اضعاف المسئلة
 وهي الاربعة وخمسة وتسعة يخرج اشك وتعمل كذلك في نصيب الاخوة والاعمام
 فخذ المطلوب وهذا الطريق يتوصل به الى ما صعبت قسمته وان اردت تعجيل
 ما يحصل لكل وارث من كل بيت في المناسحان وهو تقنين جدا في هذا الفن
 كما شهد عليه الامام العالم علا الدين بن الهيثم في بعض مصنقاته فطريقه
 ان تقرب نصيب لوارث من الاولى فيما ضرب فيها وهو وفق الثانية عند المرافقة
 او كلها عند المباشرة تقرب ما حصل في كل مسئلة وهو ما ثبت على الجامعة
 على ما ذكرنا من كل مسئلة واقسم ما حصل على اضعاف القيراط يخرج ما له

من

الثلث

من القيراط منها وان اردت ما له من الثانية فقط فاضرب سهامها منها في سهام
 من من الاولى وبقية ان واقعت في الاصل فيما ضربته في العدد الذي تحت
 منه الاوليتان وهو الجامعة الاولى ثم فيما على الجامعة الثانية ان كانت وكذا
 الرابعة والخاصة واقسم الاصل على اضعاف القيراط يخرج ما له من مورث منها
 قراريط وكذا ان كانت ثالثة ورابعة وخامسة ففي المسئلة للابن الباقي من الاولى
 ثلاثة عشر قيراطا وكسورها المذكورة في الجرد ولذا اردت ما له من القيراط من الاولى
 فقط فاضرب سهامها منها وهي اربعة عشر فيها وهو ستة يكن اربعة وثمانين ثم فيما على
 الجامعة بقية ما هو ستة ايضا يكن خمسمائة واربعة ثم فيما على الجامعة الثالثة
 وهو خمسة يكن الفين وخمسمائة وعشرين ثم فيما على الجامعة الرابعة وهو ثمان
 يحصل خمسة الاف واربعمائة اقسام ذلك على اضعاف القيراط يخرج خمسة قراريط
 وثلاثة اقسام ثلث قيراط وثلاثة ارباع خمس ثلث قيراط وان قدمت القسمة الاكبر
 الاضلاع في الوضع واضعها للقسمة فالحصن من الكسور المذكورة ربع قيراط فله جدي
 منها خمسة قراريط واخر نصيب من الثانية وهو عشرة في وفق سهام مورثه
 وهو ما على قنيتها وهو واحد يكن عشرة ثم فيما على الجامعة الاولى وهو ستة
 يكن ثمانين ثم فيما على الجامعة الثانية وهو خمسة يكن ثمانمائة ثم فيما على الجامعة
 الثالثة وهو ثمان يحصل استمائة اقساما على اضعاف القيراط يحصل ثلث
 قيراط واربعة اقسام ثلث قيراط وثلاثة اثمان خمس ثلث قيراط وان قدمت القسمة
 الاصغر والاكثر في الوضع يكن ملخص خمسة اثمان قيراط وهو الذي يخص من اخيه
 وليس له من الثالثة شيء ولان الرابع يساهم في بقية سهام مورثه المباشرة وهو
 اربعة وثلاثة وعشرون يكن ثمانية وثمانية واربعمائة ثم فيما على الجامعة
 الثالثة وهو ثمان يحصل الف وثمانمائة وتسعون اقسام ذلك على اضعاف
 القيراط يخرج قيراط واحد وثلثا قيراط وهو ثلث قيراط ونصف خمس ثلث
 قيراط وليس له من الخامسة شيء وله من السادسة ثلاثة اشهم بقية في ربع
 سهام اخيه وهو الف وثمانمائة واربعة وثلاثون للوارث بقية يحصل
 خمسة الاف وخمسمائة واثمان اقسام على الاضلاع يخرج خمسة قراريط وثلثا

ثم فيما على الجامعة الثالثة

فيها ضرب صح

قراط خمسة اثنان حسن ثلث قراط وثلاثة اربعة باح ثمن ثمن حسن ثلث قراط فان فعلت
 ذلك بغيره في التركة وقسمته على المسئلة يخرج ما خصه من كل ميت كالمو مقرر
 معروف في قسمه التركات فان اردت قسمتها فبقيةها طرق معلومة مقرر من سوية
 وبما في تلك قسمه التركات من كتابنا هذا فندبره اذ ذاك واعلم به نصيبنا شاه
 تعالى فائدة اذا قسمت المسئلة من عدد دون مخرج القيراط وارادت تعرفها بالكل
 وارث من القيراط بطريق ان تنسبها الى مخرج القيراط تجدها كسر منه فاضرب
 لكل وارث في مخرج ذلك الكسر اضعه على مسطه فالخارج هو ما له من القيراط
 مثال ذلك لو تركت زوجة وشقيقه واخرين لأم الزوجة الربع ثلاثة والستة النصف
 ستة وورثي لأم الثلث اربعة بلغت ثلاثة عشر بالعدل ونسبة ذلك لمخرج القيراط
 اربعة اثنان وثلث ثمن ومخرج الكسرين اربعة وثمانون وبسطهما ثلاثة عشر
 فاضربهم بالزوج وهو ستة في المخرج وهو ع م يبلغ ٧٢ فاقسمه على مسطه
 الكسرين يخرج ٥ قراط ويتركسبعة اجزاء من م ا جزاء ثم اضع بسهام التفتيم
 وهو ستة في المخرج يبلغ ع م ا فاقسمه على البسط يخرج ١١ قراط ويتركس واحد
 ثم اضع بسهام الاخرين لأم وهو اربعة في المخرج يبلغ ٩٦ فاقسمه على البسط يخرج
 سبعة قراط ويتركس خمسة اجزاء من ثلاثة عشر جزوا من القيراط وقدمت فقتن
 على ذلك نصيب **فصل في حساب القيراط** ويتبرهن بذلك الاصول التي يحتاج
 اليها الموضيون في تقسيم المسائل وقسمه القروض على مستقيمتها وفي تخارج
 القروض المذكورة في القرآن العظيم الذي قد رها لعباده الرب الرحيم فاعلم ان مخرج
 كل قرض من اقل عدد يكون ذلك القرض منه واحدا صحيحا فالواحد الصحيح
 عدد عند الحاجة لكونه وضع لكسرة الشئ وعند جمهور علماء الحساب الواحد
 بعدد ثمانية مائة والعدد لان من شرط العدد عند هذه ان يساوى نصف مجموع
 حاشيته القريبين والبعيدتين على السواء كالثلاثة مثلا فحاشيتها اربعة
 القريبين اثنان والبعيدتين اربعة ومجموعهما ستة والثلاثة نصفها على السواء وحاشية
 البعيدتين واحد ومجموعهما ستة والثلاثة نصفها على السواء فاذا
 علمت ذلك فاعلم ان مخرج كل كسر عدما في الواحد الصحيح من امثاله ومخرج الكسرين

في هذا الباب
 من كتابنا
 في القيراط
 وهو ما
 في القيراط
 وهو ما
 في القيراط

المخرج مخرج الكسرين كالمزاد كالثلث من ثلاثة والثلاثان كذلك والسادس من ستة والسدس
 كذلك كاساني من كتابنا هذا والقروض جميع فرض بمعنى نصيب **والقروض الستة**
 المذكورة في كتابنا هذا القروض نوعان ثلاثة نوع وثلاثة نوع آخر فالنوع **الاول** على
 التفتيم اذ بدأت بالأكبر وهو **النصف والنصف** وهو الرابع **ونصف**
نصفه وهو الثمن والنوع الثاني على التفتيم ان بدأت بالاقبل والاصغر وهو السدس
 ونصفه وهو الثلث وضعف ضعفه وهو الثلثان ولهم في ضبط ذلك عبارات
 مختلفة ذكرت بعضها عند قوله والقروض فاول الكتاب وتحقيق ذلك اقل اذا اخذت
 الثمن من ثمانية واذا صنعت ربع الثمانية حصل اربعة وهو نصف الثمانية واذا
 نصف نصف الثمانية حصل اثنان وهو ربع الثمانية واذا صنعت الربع حصل واحد
 وهو ثمن الثمانية وكذلك اذا اخذت سدس الستة وهو واحد وضعفته حصل اثنان
 وهما ثلث الستة وان صنعت الثلث حصل اربعة وهو الثلثان وان صنعت الثلثين
 يحصل اثنان وهو الثلث وان صنعت الثلث يحصل واحد وهو السدس وانما
 اعطيت القروض الستة في الزوجين بالاستقرار لان العلماء طلبوا الاقل جزء من
 القروض المذكورة في كتابنا الله تعالى فوجدوا البش الذي يخرج ثمانية ووجدوا
 مخرج الربع والنصف موجودين فيها بلا كسر فجعلوا النصف والربع والثلث
 نوعا واحدا ثم طلبوا اقل جزء من القروض الستة بعد التفتيم فوجدوا السدس
 الذي يخرج ستة ووجدوا مخرج الثلث والثلثين موجودين فيها بلا كسر فجعلوا
 الثلثين والثلث والسدس نوعا آخر فشرع في بيان الخارج لذلك فقال **فانصت**
 الذي هو فرض خمسة مخرج من اثنين وانما بدأ بالنصف لان مخرجهم مبدأ الحاجة
 ثم اعقبه بما هو من نوعه على ترتيب التفتيم فقال والربع الذي هو فرض اثنين
 يخرج من اربعة **والبش** الذي هو فرض واحد يخرج من ثمانية ثم بدأ بالثلثين
 من النوع الثاني فقال **والثلثان** الذي هو فرض اربعة واعقبه بما هو من نوعه
 على الترتيب المذكور ولا فقال **والثلث** الذي هو فرض اثنين يخرج كل واحد
 منها من ثلاثة **والسدس** الذي هو فرض سبعة يخرج من ستة الذي هو فرض سبعة
 يخرج من ثمانية **والعلة** في ذلك كل ان يخرج كل كسر نصيبه الا النصف فان خرج اثنان وسدس

وهو واحد
 وهو واحد
 وهو واحد

وانما هو الضعف وذلك لان الربع فانه من اربعة لان الاربعه سمي الربع وكان الشئ فانه من
 لان الثمانية سمي الثمن وكان الثلث فانه من ثلاثة لان الثلاثة سمي الثلث وكان السدس
 فانه من ستة لان الثمانية سمي الثمن وكان هذا الاعداد سميت لذلك الغرض من ظاهر كما لا يخفى
 فعلى هذا اذا كان في المسئلة النصف فقط لم يكن مائة وترك بقا او اخلالات في المسئلة من
 اثنين واذا كان في المسئلة الربع فقط لم يكن مائة وترك بقا او اخلالات في المسئلة من اربعة
 واذا كان في المسئلة الثمن فقط لم يكن مائة وترك بقا او اخلالات في المسئلة من ثمانية
 واذا كان في المسئلة الثلث فقط لم يكن مائة وترك بقا او اخلالات في المسئلة من ثمانية
 ترك الحاشين لان في المسئلة من ثلاثة واذا كان في المسئلة السدس فقط لم يكن ترك
 ادا واما في المسئلة من ستة وهذا عند الافتراض واما عند الاختلاف فلا خلاف ان
 في كل نوع من انواعه او احد النوع بالفرق فان اختلف كل نوع بنوعه فخرج الاجل
 منه يكون خرج لكل لان ما كان من خرج الجزء يكون من جبال الضعفة والضعف ضعفة كائنا
 فانه يخرج للثمن والضعف وهو الربع والضعف ضعف الثمن وهو النصف لان خرج
 النصف والربع واخذان في خرج الثمن والتعاقد في التداخل الاكثر ما لا اكثر وكان
 فانه خرج من كل واحد من الضعف السدس وهو الثلثان والعلية فيه ما تقدم فعلى
 هذا لو ترك زوجة ونبتا تكون المسئلة من ثمانية ولو تركت زوجا ونبتا تكون المسئلة
 من اربعة ولو ترك ابا واختين لام واما او اختين لابي وام او اختين لابي وعمّا
 او ابا واختين لابي وام او اختين لابي وعمّا تكون المسئلة من ستة والعلية في الكل هي
 ان يخرج ضعف الشئ واخره فخرج فيكون مخرج خرج في ذلك الشئ لانه اذا كان
 المخرجين والاخر متداخلا فيلحق اكثر المخرجين كملت سابقا واما اذا اختلف
 احد النوع الاول لكل النوع الثاني وبعضه فكمما قاله المصنف رحمه الله وهو
 قوله **وان اختلف النصف من النوع الاول بالنوع الثاني** اي بكل وهو الثلث
 والثلثان والسدس والمسئلة المنقبة بام الغرض وهو زوج وام وثقيقتان
 واختان لام اصلها من ستة وتقول الحاشية عند الائمة الاربعة والجمهور عا ذلك
 فقد اجتمع فيها النصف والثلثان والثلث والسدس ومخرج الثلث وضعفه
 ثلاثة وهو اخل في مخرج السدس وهو ستة فتكتفي بها **واختلط النصف من الاول**

بعضه

٧٤ **بعضه** اي بعض الثاني فمن ستة لان مخرج النصف والثلثين والثلث واخلط السدس
 كما عرفت فلو تركت زوجا واختين لابي وام واما او اختين لابي وام
 او اختين لزوجا واختين لابي وام وولد لابي وام او اختين لزوجا فاصل كل مسئلة
 منها من ستة لما ذكرنا وكذا لو اختلف النصف بالثلث فقط لم يكن تركت زوجا واختين
 لابي وام فاصل كل مسئلة من ستة لان مخرج النصف اثنان ومخرج الثلث والثلثين
 ثلاثة وبينهما ما بينه فبسط احدى في الاخر حصل ستة وهو مخرجهما **واختلط الربع**
 من النوع الاول بكل الثاني لم يكن تركت زوجة واما واختين لابي وام واختين لام
 او اختلف بعض الثاني لم يكن تركت زوجة واما واختين لابي وام او اختين لزوجا
 واختين لام او اختين لابي وام وترك زوجة واحدة **فمن اثني عشر** لانها مائة من
 ضرب اثنين خمسة او ثلاثة في اربعة فتكون اصلها مائة كبت منه لان مخرج الربع
 من اربعة ومخرج الثاني من ستة وبينهما ما وافقه بالنصف فاذا ضربت نصف
 احدى في كامل الاخر تبلغ اثني عشر وايضا بين مخرج الربع ومخرج الثلث وهو ثلاثة
 مائة واذا ضربت كل احدى في الاخر تبلغ اثني عشر ايضا **واختلط الثمن من النوع**
الاول بكل النوع الثاني وبعضه **فمن اربعة وعشرين** لان مخرج الثمن من ثمانية
 ومخرج كل الثاني من ستة لئلا اخل مخرج الثلث والثلثين في مخرج السدس
 فسبق معنا مخرج الثمن ومخرج السدس وبينهما ما وافقه بالنصف فبسط نصف
 احدى في كامل الاخر يحصل اربعة وعشرون وصورة اختلف الثمن بكل الثاني
 كالوتر كائنا او على زيد بين ماله ولبكر ثلثيه واما السدس منه واجاز الابن
 ذلك فاصل المسئلة من اربعة وعشرين وتقول الى احد وثلاثين فزيد الثمن ثلاثة
 ولبكر الثلثان ستة عشر ولعمرو الثلث ثمانية واما السدس اربعة ومن امثلتها
 ايضا في الغرض فلا يتبين ان يسعون ضوا الله عنه وقد سبق الكلام عليها
 في القول فان قلت الثلثان اما لادم والامتنين من الاخوة والاخرات لا عند عدم
 الولد والثمن للزوج مع الولد كما عرفت فلا يجمع الثمن مع الثلث ضروري وحينئذ
 لا يصح قوله واذا اختلف الثمن بكل الثاني لكونه غير واقع عند الجمهور قلنا
 هذا القول على مذهب ابن مسعود لان المحرم عنه محجب بحجب نقصان كما ذكرنا

والحرم وثلاثة

رجال اكثر او نساء وبيح حكم كل من لم يبين حكم من هو ذكر وانثى فلا بد ان لا يجمع
الزعمان في شخص واحد وكيف يجمعان مصادرة وجعل التفسير بينهما الالة حتى
تبين سائر العلومات وقد يقع الاشتباه عند الولاية من وجهين احدهما
خروج البول من الاثنين والثاني بانعدامها وهو غاية الاشتباه فاذا وقع
الاشتباه بالعلم جهة فامره سبى على مباله فان بال من سبال الرجال فهو ذكر يعنى
حكم حكم الذكر في الميراث وغيره والاخر فرق ترايد وان بال من مبال النساء فهو
انثى يعنى حكمها كذلك والاخر بضعه ترايد وذلك لان النبى صلى الله عليه وسلم
سبى من مولود ولد في نوم ولد له الرجل وما للذة كيف يورث قال من حيث
يبول ومن على امثله وان البول من اى موضع كان دليل على انه هو العضو الاصلى والاخر
عائز له العيب لان المنفعة الاصلية للذكر خروج البول وروى عن ابي يوسف
انه سأل ابا حنيفة عن ميراث الحنفى فقال ابو حنيفة نزلت من حيث يبول
ابو يوسف فان بال منها جميعا قال الامام يعنى فيها التمسك قال ابو يوسف
فان بانها معا لم يثبت ولم يعلم من ايها يخرج البول ولا فقال الامام لا ادرى قال
ابو يوسف ومحمد بن يوسف الى اكثرها يبول لانها لالة قوة ذلك العضو من عضو
افضل ولان اكثر حكم الكلى فيثبت به الترجيح والامام ان كثر الخروج لا يدل
على القوة فربما تكون الزيادة لا تسليح الخروج في احدهما وحقيقه الاخر ولا الشئ
لا يرجح بالكثرة من جنسهم وقال ابو حنيفة رضوان الله عنه ما اخبره ابو يوسف
عمل رجل ايت قاضيا ليكل البول بالواقي وان خرج منها على السواء فهو مشكل
بلا اتفاق لعدم المرجح ثم ادخل الحنفى وخرجت له جلية او وصل الى النساء
او احتكم كما يستعمل الرجل وكان له ثدى مستوفى فهو رجل لان هذه الامور من علومات
الذكور وان ظهر له ثدى كثنى المرأة او نزل له لبن في ثديه او حاض او جبل
او استمر البول منه من الفرج فهو امرأة لانها من خصايش النساء وان لم يظهر
له شئ من هذه العلومات او تعارضت فهو حنفى مشكل لان كل واحد منهما دليل
على الانفراد فاذا اجتمع تعارضت فقبل لا اعتبار بمرءى ثدى وبنات الخصم
وقبل قول الحنفى فيما اخبر به من حيض او منى او سبال الى الرجال او النساء ولا
يقبل

ولا يقبل جوعه بعد ذلك لان يكذب به بطلان ما يقول انه رجل ثم تكذب فبذلك يترك
العمل بقوله السابق وابو حنيفة لم يقطع القول في ما نزل منها الحنفى من كل هذا
ما يرجع الى ذاته واما ما يتعلق باحكامه فهو نوعان احدهما ما يتعلق بالميراث
والثاني ما يتعلق بخير الميراث واما ما يتعلق بخير الميراث فلا اصل له ذلك ان يؤخذ
منه بالخطوط والاشئ في امور الدين وان لا يحكم بشئ حكم وفع الشك في ثبوت
وبرجح الحرم على البيع فيقوى بين الرجال والنساء فان غلبهم بعيد الصلاة من
عن يمينه ويساره ومن خلفه عذابه لاهو وان غلبهن يعنى النساء يعيدها
هو لاهن ويصلى بفساح ولو صلى بغيره يعيدها استسنا وبجاس فيها جالس سلاة
ويكره له لبس الحر والخلو والحلوة بلا حر من حركات او امرأة والمسافة بغيره
ايضا وبجسمه اذ لمات بالغا او مراها رجل او امرأة ولا يحضر غسل رجل ولا امرأة
ان كانا هقا وسبحي قمر ويدخل في هذه ذوحم محرر ويغسل اذا وضع على سريره
وفي الصلاة عليه يوضع الرجل مائل الى الامام ثم هو ثم هو في قبره جعل خلف الرجل
والمرأة خلفه كما في الصلاة ويجعل بينهما حاجر من تراب ويلصق في خمسة اوتار
وان قبله رجل بشهوة لم يفرق في امه حتى يستبين امره وهو كالغنى اذ لم يصل
امرأته وان لم ير من هقا قال ابو يوسف لا عمل له بلعاسه وقال محمد بن يوسف امرأة
وتتباع لها امرأة ملققة وان لم يكن له مال من بيت مال المسلمين ثم تتباع وترد اليه
وان قد فرج رجل فلاحد عليه كقاذف المحنونة لو قطع بين رجل وامرأة او قطع يد
رجل وامرأة فلا قصاص فيه ولو حلف بطلاقا وعقا ان كان اول ولد ولدته
غلاما لا يقع بولادة حنفى حتى يستبين امره ولو قال كل عبد او اسيرة الى حرم يعق
هو حتى يستبين امره ولو قال القولين يعق للثقتين به ولو اوصى في بطن
امرأة بالغ درهم ان كان ذكر او جسمانية ان كان انثى فولدت حنفى تعق جسمانية
وبوقفا الباقى فهو له وان اسر من الكفا او ارث لم يقتل بان قتل خطأ قال القول
قول القاتل وفي شرى السراحي ولو قتل انسان خطأ بوجده من عاقله القاتل
نصف دية ذكر ونصف دية انثى ان شرى عبدا او جده حنفى لا يظن له رجل
ولا امرأة ويصير الى الدعوى والانتكار كالوادى العيب بعد الموت ولو مات

يكون ثمانية واحمل على ذلك ربع وهو واحد يكون تسعة وهذا
 طريق اعتبار العول ثم ضرب من كان شئ من سهمين وربع سهم في الأربعة
 التي هو بقا الكسرة وهذا طريق اعتبار السهام فنصير الأربعة التسعة كل واحد
 سهم كما لا فتاح تسعة أيضا ومنها نصيب كان للذكر سهم بضرب في الأربعة
 بالأربعة وكان للأنثى نصف سهم بضرب في الأربعة بالثلاثين لأن ضرب الكسور
 بطريق الأضاف كما هو مقرر في كتاب الحساب ولا يخفى ذلك على أهل الألباب وكان
 الخلق ثلاثة أرباع سهم بضرب ذلك في الأربعة بثلاثة ما ذكرنا من جواز أن يخرج
 هذا من وجه آخر يقال للأربع سهمان والثلث سهم والخنثى نصف السهمين
 وهو سهم ونصف سهم فالتقسيم بالتساوي فمجموع الأضباع يخرج النصف
 وهو ثلثان تبلغ تسعة ثم يفرق من كان له شئ من الأربعة والنصف في الاثنين
 فيحصل للأربع أربعة أسهم والثلث سهمان والخنثى ثلاثة أسهم وذلك لأن
 يوسف رحمه الله اعتبر السهام والعول كما تقدم وقال محمد رحمه الله يأخذ الخلق
 في هذه المسئلة خمسة المالان كان ذكر أو ربع المالان كان أنثى لأنه ان كان ذكرا
 تأخذ الثلث واحدا والمالان اثنين والخنثى اثنين فالمسئلة من خمسة وان كان
 أنثى تأخذ واحدا فالمسئلة من أربعة فيأخذ الخلق نصف السهمين وذلك خمس ومن
 أن كان نصف الخمس خمس ونصف الربع ثمن نصيب المجموع خمساً وثماناً باعتبار المالين
 أو حالة الذكورة وحالة الأنوثة ثم تنظر بين مسئلتك المذكورة والأنوثة في ثلاثة
 أحوال من الاستقامة والموافقة والمباينة فخط ذلك فربما بينا مباينة
 فنضرب بأحد المسئلتين وهي الأربعة في الأخرى وهي الخمسة تبلغ عشرين ثم نضرب
 العشرين في الخلق الخلق أعواد الذكورة والأنوثة وهما اثنان إذا كان الخلق واحداً فبلغ
 أربعين ومنها نصيب أو نقول إذا كان الخلق خمساً وثماناً فعدد أصحها يكون
 له هذا الكسر ثم نضرب الخلق في الخمس فخرج الثمن لتباينها صار الحاصل أربعين
 ومنها نصيب ثم كان له شئ من مسئلة الذكور وهي الخمسة يضرب في جميع مسئلة
 الأنوثة وهي الأربعة ومن له شئ من مسئلة الذكور والساكن بينهما وكانت
 للأربع منها سهمان فيضربان مرة في الأربعة ومرة في الخمسة فصار له ثمانية عشر

في المسئلة
 في المسئلة
 في المسئلة

وكان للثلاث منها سهم فيضرب مرة في الأربعة ومرة في الخمسة فصار لها تسعة وكان الخلق
 سهمان من مسئلة الذكور فيضربان في الأربعة تبلغ ثمانية وهو خمس الأربعين وكان
 لهم مسئلة الأنوثة سهم بضرب في الخمسة يصير خمسة وهو ثمن الأربعين ثم نجعلها
 الأضباع صادرة ربعين فان قلت نصيب الخلق ههنا وهو ثلاثون عشر ليس بنصف
 النصيبين وهو ظاهر فليفتحه هذا الخلق على هذا الشعي فقلت لا تسلم الفة
 ليس بنصف النصيبين لأنه على توجيه محمد خمس وعشرون فظهر ان ثلاثة عشر خمس
 والخمس الأربعين غاية ما في الباب انها ليست بنصف النصيبين على توجيه أبي حنيفة
 اما على توجيه محمد فهو نصف النصيبين فلا يرد ما ذكرتم وطريق معرفة التقاوت
 بين ما أعطى أبو يوسف وبين ما أعطى محمد الخلق هو ان يضرب ما أخذ الخلق من نصيب
 محمد في نصيب أبي يوسف أو فقهه ثم يفرق ما أخذ الخلق من نصيب أبي يوسف في نصيب
 محمد أو فقهه ثم ينظر ما بين الحاصلين وكان له من نصيب أبي يوسف ثلاثة عشر
 في الأربعين تبلغ مائة وعشرين وكان له من نصيب محمد ثلاثة عشر بضرب في تسعة
 تبلغ مائة وسبعة عشر فالتقاوت بينهما ثلاثة أسهم وهو ما بين الحاصلين
 المذكورين فصار ما أعطى له محمد أقل مما أعطى له أبو يوسف وقال شمس الأمانة
 السرخسي خرج محمد قول الشعبي ولم يأخذه ثم اعلم ان ضرب أحدى المسئلتين
 في الأخرى وضرب جميع ما كان لشخص من أحدى المسئلتين في جميع الأخرى على تقدير
 المباينة بين المسئلتين اما ان كان بينهما موافقة فيضرب وفق أحديهما في الأخرى
 ويضرب أحداً في الثانية ثم يفرق جميع ما لكل شخص من أحدى المسئلتين في وقت
 الأخرى وذلك بين بعد احاطتك بما سبق وهذا كله اذا ورث الخلق في الحالين لا
 انه رث في حال فانه لا يدفع اليد شئ حتى يظهر امره أو يبلغ فيضطلم مع بقا الورثة
 ما لا يتفق وروى عن أبي حنيفة انه اذا بلغ ولا يبقى مثلاً طاهراً وغالباً لم يظهر
 له أحدى العلامتين كمره اذا ظهر امره بعد البلوغ يسترد من الورثة ما أخذوا
 من نصيبه وقد لا يكون الخلق مثلاً في حكم الميراث بل يكون هو الوارث وحده
 أو يكون من الورثة معه زوج أو زوجة لا يأخذ كل المال بعينه بالعرض
 وبعضه بالود وبالنصيب وكذا اذا الخلق ولداً لا يكون مثلاً فيه بالاجماع

15

طالب

24

أربعة وألوانها ان تنقسم السهام على طائفتين واحدة لكن بين سهامهم ورووسهم
 موافقة يدعيه بقوله **وان وافق سهامهم المنقسم عليهم عددهم فاضرب وفق**
عددهم في اصل المسئلة والحاصل من الضرب هو الصحيح والخطئ وذلك كما مرارة فاسته
اجرة لادوام اولها اصل المسئلة من اربعة للزارة الرابع واحد والباقي في الباقي
 وهو ثلاثة لا يستقيم على عددهم ورووسهم وهو ستة لكن بينه ما موافقة بالثلث فاضرب
 ذلك بروسهم وهو اثنان في اصل المسئلة يبلغ ثمانية منها اربعة للزارة واحد
 واثنين باثنين والباقي ثلاثة في اثنين والباقي ثلاثة في اثنين يستقيم لكل واحد
 منهم واحد فلو كانت المسئلة عايلة فاضرب فيها وعوضا كروحي وايون يست
 كروحيات اصلها من اثنى عشر وعالت الى خمسة عشر وانقسم سهام الاخوان
 عليهم وبين سهامين ورووسهم موافقة بالنصف فردنا عدد روسهم
 بالنصف وهو ثلاثة ضربناه في اصل المسئلة تبع عددها بلغ خمسة واربعين
 ومنها تضع للزارة في ثلاثة بتسعة وللایون اربعة في ثلاثة باثنى عشر
 لكل واحد ستة وللبنات ثمانية في ثلاثة باربعة وعشرين لكل واحدة اربعة
 تنبيه اذا كان الكسر على فريق واحد كان لكل واحد منهم بعد الصحيح سهام
 جملة ذلك الفريق في صورة المداينة او وفقها في صورة الخوافة ولكل سهم
 ولكل سهم جزء السهم ثم لما فرغ من النظر بين السهام والروس شرع في النظر
 بين الروس والروس على اربعة اصول وهو اما ان تبدأ فلا او تبدأ اخلا او يتوافقا
 او يتباينان على الاول بقوله **وان انقسم سهامهم فربهم من الزودة او اكثر**
 من فربهم وغايتهم في المرافعة اربع فرق بلا استقراء **الثام** **وقتا**
اعداد روسهم اي روس المنقسم عليهم كالثنين واثنين وثلاثة وثلاثة
وقتا اعداد روسهم اي روس المنقسم عليهم كالثنين واثنين وثلاثة
 وثلاثة في غير ذلك فاضرب اعداد المتماثلة في اصل تلك المسئلة فما بلغ
 منه تضع المسئلة بذلك **ثلاث ثقات وثلاث اعام** لادوام اولها اصل
 المسئلة من ثلاثة للبنات اثنان لا يستقيم عليهن ولا يوافقان ولا اعام
 واحد لا يستقيم عليهم ولا يوافقهم فنظرنا بين روس الفريقين فلم نجد الا
 المتماثلة

٨١ فلم نجد المتماثلة فالتفتنا باحد الاعداد وهو ثلاثة ثم ضربناه في اصل المسئلة ٨١
 وهو ثلاثة بلغ تسعة ومنها تضع كان للبنات اثنان يضربان في ثلاثة يست
 لكل واحدة اثنان وكان للاعام واحد يضرب في ثلاثة بثلاثة لكل واحد سهم
 ثم نبه على الثاني بقوله **وان تداخلت الاعداد المنقسم عليهم سهامهم** في بعض
 كذا في اثنى عشر فاضرب اكثرها كالاثنى عشر في اصل تلك المسئلة
 فما بلغ منه تضع ذلك كاربعة وروجات وثلاث حلات واثنى عشر عما
 لا يوين اولها اصل المسئلة من اثنى عشر للزوجة ثلاثة لا يستقيم عليهم
 ولا يوافقها والجدات سهام لا يستقيم عليهن ولا يوافقها وللأعام
 الباقي وهو سبعة لا يستقيم عليهم ولا يوافقها فقد وقع الكسر على ثلاث فرق
 ثم نظرنا بين الروس والروس فوجدنا اعدادهم متداخلة في بعض فقرنا اكثرها
 وهو اثنى عشر في اصل المسئلة بلغت ما يوزع اربعة واربعين ومنها تضع
 للزوجة ثلاثة مضروبة في اثنى عشر ستة وثلاثين لكل واحدة تسعة
 والجدات اثنان في اثنى عشر اربعة وعشرين لكل واحدة اثنى عشر وللأعام
 سبعة في اثنى عشر اربعة وثلاثين لكل واحد سبعة ثم نبه على الثالث بقوله
وان وافق بعض الاعداد المنقسم عليهم سهامهم بعضا مجردا فاضرب
وفق اخذها اي الاعداد المتوافقة في جميع العدد الثاني واضرب المبلغ
 الحاصل من الضرب ببلغ في وفق العدد الثالث ان وافق المبلغ العدد الثالث
والاى وان لم يوافق ففي جمعة او جميع الثالث واضرب المبلغ الثاني في العدد
 الرابع كذلك في وفقة ان وافق اثنى عشر ان لم يوافق ونبه المقتض من
 ضرب الروس بعضها في بعض ان في وفقة جزء السهم في ضرب الحاصل بعد عام
 الضرب فهو نصيب تلك المسئلة وذلك كاربعة وروجات وخمس عشر جد
وقتا في عشر بنتا لادوام اولها اصلها من اربعة وعشرين للزوجة
 ثلاثة لا يستقيم عليهم ولا يوافق والجدات اربعة لا يستقيم عليهم ولا يوافق
 ايضا للبنات ستة عشر لا يستقيم عليهم ولكن يوافقان بالنصف فترجع
 روسهم الى النصف وهو تسعة وللأعام الباقي وهو واحد لا يستقيم عليهم

بالعام
 في اصل المسئلة
 في راس السهم
 في راس الضرب
 في المبلغ بعد الضرب

ولا توافق في مائة عدد الروس أربعة وخمسة عشر وتسعة وستة وبين التسعة
 والستة مائة بالثلث فاضرب ثلث أحدها في كامل الآخر يكن ثمانية عشر بينها
 وبين الخمسة عشر مائة بالثلث أيضا فاضرب ثلث أحدها في كامل الآخر يكن
 تسعين بينهما وبين الأربعة مائة بالثلث فاضرب ثلث أحدها في جميع الآخر يكن
 مائة وثلاثين وهو جزء السهم اضر به في أصل المسئلة يكن الماثل أربعة آلاف وثلاثمائة
 وعشرين ومنها يقع ثم من له شيء من الأصل اخذته مائة وبألف جزء السهم كان للزوجات
 ثلاثة مائة في مائة وثلاثين بمائة وأربعين لكل واحدة مائة وخمسة وثلاثون
 والمخدرات أربعة مائة مائة في مائة وثلاثين تبلغ سبع مائة وعشرين لكل واحدة ثمانية
 وأربعون والبنات ستة عشر مائة في مائة وثلاثين يكن اثنين وثلاثمائة
 وثلاثون لكل واحدة مائة وستون والامام واحد في مائة وثلاثين لا يزيد لكل واحد
 ثلاثون مائة من الرابيع بقوله وان تمايئت الاعداد المتكسر عليهم سهاهم
 فاضرب كل واحد في جميع العدد الثاني ثم اضر في المبلغ الماثل من الرابيع ثم اضر في
 جميع العدد الثالث ثم اضر في المبلغ الثاني في جميع العدد الرابع ثم اضر في الماثل
 من الرابيع وهو جزء السهم في أصل تلك المسئلة فما كان فهو التصحيح وذلك
 كما رأيتين وعشرين ثمانية وستة مائة في أصل الماثل والامام اولاً أصل المسئلة
 من أربعة وعشرين للمراتين ثلاثة لا تستقيم عليهما ولا توافق والبنات ستة
 عشر لا تستقيم عليهن ولكن توافق بالثمن فتخرج رؤسهن إلى خمسة والمخدرات
 أربعة لا تستقيم عليهن ولكن توافق بالثمن أيضا فتخرج رؤسهن إلى ثلاثة
 والامام سهم لا تستقيم عليهم ولا توافق فصارت الاعداد هنا ثمانية وخمسة
 وثلاثة وسبعة كلها ثمانية بعضها فاضرب اثنين في خمسة عشرة اضر في
 المبلغ في ثلاثة يكن ثلاثين اضر في الثلاثين في سبعة يكن مائتين وعشرة وهو
 جزء السهم اضر به في أصل المسئلة يبلغ خمسة آلاف وأربعين منها ثلث المسئلة
 ثم من الشيء من أصل المسئلة اخذته مائة وبألف في ما ضرب في المسئلة كان للمراتين
 ثلاثة مائة مائة في مائة وعشرين بمائة وثلاثين لكل واحد ثمانية وخمسة
 عشر والبنات ستة عشر مائة في مائة وثلاثين وعشرين بثلاثة آلاف وثلاثمائة

وستبين

وستبين لكل واحد ثلث مائة تسعة وثلاثون والمخدرات أربعة عشر مائة في مائتين ٨٢
 وعشرة تبلغ ثمانية وأربعين لكل واحد مائة وأربعون والامام واحد في
 مائتين وعشرة لا يزيد لكل واحد مائة وخمسة وان كانت المسئلة التي طلب
 تفصيلها عابدة ازيد على الخرج من اجزائه فاضرب ما ضربته في الأصل
 بالرجوع في المسائل المتقدمة فجد مع القول كذا في المتن وهو الصواب لحرم علاوة
في القول كانه أصل المسئلة في جميع ذلك من الأصول السبعة المتقدمة مثال العالمة
 زوج وحسن اخوات لاب وام اولاد فالمسئلة من ستة للزوج النصف ثلاثة
 وللأخوات الثلثان أربعة فعالت المسئلة إلى سبعة نصيب الزوج مستقيم
 عليه ونصيب الأخوات متكسر عليهم وبين سهاهم من رؤسهن مائة
 فاضرب ثمانية عدد رؤس الأخوات وهو خمسة في أصل المسئلة وعوطها وهو سبعة
 خمسة وثلاثين منها ثلث المسئلة وعوطها وهو سبعة صار خمسة وثلاثين منها
 ثلث المسئلة كان للزوج ثلاثة مائة مائة في مائة وعشرين لكل اربعة فان
 حوله وكان للأخوات الخمس اربعة مائة مائة في مائة وعشرين لكل اربعة فان
 قلت ينبغي ان تكون الأصول ثمانية اربعة بين السهام والروس وأربعة بين
 الروس فالروس قلت لما اعتبر المداخلة بين عدد الروس والسهام صار في الأصول
 سبعة كما تقدم لأن السهام والروس اما ان يتساويا ولا فان يتساويا سمى
 استقامة هذا ومماثلة هناك ان لم يتساويا فان كان الأكثر سهاها فان انقسمت
 على الروس سبعة مائة سمى استقامة هذا ومماثلة هناك وان لم تنقسم
 فاما ان يكون بينهما وفق ولا فان كان وفق سمى وافقه والافاضلة وان كان
 الأكثر رؤسا فان وقع بينهما وفق سمى وافقه والافاضلة وقد أخذت المداخلة
 هناك في الواقعة هذا ويجاب بعبارة أخرى في مفاها ذلك وهو ان يقال
 ان المداخلة المداخلة المداخلة المداخلة ان لم تنقسم السهام عليهم والى الماثل
 ان انقسمت للمداخلة المداخلة المداخلة المداخلة ان لم تنقسم السهام عليهم والى الماثل
 للزوج الربع سهم واحد يبقى ثلاثة مائة بين الاثنين والبنات المذكورين حفظ
 الاثنين ثلثه لا تستقيم على ستة ولكن توافقها بالثلث في عدد الروس

والحد

الى وقعة وهو اثنان ونظرهما في اصل المسئلة فبلغ ثمانية منها فصح المسئلة كان الفرق
 بينهم من بينه وبينها في اصل المسئلة وهو اثنان جدا واثنين اعطيتاه ذلك والبقاء
 ستة تنقسم عليهم وثلاثة الثاني يتان والاول اصل المسئلة من ستة سدس للابن وسدس
 للام وثلاثة اربعة للبنتين وهي مقسمة عليهما فيكون بين السهام والرفق
 مماثلة للثلاثة فتكون الاصول الخمسة اليها سبعة فقط كما تقرر تنبيه
 ولا يتاخر هنا في مسائل الفرائض ان يكون كل نصف من الاضاف الاربعة التي يقع الكسر
 عليها في اربعة سهام من اصل المسئلة لانه لا بد ان تكون النواجات من الاضاف
 الاربعة وسهامها اما الاربعة من اصل اثنى عشر واما الثلث من اصل اربعة عشر
 فسهامها من ثلثه على التقديرين فان كان ثلثا فاضاهم من مقسمة سبعمائة
 كما لو كانت واحدة وان كان ثلثين او اربعين فاضاهم سبعمائة في الحالتين فثبت عدم
 الموافقة في الزوجات فمقطعت هذه من الحالات الخمس واعلم انه لا يقع الكسر على اكثر
 من اربع طوائف بل الإشقراء وقد ذكرناه انما اريد اعلم **فصل** معرفة التماثل
 والاختلاف والتوافق والتباين بين العددين وفي معرفة نصيب كل فريق من الورثة
 وكل فرد من ذلك الفريق وفي معرفة قسمة التركة بين الورثة والعزاء وفي معرفة
 النكاح وهذا الفصل كالمقدمة لطريق تصحيح المسائل وتوطئة له حتى تنقسم
 على المستحقين من غير كسر فانه معرفة التقسيم موقوفة على معرفة هذا الفصل
 وفان بدت فان صح المسئلة من اقل عدد يمكن فكان ينبغي تقديمه على الفصل الذي
 قبله لكنه تبع في ذلك صاحب المختار والتنسيق بين الاعداد كالنسب بين الكلمات
 الاربعة لان العددين اما ان يتساويا او لا فان تساويا فهي اتمثالان وان لم
 يتساويا فاما ان يكون الاقل مضيقا للاكثر او لا فان كان مضيقا **فصل** مستداخلان
 وان لم يكن مضيقا فاما ان يقينهما عدد ثالث او لا فان كان فهما متساويان
 وان لم يكن مضيقا فهما متباينان فعلم من ذلك ان كل عددين لا بد ان يكون بينهما
 نسبة من الاقسام الاربعة **المسئلة** في شرعي المصنف في تلك الاقسام
 وبما فيها فقال **تماثل العددين** عبارة عن كون **احدهما مساويا للعدد الاخر**
 في الكمية **كالثلاثة والثلثة والاربعة والاربعة** وهكذا على التساوي

لان

لان التماثل انما يتحقق بين المتماثلين وهذا هو القسم الاول من الاربعة ٨٢
 ثم نبيه على القسم الثاني بقوله **وتماثلها** اي العددين المختلفين يعرف
 بان تطرح العدد الاقل منهما من العدد الاكثر منهما مبرتين او **كسر**
 من مرتين فيبينه بالطرح ان كان متداخليا او نقول يعرف تماثلها
 بطريق ثاني وهو ان تقسم العدد الاكثر منها على العدد الاقل منهما فيقسم
 ذلك الاكثر على الاقل فتسمى **مصححة** بلا كسر كالمحسنة والاربعة مع العشرين
 فانك اذا قسمت العشرين العشرين اربع مرات او الاربعة خمس مرات فثبتت
 العشرين بذلك واذا قسمت العشرين على الخمسة تنقسم اربعة اقسام **مصححة**
 واذا قسمتها ايضا على الاربعة تنقسم خمسة اقسام **مصححة** فذلك دليل على التماثل
 ولما قيد بقوله قسمه صحبة احتراز عن التوافق والتباين لان الانقسام
 الواقع فيما مع الكسرة ونقول يعرف ذلك بطريق ثالث وهو ان يقال بتداخل العددين
 المختلفين عبارة عن ان يكون العدد الاقل جزءا للعدد الاكثر كالثلاثة
 والستة او الثلاثة والستة فان الثلاثة مضاعفة الستة وثلاث السبعة فتكون
 جزءا لها لكن بشرطه الجزوان لا يكون اكثر من النصف ههنا ولما قيل ان يقول
 هذا التعريف صادقا على المتوافقين كالاربعة والعشرة لان الاربعة جزء العشرة
 لانها خمسها وعلى المتباينين كالثلاثة والخمسة لانها ثلاثة اقسامها
 فجزءها **العلم** ان يقال المراد ان يكون الاقل جزءا واحدا من الاكثر غير مكرر
 فانه قد ذكر حديثا ونقول يعرف ذلك بطريق رابع وهو ان يقال بتداخل العددين
 المختلفين عبارة عن ان لو زيد على العدد الاقل مثل العدد الاقل مرة
 او اكثر يصير للعدد الاقل مساويا للعدد الاكثر كالثلاثة والستة فانه
 لو زيد على الثلاثة مثلها مضاعفة ستها وهي تساوي الستة الاخرى وكلاهما
 والتماثل فانه لو زيد على الاثنين مثلها ثلاث مرات لتساويا ولما قيل
 ان يقول فيلزم ان يكون الواحد مع اي عدد كان متداخليا لصديق هذا
 التعريف عليها وذلك باطل لان المعتبر بين الواحد وغيره من الاعداد التباين
 والجزء عن ذلك ان الواحد خرج عن التعريف بقولنا عددين لانه ليس بعدد

الخمس

حل

معرفة نصيب كل فريق من الثروة نصيب كل واحد من الفريق فقال **وان اردت**
 بعد تقسيم المسئلة بين الفريقين **كل واحد من الفريقين** نصيب كل فريق منهم **من القصب**
 الذي تحت منه المسئلة **فاضرب ما كان له** اي ذلك الفريق **من اصل تلك المسئلة**
 المضروبة فيما ضربته في **اصل تلك المسئلة** قبل التقسيم وهو المسمى جزو السهم
فما خرج بالضرب فهو نصيبه اي نصيب ذلك الفريق كل من بنات وثلاث حداث
 وعثمان فالمسئلة بين الثلاثة هي اربعة للبنات والسدس وهو واحد للجدات
 وما بقي وهو واحد للعمين وبين سهامهم وروسمهم جميعا مائة وكذا لك بين
 رؤسهم وضربا عدد رؤس البنات في عدد رؤس الجدات صار خمسة عشر
 ضربا هاهنا عدد رؤس الانعام وهما اثنان صار ثلاثين وهو جزو السهم ضربا
 الثلاثين في اصل المسئلة هو ستة صار مائة وثلاثين ومنها انصحب المسئلة فاذا
 اردت ان تعرف نصيب البنات من ذلك ضربت نصيبهن من اصل المسئلة فيما ضربته
 في اصل المسئلة وهو ثلاثون حصل مائة وعشرون وهو نصيبهن وكذلك ضرب
 نصيب الجدات من اصل المسئلة وهو واحد في المضروب يحصل ثلاثون وهو نصيبهن
 وكذلك ضرب نصيب العمين من اصل المسئلة وهو واحد في المضروب يحصل ثلاثون
 ايضا وهولها نصيبها واذا اردت ان تعرف نصيب كل واحد من احاد كل فريق
 من القصب فاضرب ما كان له من اصل تلك المسئلة المروضة فيما ضربته في اصل
 المسئلة فما خرج بالضرب فهو نصيبه كذلك تعرف من ذلك الفريق وهذا هو مراد
 المصنف بقوله **وكذا العمل في معرفة نصيب كل فرد** من احاد اي فريق اردت
 وطريق معرفة نصيب كل فرد من اصل المسئلة بان تقسم ما كان لكل فريق من
 اصل المسئلة على عدد رؤس ذلك الفريق فيما مضروبه لجزء من القصب شق صحيح
 او مكسر ثم اضرب الخارج من القسمة فيما ضربته في اصل المسئلة فالخامس نصيب
 كل واحد من احاد ذلك الفريق فاذا اردت ان تعرف نصيب كل واحد من البنات
 الخمسة في المسئلة المروضة فاضرب ما كان له من اصل المسئلة وهو اربعة
 على عدد رؤسهن وهو خمسة فيخرج بالقسمة اربعة اخماس واحد ثم اضرب
 الخارج من القسمة في المضروب وهو ثلاثون صار اربعة اخماس ثلاثين يعني
 اربعة

صواب
 ومطابق

اربعة وعشرين وهو نصيب كل واحد من البنات من مائة وعشرين اي نصيبهن ٨٥
 من القصب واذا اردت ان تعرف نصيب كل واحد من الجدات في هذه المسئلة
 فاقسم ما كان له من اصل المسئلة وهو واحد على عدد رؤسهن وهو ثلاثة فيخرج
 من القسمة ثلث واحد ثم اضرب الخارج من القسمة في ثلاثين صار ثلث ثلاثين يعني
 عشرة وهو نصيب كل واحد من الجدات من ثلاثين اي من نصيبهن من القصب واذا
 اردت ان تعرف نصيب كل واحد من العمين في هذه المسئلة فاضرب ما كان له من اصل
 المسئلة وهو واحد على ما يخرج من القسمة نصف واحد ثم اضرب الخارج من القسمة
 في ثلاثين صار نصف ثلاثين يعني خمسة عشر وهو نصيب كل واحد من العمين
 من ثلاثين اي من نصيبها من القصب وجه آخر في طريق معرفة نصيب كل فرد
 من احاد الفريق وهو ان تقسم المضروب على اي فريق اردت فيخرج بالضرورة من
 القسمة شق صحيح او مكسر ثم اضرب الخارج في نصيب الفريق الذي قسمت عليه
 المضروب من اصل المسئلة فالخامس نصيب كل واحد من احاد ذلك الفريق فاذا اردت
 المضروب في المسئلة المذكورة وهو ثلاثون على عدد رؤس البنات وهو خمسة
 يخرج من القسمة ستة ثم ضربت الخارج من القسمة في نصيب البنات من اصل
 المسئلة وهو اربعة صار اربعة وعشرين وهو نصيب كل واحد من البنات
 من مائة وعشرين واذا قسمت المضروب على عدد رؤس الجدات وهو ثلاثة
 يخرج من القسمة عشرة ثم ضربت الخارج من القسمة في نصيبهن من اصل المسئلة وهو واحد
 صار عشرة وهو نصيب كل واحد من الجدات من ثلاثين واذا قسمت المضروب
 على العمين يخرج من القسمة خمسة عشر ثم ضربت الخارج في الواحد الذي هو نصيبهما
 من اصل المسئلة صار خمسة عشر وهو نصيب كل واحد من العمين من ثلاثين
 وجه آخر في طريق معرفة نصيب كل واحد من احاد كل فريق وهو طريق النسبة
 وهو الاوضح لا يشتغل هذا الوجه عن الضرب وقد قيل من ملك النسبة ملك
 الحساب الذي اشار المصنف اليه بقوله **وان شئت فاضرب سهام كل فريق**
 من الثروة في اصل تلك المسئلة الى عدد رؤسهم ثم اخرج اعطى مثل
 تلك النسبة لكل فرد منهم من ذلك الفريق فاذا انشبت سهام القصب من اصل

القصر
 اعسر
 وكانت النسبة
 ولكن في العمل بالسير
 فكون العمل بالسير
 وذلك الطريق هو صح

في
 العدد

في كل واحد من هذه الأقسام

سئلنا المذکور في هذه الأقسام أربعة أقسام يمكن أن يكون فيها من قبيل على كل واحد منهم بمثل تلك النسب من المصروف وهو أربعة أقسام ثلاثة اثنين اثنين أربعة وعشرين وإذا نسبت سهام لحدان من أصل المسئلة فهو ثلاثة اثنين يمكن تلكا فيعمل على كل واحد منهم تلك النسب من المصروف وهو ثلاث ثلاثين اثنين عشرة وإذا نسبت سهام العامين من أصل المسئلة اليهما يكون نصفا فيعمل على كل واحد منهما بمثل تلك النسب من المصروف وهو نصف ثلاثين اثنين خمسة عشر فهذا الأربعين معرفة كل نصيب كل فرد من أجاد الفرق بالطرق الثلاثة وكثرة المرات لتيسير العمل فأعمل على ما هو مفضل من الطرق نصيبا شافيا لله تعالى ثم شريعت المصنف رحمه الله في بيان طريق قسمه التركة بين الورثة أو الغرماء وبعد نصيب المسئلة وتقدر من النصيب فقال **وان اردت قسمه التركة بين الورثة أو الغرماء** أو الوارثين أو مضاف قسمه التركة بين الورثة وقسمه التركة بين الغرماء لأن قسم التركة بين الورثة والغرماء على سبيل الجمع تقدم الغرماء على قسمه الوارثين كما هو مقررة أول الكتاب حكما من الغرماء الوهاب وهذه هي المخرج المقصودة بالذات وما سبق من تأصيل أو تصحيح ومقدما تماما واحتمالها من اختصاصها وغيره فهو مسألة لتقسيم التركات ومداها على العلم بأن نسبة ما لكل من الورثة من المسئلة إلى المسئلة كنسبة ماله من التركة إلى التركة فهذه أربعة أعداد متساوية نسبة الأولى والثاني كنسبة الثالث إلى الرابع ونسبة نسبة هذه أربعة متفصلة وكلا أربعة أعداد كذلك إذا اجهل واحد منها في استخراج خمسة أو حده مشهورة في كتب الحساب وأنا أبينها لك في قسمه التركة وأشهرها أن تنظر إن كان المجهول أحد الطرفين فاقسم مسط الوسطين فاقسم مسط الطرفين على الوسط المعلوم فخرج المجهول فالجواب الأول نصيب الوارث من المسئلة والعدد والثاني المسئلة والثالث ما يخصه من التركة والرابع جملة التركة فالمجهول الثالث وسادس ذلك في قسمه التركة إن شاء الله تعالى فاعلم إن التركة إما أن تكون مقسمة على النصيب أو المسئلة فتمت صحتها أولا فإن كانت مقسمة فيها على الورث أو المسئلة فإن لم تكن مقسمة على النصيب أو المسئلة فتمت

نصيب

في كل واحد من هذه الأقسام

صحيح

صحيح وأردت نصيب كل وارث من جميع التركة فانظر بين النصيب والترك في ثلاثة احوال ٨٦ فان كان بينهما استقامة بينهما أولا فان كان بينهما حصة لجزء وما فاضل سهام كل وارث من النصيب في وفق التركة فتمت المبلغ الحاصل من النصيب على وفق النصيب لانه الوسط المعلوم فخرج بالسمة فهو نصيبه للوارث من جملة التركة لانه الوسط المجهول كخرج واخوين لام واخوين لاب وأما أصل المسئلة من ستة وتقول الخ تسعة والتركة ستون دينار أو بين التسعة التي هي المسألة وبين الستين التي هي التركة بموافقة بالثلاث فتمت نصيب كل وارث منهم إلى المسئلة بعونها كنسبة ما يخصه من الستين إليها فخرج من التسعة ثلاثة وللأخوين لأم اثنتان وللأخيتين لأم ولام أو لأم أربعة فاضل سهام الزوج وهو ثلاثة في وفق التركة وهو عشرون يمكن ستمين ثم اقسم الستين على وفق النصيب وهو ثلاثة لجزء عشرون وبه من التركة ففاضل سهام أحد الأخوين من الأربعة واحد في وفق التركة وهو عشرون يمكن ستمين ثم اقسم العشرين على ثلاثة وهو وفق النصيب فخرج ستة وثلاثان فمؤله من التركة ولا فيه مثله ذلك ففاضل سهام أحد الأخوين من الأب وهو اثنتان في وفق التركة وهو عشرون يمكن أربعين أقسمها على وفق النصيب وهو ثلاثة لجزء ثلاثة عشر وثلاث فمؤلهما ولاختها مثل ذلك بهن الأربعة وفق التركة بطريق الجدول

الورثة	٤	٦	٣
زوج	٣	٢٠	٠
أخ لام	١	٠	٢٠
أخ لام	١	٠	٢٠
أخت	٢	١٣	١٠
أخت	٢	١٣	١٠

المجموع كخرج وام واخت لأبوين فاضل المسئلة من ستة وتقول إلى ثمانية

العدد

والتركة تسعة وثمانين وبين التركة والقصص مائة فاضرب سهام الزوج وهي
 ثلاثة في جميع التركة وهو تسعة يكون عشرة فيقسم فلكل من القصص
 وهو ثمانية يخرج ثلاثة وثلاثة ثمان وللأخت مثله وللأم اثنتان أخريهما في التركة
 يبلغ ثمانية عشر فاقسم فلكل على القصص يخرج اثنتان وربع يهدن الصور بطريق الجوز
 يبلغ ثمانية عشر فاقسم فلكل على القصص يخرج اثنتان وربع يهدن الصور بطريق الجوز
الملة التركة المزرعة وان شئت بطريق القسم وهو ان
 الورثة

زوج	٣	٣	٣	٣٧
أه	٣	٣	٣	١٨
الأبوين	٣	٣	٣	٣٧

 سهام كل وارث في الخارج بالقسمة
 يحصل حصه ذلك الوارث من التركة في
 الصور بين اعنى المواقعة والمباينة
 كوفي وام واختلاف والتركة المربعون ديناراً فاصل المسئلة من ستة وتقول الى
 ثمانية فاقسم الامربعين على ثمانية يخرج لكل سهم خمسة ثم اضرب سهام الزوج هي
 ثلاثة في خمسة يكن خمسة عشر فوله وللأخت مثله وللأم سهمان أخريهما في خمسة
 يبلغ عشرة فوله وان شئت قسمت القصص على التركة واحفظ الخارج با بالقسمة
 ثم اقسم نصيب كل وارث من المسئلة على الخارج با بالقسم يخرج نصيبه من التركة
 في المثال المذكور اقسم الثمانية على الأربعين يخرج خمس اقسم عليه ثلاثة
 الزوج بعد بسطها من جنس كسر المقسوم عليه بان تضرب المقسوم في مقام
 المقسوم عليه ثم يبلغ اقسمه على بسط المقسوم عليه يخرج له خمسة عشر وللأخت
 مثله وللأم سهمان اقسم ذلك على الخمس كالجوز لها عشرة وان شئت فاقسم القصص
 على نصيب كل وارث من المسئلة واحفظ الخارج با بالقسمة ثم اقسم التركة على خارج القسمة
 المحفوظ يخرج له حصه ففي المثال اقسم الثمانية على ثلاثة الزوج يخرج اثنتان
 وثلاثان اقسم عليه الأربعين بعد بسط المقسوم والمقسوم عليه يحصل
 خمسة عشر وللأخت كذلك وللأم سهمان اقسم عليهم الثمانية يخرج اثريبعة
 اقسم عليها الأربعين يخرج لها عشرة وان شئت بطريق النسبة وهو ان تنسب
 سهام كل وارث من المسئلة اليها ثم تعطيها بمثل تلك النسبة من التركة كزوجي
 وام وأخوين لام وأختين لاب والتركة ثمانون ديناراً فاصل المسئلة من ستة
 وتقول

طريق
 نصيب
 التركة

عرفت

وتقول الى عشرة فاقسم سهام الزوج وهو ثلاثة الى المسئلة بتدويرها ثلاثة فاقسم
 الفريضة اعطه ثلاثة اعش والتركه يكون أربعة وعشرين ديناراً فوله ثم انسب
 سهم الام وهو واحد من العشرة جد عشر الفريضة اعطها عشرة التركة وهو
 ثمانية ونصيبها وكل في الام مثل ذلك فلكل اخص لهما سهمان ونسبتهما الى المسئلة
 خمس فلهما خمس التركة وهو ستة عشر ثم اجمع الحصص يبلغ ثمانية وهذا الوجه
 الخامس اعلم من الأربعة التي قبله لانه يعمل به فيما يقبل القسمة وفيما لا يقبلها
 كعدد وغو من الحيوانات والعقارات او الاراضي وغيرها ولا يوجد التي قبله
 لا تكون الا فيما يقبل القسمة وهو اجزاء متناهية كالفرد كذا قال ابن الهيثم قلت
 والقضايا ثمان الأوجه فيه مطلقا اذ لا اثر للضرب فيه ان اخذ ولا يضرب في عدده
 ان تعدد بل يفيض كالواحد لا متناهي فسمه ما اجزأه مختلفة بلا تقدم على باقي
 قسمة ما اجزأه متساوية ومتى كان بين المسئلة والتركة اشتراك فجزأه ما كان
 ان فرد كل منهما الى وضعه وتحفظ الراعيين وتعتبر راجع كل من المسئلة والتركة
 كاصل وتعمل فيها بالوجه الخمسة المتقدمه كما عرفت فالحال المطلوب وكذا العمل
المعرفة نصيب كل فريق من التركة كالعمل في معرفة نصيب كل وارث منها بالطرق
 المتقدمة بعد النظر بين القصص والتركة على ما تقدم لكنهم كفوا هذا بالنظر
 بين اصل المسئلة والتركة فان كان بينهما موافقة ضربت ما كان لكل فريق من اصل
 المسئلة في وفق التركة ثم قسمت الحاصل على وفق المسئلة فالحال في نصيب كل
 الفريق وان كان بينهما مباينة ضربت ما كان لكل فريق من اصل المسئلة في كل التركة
 ثم قسمت الحاصل على كل المسئلة فالحال في نصيب ذلك الفريق فلو تركت نباتات
 وثلاث جذات وثلاثة اوعام لاب فاصل المسئلة من ستة ونصيب ثمانية عشر
 فلو فرضنا التركة اربعة وثمانين فبين اصل المسئلة موافقة بالانصاف
 فرد كل منهما الى انصافه ثم اضرب ما كان للنباتات من اصل المسئلة وهو اربعة
 في وفق التركة وهو ثمانين يبلغ ثمانية فاقسم الثمانية على وفق المسئلة وهو ثلاثة
 يخرج مينا لان وثلاثة دينار وهو نصيب فريق النبات والجدات سهم
 من اصل المسئلة اخرب في اثنين واقسمها على ثلاثة يخرج ثلثا دينار وهو نصيب

ونصف من ذلك كان الكسر ثلثا وربعا والمسل في الجاهل فخرج الكسر اثني عشر
والكسر مترك بينهما نصف من فاضل التركة وهو عشرون ديناراً وثلث
وربع في اثني عشر مقام الثلث والرابع كان الحاصل مائتين وسبعة وأربعين
واعتبر ذلك كما يجب فان عملت بالطريق الاول فاقسمه على الورثة من غير
بسط المسئلة ثم انقسم الصحيح بوجه من الوجوه الخمسة فخرج لكل من الزوج
والاخت ثمانون وتسعون وخمسة اثمان ويخرج للام واحد وستون وثلاثة ارباة
فاذا قسمت الخارج لكل من الزوج والاخت والام على اثني عشر مخزج الكسرين
خرج لكل من الزوج والاخت سبعة وخمسة اثمان وثلاثة ارباع من والام
خمسة ومن وكذا وثق واذ عملت بالطريق الثاني فخرجت المسئلة في الاثني
عشر ايضا واعتبرت الستين والتعدين الفاصلة بالضرب كما انها خرجت المسئلة
وسلكت ما سبق من احد الاوجه الخمسة خرج لكل واحد من الورثة الثلاثة
ما ذكرناه في الوجه الاول لضرب سهام كل من الزوج والاخت والام في المائتين
والسبعة والاربعين واقسم حاصل كل من الثلاثة على الستة والتعدين
فخرج حصص المطلوب ولا يخفى عليك العمل بقية الاوجه المتقدمة والانتهاج
بالجمع بين الانضاء كما سبق فربما وجمع الكسور بعضها الى بعض وقسمتها
على مخزجها وجمع الصحيح الى الصحيح والاحسن في ذلك ما مثاله ان يصح المسئلة
اولا ثم تبسط التركة من جنس كسرها وتزيد على الحاصل بسط الكسرين ثم تنظر
بين المسئلة وبسط التركة فان كان بينهما ما وافقه فرد كل منهما الى وفقه
وان لم يكن بينهما ما وافقه لم يباينة فاعتبرها بالجاهل ثم اضرب نصيب
كل وارث من المسئلة في وفق التركة ان كان بينهما ما وافقه او في جميعها
ان كان بينهما ما يباينة واقسم الحاصل من الضرب على وفق المسئلة في المواقفه
وعلى جميع المسئلة في المباينة فخرج اقسمة على مخزج الكسر الذي بسطت
التركة من جنس فخرج في الجاهلين وهو نصيبه من صحاح فقط او كسر فقط
او صحيح وكسره وان كانت المسئلة او وفقها مركبا فخله في الاصل اعده التركة
منها وضعها في جدر ومقدما للقسمة اكبرها واقسم او لاعلى الاخير من الاختلاص
وهو الذي

مطلوب
الثلث فارجع
مس

مطلوب
الثلث فارجع
مس

وهو الذي على سيارك ثم ما خرج اقسمة على الذي قبله وهكذا الى الاخير فاصل الخارج ٨٩
على مخزج الكسر الذي بسطت التركة من جنس فخرج فهو المطلوب واذ افقت
القسمة على ضلع منها فضعف ثمنه او فقه واما الكسر عليه فضعف تحت
او فقه واطبق في الجواب بالصحيح او لا ثم بالكسر الذي على المخزج مضافا الى الصحيح
ثم بكسر الضلع الذي بعد المخزج مضافا الى الكسر المخزج وهكذا الى الاخر حتى قصير
الكسور كلها منسوبة في اللفظ وامتحان صحة القسمة بالطريق المذكور وان جمع
ما على الضلع الاخير من الكسور واقسمه عليه فخرج من القسمة اجمعه الى كسر
الضلع الذي قبله واقسمها عليه ايضا فخرج من ضعه الى كسر الضلع الذي قبله
ايضا واجمع واقسم وهكذا الى الاصل الذي على يمينك فخرج بالقسمة
عليه اجمعه الى الصحاح فكان هو المطلوب بهذه الصورة الانتباه

تركة

الورثة	٨	٢٠	١٠	٤	٣	١
زوج	٣	٧	١	٣	١	١٨٣
اخر	٣	٧	١	٣	١	١٨٣
ام	٢	٥	٥	١	٠	١٣٣

١ ٢ ١

للزوج ثلاثة وللأم اثنان والتركة عشرون ديناراً وثلث ديناراً تقدر سطها
مع زيادة الكسر احدى ستون وحملنا الثمانية الى ضلعيها وهما اربعة واثنان
وضعنا المخزج قبلها ثم وضعنا الضلعين بين المسئلة والبسط مباينة
فخرج نصيب الزوج وهو ثلاثة في بسط التركة وهو واحد وستون بلغ مائة
وثلاثة وثمانون قسمناها اولاً على اثنين خرج واحد وتسعون وانكسر واحد
وضعناه تحت الاثنين ثم قسمنا الواحد والتعدين على الاربع فخرج اثنان
وعشرون وانكسر ثلاثة وضعناها تحت الاربع فخرج قسمنا الاثنين في العشرين
على الثلاثة فخرج الكسر حزم سبعة صحاح وانكسر واحد وضعناه تحت الثلاثة
وللاخت مثل ذلك ثم فزنا سهمي الام في البسط بلغ مائة واثنين وعشرين

بسط
المسئلة
المذكورة
سابقا فاصل
المسئلة من ستة
وعالت الى ثمانية
ولا تقبل
مس

فمنها ما ولا على الاثنين خرج احدى سون ولم ينكر شئ فضعها تحت الاثنين
 ثم قسمها الاحدى والسبعين على الاربعة خرج خمسة عشر والنكر واحد وثمان
 تحت الاربعة ثم قسمها الخمسة عشر على الثلاثة خرج خمسة صحاح ولم ينكر شئ
 فضعها تحت الاثنين وقد تم قسمتها وامتثلنا بان لم تحت الاثنين بخلاف
 الاثنين ونقسمها على الاثنين يخرج واحد وضعه تحت الاربعة ونجمعه الى السبعة
 التي تحت الاربعة يبلغ ثمانية فنقسمها على الاربعة يخرج اثنان وضعهما تحت
 الثلاثة وجمعهما الى الاثنين الذين تحت الثلاثة فيحصل اربعة قسمها على الثلاثة
 فيحصل اربعة قسمها على الثلاثة يخرج واحد صحح وانكر واحد وهو بطل الثلث
 الذي في اصل التركة فوضعناه تحت الثلاثة ثم جمعنا الواحد الصحيح الى خمسة الاربعة
 وسبعة التي في سبعة الاثنتي عشر وخرج واحد صحح والثلث فقد صح العمل فنقول
 للزوج سبعة دنانير وثلاث دنانير وثلث دنانير وربع ثلث دينار واما قسمة التركة
 بين اربعة الدايون فقد اشار اليها المصنف بقوله **وفي القسمة بين اربعة**
 يقع قسمتها الباقي من التركة بعد التجهيز والتكفين بين ارباب الديون وتسمى
 القسمة بالمحاصات واعلم ان القسمة هي التي اذا اضاقت بقية التركة تعين جميع الديون
 وتعدد صاحبها اما اذا كانت تنفي جميع الديون او تزيد فلا حاجة الى القسمة
 بل يأخذ كل واحد حقه تماما وكذا ان نقصت وكان صاحب الدين واحد فيأخذ
 البقية كلها وما بقوله منه فهو في ذمة الميت ان شاء عفى عنه وان شاء تركه
 الى دار الآخرة وان كان الدين زائدا عن بقية التركة وتعدد صاحبها
 وارتفعت قسمة ذلك بينهم فهو المقصود بقوله **اجعل مجموع الديون** فالاعتبار
كالصحيح في مسئلة الورثة واجعل كل دين لشخص على الميت كسهم وارث
من الورثة ثم اجعل لكل واحد من الورثة نصيبا والفرع **العمل المذكور**
 سابقا في قسمة التركة بين الورثة والنظر هنا يكون بين مجموع الديون
 ونصيب التركة اما ان يتوافقا ويتباينا فالنظر فيهما فافترق بين كل شخص
 الوفاق وان تباينا فافترقه في كل بقية التركة واقسم الحاصل على وفق مجموع الديون

ان تتوافقا على المجموع ان تباينا فافترقه بالقسمة هو نصيب ذلك الشخص مثال ٩٠
 الموافقة مات شخص عليه عشرة دنانير الدين عشرة وربع وسبعة
 ولبكر ثلاثة فمجموع ذلك عشرة دنانير وربع وثمانية دنانير
 وبين العشرة وثمانية موافقة بالربع فاذا ضربت عشرة زيد في ربع التركة
 وهو اثنان حصل عشرة دنانير ثم انتم العشرة على وفق مجموع الديون وهو خمسة
 يخرج اربعة دنانير وربع فاذا ضربت سبعة عشر وثمانين حصل اربعة
 عشر واقسم الاربعة عشر على خمسة يخرج ديناران واربعة اقسام دينار وربع
 فاذا ضربت ثلاثة دنانير اثنان حصل ستة واقسم ذلك على خمسة يخرج دينار واحد
 وخمس دينار وهي لبكر اذا اجتمعت الانصاء حصل اربعة واثنا عشر واحد وخمس
 سبعة وايضا اربعة اقسام وخمس وذلك واحد صحح والجملة عشرين ثمانية
 منها ثمانية لو فرضنا في هذه الصورة التركة سبعة دنانير فليس بين الصحيح
 والتركة موافقة ففرض بين صاحبها عشرة في كل التركة فيحصل سبعون ثم تقسم
 ذلك على عشرين يخرج ثلاثة دنانير ونصف دينار وهي لزيد وتقر بدين صاحب
 السبعة في التركة فيحصل تسعة واربعون ثم تقسم ذلك على العشرين يخرج ديناران
 وخمسة دنانير وربع خمس دينار وهي لعمرو وتقر بدين صاحب الثلاثة في التركة
 فيحصل احدى وعشرون ثم تقسم ذلك على العشرين يخرج دينار واحد وربع خمس
 دينار وهي لبكر اذا اجتمعت المحاصات حصل ثلثة واثنا عشر واحد وخمس
 ستة وايضا نصف دينار وخمسة دنانير وربع دينار وربع خمس دينار
 واحد صحيح والجملة عشرين سبعة ولو كانت التركة نقدا فافترق بين الورثة
 ميراثه فانه معلوم امنه وارادت ان تعرف حصة التركة كوفي وام وعم لاب وركت
 واهم فافترقت الام منها مائة درهم بميراثها وارادت ان تعلم حصة التركة
 فافصل المسئلة من ستة ونصيبا لزوج منها ثلاثة والام اثنان والعم واحد
 فافترق نصيب الاخ من المسئلة واقسم عليه القدر المأخوذ وافترق الاخوة
 في جميع المسئلة فافصل فهو حصة التركة لانه يعمل المسئلة على تقدير حرة
 ثم تستقطب سهامه وتقسيم الباقي على سهام من بقي ولا تفرقه عدما تنفع في الخطا

في
 التركة

في بعض المواد فتمت لنا نصيب الام من المسئلة سهاون اقيم عليها المائة المارة
 يخرج حصون ارضها في المسئلة وهو ستة يحصل ثلثا ثمانية وهي التركة لان نصبة
 نصيبها من المسئلة اليها كنسبة الملقوق الى التركة فالجهد الرابع وفيها
 الاوجه المتقدمة وارض بالمسئلة في المائة يحصل ستمائة واقسم الحاصل على
 نصيبه لاخذ وهو اثنان يخرج التركة ثلثا ثمانية وهذا اشهر الاوجه وهو قسمته
 مسطر الوسطين على الطرفين المعلوم واقسم المسئلة على سهمي الام يخرج ثلثا ثمانية
 ارضها المائة يحصل ثلثا ثمانية او انصب بقية المسئلة وهو اربعة على سهمي الام
 يكون مثلين فرفد على المائة متليلها او سهمي الام من المائة يكن خمس عشر
 وهو واحد هكذا **ا** اقيم عليه المسئلة وهو الستة بعد سبطها
 اخماسا عشر يخرج ثلثا ثمانية او سهمي الام من المسئلة تكن ثلثا فاقسم
 المائة بعد سبطها اثلا فاعا سبطا الثلث وهو واحد يحصل ثلثا ثمانية ايضا
 ولو كانت التركة مقداران عرضا فاخذ بعض الورثة ميراثه العرض والباقيون
 التقدر اخرجت معرفة قيمة العرض وجملة التركة كزوجات وام وثلاث اخوات
 متفرقات والتركة ستون دينارا وثوب فاخذته الزوجات ميراثها والباقيت
 الستين فقيمة الثوب كجملة التركة فاذا عملت التركة عملت منها قيمة
 الثوب بانظر في منها التقدير بقيت قيمة الثوب تعلم منها الجملة بان جمع قيمة
 الثوب الى التقدير يحصل جملة التركة ومعرفة الجملة او لا قبل معرفة قيمة العرض
 فحصل بالاربع السابقة فاذا اردت معرفة التركة لاخذ من المسئلة نصيبا اخذ
 التقدير وسهمه اماما واقسم عليه التقدير واخرج الخارج من القيمة نصيب
 اخذ العرض فاصل المسئلة المذكورة من اثنى عشر ويقول الى خمسة عشر ونصيب
 الام والاخوات الاخذات الستين من المسئلة اثنى عشر واقسم عليها
 الستين وارض بالخارج وهو خمسة في خمسة عشر سهاون المسئلة يحصل
 خمسة وسبعون وهو جملة التركة المشتملة على قيمة الثوب والدناين واخرج
 الحظي عشرة الستين واقسم الحاصل وهو ستمائة على الاثنى عشر سهاون
 الاخذات واقسم خمسة عشر على الاثنى عشر واخرج الخارج وهو واحد
 وربع

طلب التقدير
 والتقدير

محصل قيمة الورثة

في الستين او انصب ثلثة الوفعة الى الاثنى عشر تكن ربعا فرفد على الستين مثل ٩١
 ربعا او سهم الاثنى عشر من خمسة عشر واقسم الستين على الحاصل وهو اربعة
 اخماسا بعد سبطها اخماسا او سهم الاثنى عشر من الستين واقسم الخمسة على الجهد
 وهو خمس تكن جملة التركة بكل طريق خمسة وسبعين فاذا اخرجت منه الستين
 بقي خمسة عشر وهو قيمة الثوب وان اردت اولا فرفد قيمة الثوب فاحرك من
 الخمسة عشر التي هي سهاون المسئلة ثلثة الوفعة تكونها اخذت الثوب وسهم
 الاثنى عشر الباقي اماما واقسم عليه الستين وارض بالخارج وهو خمسة وثلاثة
 الوفعة يحصل خمسة عشر هي قيمة الثوب او ارض بثلثها في الستين واقسم
 الحاصل وهو مائة وثمانون على الاثنى عشر التي هي الامام او سهم الامام من الستين
 يحصل خمس واقسم ثلثها بعد سبطها اخماسا على ما حصل وهو الخمس واقسم
 الامام على ثلثها يخرج اربعة ثم اقيم الستين على ما خرج وهو الاربع
 او سهم ثلثها من الامام تكن ربعا وارض بالحاصل وهو ربع في الستين والحاصل بكل
 طريق خمسة عشر وهو قيمة الثوب فاذا اذهت على الستين كانت التركة خمسة
 وسبعون لانها تجوز عن التقدير وقيمة الثوب ولو باع بعض الورثة نصيبه في التركة
 او وهبه من باقيهم على عدد رؤسهم بالسوية او بحسب سهاونهم
 فحق الاول ان يقسم نصيب البايع من المسئلة بينهم كنقسم على صنف سهاونهم
 فان القسم نصيبه على عدد رؤسهم فتقسم التركة كلها من المسئلة وان باين نصيبه
 عدة الباين او واقفة فارض بعدده او واقفة في المسئلة فما كان منه تصح
 العنينة وما ضربته في المسئلة هو جزء الشهد فارض فيه نصيب كل وارث من
 المسئلة فالحصل نصيبه من الارث ثم اقيم الحاصل للبايع على عدد رؤسهم
 يحصل ما ينفك كل وارث بالبيع واجمع لكل منهم ما عليه من الارث والبيع فحق
 ثلثة بنات وابوين اصلها من ستة ثم يصح من ثمانية عشر لكل من الابوين ثلثة
 ولكل من البنات اربعة فاذا اعلت احدى البنات نصيبها لاختيها وابويها
 بالسوية بينهم فنصيبها من المسئلة يقسم على عدد رؤسهم لكل سهم واحد فيحصل
 لكل من الاختين خمسة اربعة بالارث وواحد بالبيع ولكل من الابوين

المربعة ثلاثة بالاربعه واحدا البيع فلو كان يدل البيع هبة بالسوية فاعلم كذلك
 وفي الثالث وهو ان يبيع بعض الورثة نصيبه او بهبه من باقيهم بحسب سهامهم
 اخرج نصيبه من المسئلة واقسم التركة على باقي السهام كما تفعل في باب التخابر
 الصلح على اعراب بعض الورثة بشئ معين له من التركة وقد شبه المصنف
 على ذلك بقوله ومن صلح عن نصيبه من الورثة او من القهفاء اى اهل
 الديون على اخذ شئ معين منها اى من التركة سواء كان المأخوذ ديناً او عيناً
 ويخرج بسبب ذلك من بينهم فصح ان المسئلة على تقدير وجوده **فاطرد**
نصيبه اى المصالح من التصحيح ان كان المصالح وارثاً او اطرحه من الديون
 ان كان المصالح من ارباب الديون واقسم الباقي من التركة على قدر سهامهم
 ببق من التصحيح واقسم الباقي منها على قدر ديونهم الباقي غير المصالح
 من ارباب الديون وهذا الصلح جائز واصله ما روي ان عبد الرحمن بن عوف
 وصواله عنه طلق امرؤ من مائة احد فسايقه الاربع ثم ماتت وجرى العود فترها
 عثمان بن عفان رضي الله عنه ربع التمس فسلطوها على ربع ثلثها على ثلاثة
 وثمانين الف درهم ورواية من الدنانير ورواية ثمانين الف
 وكان ذلك بحضرته الصحابة من غير تكليف شئ ذلك من الورثة كروى في الامم
 فالمسئلة من ستة المربع نصف ثلاثة واللام الثلث اثنان وللم الباقي وهو
 ربع مستقيم على روثه فلو صلح الرقيق على الرجعة في ذمته من
 المهر وخرج من الدين على ان لا يكون له من باقي التركة شئ فاطرد سهامه
 من التصحيح ببق ثلاثة اسهم ثم اقسم باقي التركة على سهاى الام والعم
 اثلاثا بقدر سهامهما من الستة على تقدير ان يكون الرقيق معهما ان
 للام وسهم للعم والرقيق في حق الام والعم كانهما في كونه اذا كان الرقيق ثانياً
 فله النصف والام الثلث وللم الباقي كما قلنا وكذلك حالة الصلح للام سهام
 وللم سهم واياك ان تفرض نصيبا لمصالح عدما فانه يقع الخطأ في بعض
 المولد كما وقع في ذلك صاحب الاختيار فانه قال في المسئلة المذكورة اطرحه
 اى الرقيق كما قلنا ماتت من امهم وهم واقسم التركة بينهما للام الثلث والباقي للم
 انتهى

وليس ذلك بصحيح لانه مخالف للاجماع بل الصحيح الذي عليه الاجماع ٩٢
 ما ذكرناه او لا فتدبر فانه منزلة للاقدام كما دل عليه هذا الاجماع وتبعه
 في ذلك صاحب مجمع البحرين وليس الامر كذلك فلهذا ردك ولو صلحت الام عن
 نصيبها على شئ من التركة وخرجت من الدين فتحل المسئلة ايضا من ستة ثلاثة
 اسهم للرقيق وللم سهم وتسمى الباقي عليها كذلك كما علم لان الام كانت ثانياً
 في حقها وبعد طر سهامها من النصيب يبقى اربعة ولو صلح العم على شئ
 من التركة فخرج من الدين فالمسئلة ايضا من ستة ثلاثة اسهم للرقيق
 للام وسهم للعم كما ثبت فاذا طرحت نصيب العم من ستة بقيت خمسة قسمت
 ذلك الباقي بين الرقيق والام بقدر سهامهما من الستة احاسا للرقيق وحسب
 للام ولو قيل اخذ بعض الورثة بحصته كذا من التركة كم كانت التركة فانظروكم
 كانت سهام الاخذ من اصل المسئلة هل هو سهم او اكثر فان كان سهما واحدا
 فاضرب جميع ما اخذ في المسئلة فاجمع فهو مبلغ التركة وان كان سهمين
 فاضرب نص ما اخذ في المسئلة فاجمع فهو مبلغ التركة وان كان سهام
 الاخذ من اصل المسئلة ثلاثة فاضرب ثلث ما اخذ في المسئلة فاجمع فهو
 مبلغ التركة وان كان اربعة فاضرب ربع ما اخذ في المسئلة فاجمع فهو
 التركة وعلى هذا القياس مثاله في المسئلة المفروضة اخذ العم بنصيبه
 عشرة دراهم وارجت ان تعرف مبلغ التركة فانه اخذ ذلك سهم واحد من اصل
 المسئلة فاضرب جميع ما اخذه وهو عشرة في المسئلة وهي ستة يكن
 ستة وثلثها اخذت الام بنصيبها عشرة فقلا اخذت ذلك
 سهمين فاضرب ضعف ما اخذته وهو عشرة في المسئلة ثلث ثلثين وذلك
 جميع التركة واذا اخذ الرقيق بنصيبه عشرة فقلا اخذ ذلك ثلثا فاضرب
 ثلث ما اخذه وهو ثلاثة وثلث في المسئلة يكن مبلغ التركة عشرين
 وكو قيل اخذ بعض الورثة عشرين ديناراً من التركة كم كان جميعها فان
 شئت فبالطريق الذي ذكرناه في المسئلة قبل وان شئت فطريق النسبة
 وهو ان تنسب نصيب الاخذ الى اصل المسئلة في التصحيح فاما ان فهو نسبة

العشر من المال المترك مثله زوج وابن فاخذ الزوج بنصيبه عشرين ديناراً
 واربعين ديناراً من مبلغ التركة بالطريق الاول نصيب الاخ من المسئلة واحد
 لان المسئلة من اربعة فاقرب جميع العشر في افضل المسئلة وهو اربعة تكن ثمانين
 وذلك مبلغ التركة وطريق النسبة نصيب الزوج وهو واحد من الاربع
 اليها ياتي وبما قلنا من نسبة العشر من المال اخذها الى كل التركة وبما يكون
 مبلغ التركة ثمانين وقس على ذلك بما فرض لك من ذلك والله اعلم واما بكتاب
 بان الجوز ياتي من المسائل ما يشهد خا طر وقا لا ياتي وهذا هو ذلك
 الباب وفيه من المسائل ما كان النوع الاول في المسائل الملقبات المشهورة
 فيها العزوان وبنات العزبان بالعمريتين ايضا وبالغريبتين ايضا وهما زوج وابوان
 او زوجة وابوان اصل الاقرب من اثنين يخرج من الزوجين واللام ثلث الباقي
 فقم من ستة مخرج مخرج النصف فيخرج الثلث للزوج ثلاثة واللام ثلث الباقي
 واحد واللام ثلث الباقي ثمان وبما يمسئلة الزوج فيقال ان اربعة اخوات
 سليمان من موانع الجوز يحيا الام عن الثلث لان ما تركه فيها لا يجزئ
 ولا يوجد لها واحد ولها مائة وكذا يمسئلة الزوجية فيقال امرأة ورثة الربع بالفرق
 بغزير ولان لم يمسئلة زوجة يعنون الام لانها قد اخذت الربع عولا وقد
 تاخذ ردا وقد تقدمت في ثلث ومنها المترك ويقال لها الحمارية
 ايضا وهي زوجة واخوة لام واخوة لابوين وام فاصل المسئلة من ستة
 للزوج ثلث وللأخوة لام ثمان وللأم واحد ولا شيء للزوجة لابوين وقد
 تقدمت في اخر فصل العصيات ومنها الاكدرية وهو زوج وحيد وام اخت
 لابوين او لا ياصل المسئلة من ستة للزوج النصف ثلاثة وللمجد السدس
 واحد واللام ثمان هذا عندنا في حنفية وضاع عنه وعندها يقدر
 للاخت النصف لعدم من يجزئها عنه من العورثة فعالت الى تسعة
 ثم يقسم نصيب الجد الى نصيب الاخت يبلغ اربعة ينقسم ذلك على ثلاثة لان
 القاسم يغير للمجد من سدس الجميع ومن ثلث الباقي ولا يصح ذلك ولا يوافق
 ففرض ثلاثة في تسعة يبلغ سبعة وعشرين ومنها نصيب للزوج تسعة

٩٧ واللام ستة والمجد مع الاخت اثنا عشر تنقسم على ثلاثة للمجد ثمانية وللأخت اربعة
 وانما تنقسم كذلك لعدم تقسيم الاخت على المجد ففرض لها با اربع وقسمت
 بالنصيب عارية للهابيتين ويقال لها العزبان ايضا وبما يمسئلة المسئلة
 ويقال في فرضية عدد الوارثين فيها اربعة اخذ اربعة من المال والباقي
 نصف للزوج والثلث نصف للزوجة والاربع نصف للاخوات ويقال فيها ايضا
 اربعة من العورثة اخذ اربعة ثلث جميع المال والباقي ثلث الباقي والثلث ثلث
 ما سبق والاربع الباقي ويقال فيها ايضا امرأة جازت الى قوم فقالت لهم اني حامل فان
 ولدت فزكوا فامتنعوا وان ولدت انتفى فلها تسع المال وثلث تسعة وان ولدت
 ولدين فلها السدس وقد تقدمت في فصل الجوز منها ام العزبان وتسمى
 الشريحية ايضا وهي زوج وام واختان لام واختان لابوين نصف من ثلث
 وثلثان اصلها من ستة وتقول الى عشرة للزوج ثلث وللأم واحد وللزوجة
 لام اثنتان وللأختين لابوين اربعة وقد تقدمت في فصل العول ومنها
 ام الارامل وتسمى الدنيا اربعة ابصرها ايضا وهي جدتان وثلاثة زوجات وربع
 اخوات لام وبما اخوات لاب اصلها من اربعة وتقول الى تسعة عشر
 للمجدنين السدس ثمان وللزوجات الربع ثلاثة وللأخوات من الام الثلث
 اربعة وللأخوات من الام الثلثان ثمانية ومجموعها تسعة عشر فلو كانت
 التركة تسعة عشر ديناراً اصاب كل امرأة ديناراً وبما ياتيها فيقال رجل مات
 وترك تسعة عشر ديناراً وتسعة عشر امرأة اصحاب فرس فاصاب كل امرأة
 ديناراً وقد تقدمت هذا ايضا في فصل العول ومنها المنبرية وهي زوجة
 وبنات وابوان ثمن وثلثان وسدس اصل المسئلة من اربعة وعشرين
 وقد تقدمت ايضا في فصل العول ومنها المائتية وهي شخص مات
 عن ابوين وبنين ثم ماتت احدى البنين قبل القسمة عن من في المسئلة
 فان المسئلة الثانية يختلف حكمها بذكورة الميت الاول وانثى فانه
 كان ذكر كان للمد في الثانية جد اصحابا في ثمان كان انثى كان جدا فاسد
 فلا ميراث فاصل المسئلة من ستة لكل واحد من الابوين واحد والبنين اربعة

سبعة وعشرين

لكل واحد اثنتان قاذرات احدي السنين عن المذكورين في المسئلة فان كان
 المسئلة الاولى ذكر كان اصل المسئلة الثانية من ستة للجد واحد والجد
 ارا اب الباقى وهو خمسة ولا تثنى للاختلاف لانها محبوبة بالجد عند اخي حنيفة
 رضى الله عنه وفي المسئلة من ثمانية عشر لجد افعه بين المسئلة الثانية
 وتصلب المسئلة الثانية من الاولى بالنصف للجد من ذلك اربعة وللأخت
 التي هي البنت في الاولى ستة والجد الباقى وهو ثمانية وكذلك يختلف الحكم
 في حق البنت الباقية باختلاف ذكرورة المسئلة الاولى واوشة فانه يجوز ان
 تكون كل بنت من اب على تقدير ابوشة فيكونان اخيتان لم فلاخت من الثانية
 المسئلة من اب الباقى عليها تقدير بغير ابوشة فيقسم من اثنتين ونصف مما صححت منه
 عند الاولى وهو ستة لا تقسم حصيب البنت المسئلة على سبيلتها لانها للجد
 منها اربعة فاسد وقد تقدمت ايضا في فضل المناسجات بسبب شبيهة كل مسئلة
 من المسائل المتقدمة المذكورة بما لقيت به مذكرة كتابنا عند ذكر كل مسئلة
 في عملها كما ذكرنا سابقا طلبة من غلبه الجد ومنها الرواية وهي ست اخوات
 متفرقات وزوجي اصل المسئلة من ستة ونقول الحاشية للزوج ثلاثة وللأختين
 لابوين اربعة وللأختين اربعة اثنان وسقط اولاد الان سميت مروانية
 لوقوعها في من مروان بن الحكم وشبهت بها بناتهم وقيل لقب بذلك
 كل عابلة الى تسعة ومنها الحنفية وهي ثلاث جدات متحاديات وجد صحيح
 وثلاث اخوات متفرقات قال ابو بكر الصديق رضى الله عنه وابن عباس رضى
 الله عنهما للجدات السدس والباقي للجد اصلها من ستة ونصف من ثمانية
 عند لانكار السدس على الجدات وقال علي بن ابي طالب رضى الله عنه
 للأخت من الابوين النصف وللأخت من الام السدس بحكم الثلثين للحالات
 السدس وهو قول ابن مسعود وعن ابن عباس رضى الله عنهما رواية
 شاذة ان الجدة ام الام السدس والباقي للجد وقال زيد بن ثابت رضى الله
 عنه للجدات السدس والباقي بين الجد والأخت لابوين والأخت لاب
 اربعة ثم ترد الأخت من الاب ما اخذته على الأخت من ابوين اصلها من

من ستة ونفص من اثنتين وبعين ونفص من اربعة والباقي ستة وثلاثون
 ستة وللأخت لابوين نصفها ونصف اخيها خمسة عشر وللجد خمسة
 عشر سميت عمرانية لان حمزة الزيات رضى الله عنه جعلها فاجاب هذه الاجابة
 والقوى على قول ابو بكر الصديق رضى الله عنه ومنها الدنيارية الكبرى وهي
 زوجة وجددة وبنتان واثنا عشر اخا واخت واحد لابي والتركة ستمائة دينار
 اصل المسئلة من اربعة وعشرين ونصف من ستمائة دينار جزوسها خمسة وعشرون
 واذا قسمت التركة على المسئلة حصل لكل سهم دينار فللزوج من الدخول خمسة
 وسبعون سهما فلها من التركة خمسة وسبعون دينارا وهو الف والجد
 من النصف مائة سهم فلها من التركة اربعة مائة دينار وهو الثلثان يبقى
 خمسة وعشرون دينار التركة ديناران وللأخت دينار واحد ولدت لك سميت
 الدنيارية وتسمى الدودي ايضا لان داود الطائري رضى الله عنه تعالى سبيلها
 لنفسها هكذا فجاءت الأخت الى اخي حنيفة رضى الله عنه فقالت ان اخي مات
 وترك ستمائة دينار فما اعطيت الا دينار واحد فقال من قسم التركة قالت
 للمذكرة داود الطائري فقال هو لا يظلم هل ترك اخوك جددة قالت نعم قال هل بقيت
 قالت نعم قال هل ترك زوجة قالت نعم قال هل ترك معان اثني عشر اخا قالت
 نعم قال اذا حقت دينار وجه المسئلة من المعايير فيقال له جل خلف ستمائة
 دينار وسبعة عشر وارثا ذكورا واناثا فاصحاب اهلهم دينار واحد وتسمى
 ايضا بالريانة والعامرة والمحاوية والتاكمية ومنها الامتحان وهي
 اربع زوجات وخمس جدات وسبع بنات وتسع اخوات لاب اصلها من اربعة
 وعشرون للزوجات الفثن ثلاثة وللجدات السدس اربعة وللبنات
 الثلثان ستة عشر وللأخت ما بقي وهو سهم واحد ولا نفقة بين
 السهام والزوج من الجميع ولا بين الزوج والزوج فقصر جميع الزوجين بعضها
 في بعض تبلغ الف ومائتين وستين وهو جزوسها ثمانية ذلك في اصل
 المسئلة وهو اربعة وعشرون تبلغ ثلثين الفا ومائتين واربعين وثلاثين
 نصف للزوجات ثلاثة اثنان لابي وسبع مائة ومائون لكل زوجة ستمائة وخمسة

فلها من التركة مائة دينار وهو
 السدس وللبنات الثلثان
 اربعة مائة سهم

في المسئلة

ويرجعون والجدات خمسة آلاف واربعون تكمل هذه الف وثمانية والبنات
 عشرة الف ومائة وستون وكل بنت الف الف وثمانية وثمانون وانما
 سميت بذلك ولقيت به لما يقطن بها فيقال رجل خلفت اخنا فاعدت كل
 صنت اقل من عشرة ولا تنفع المسئلة الا بما يزيد على ثلاثين الف والباقي
 للآخرات وقدره الف ومائتان ستون وكل اخت مائة واربعون ومنهما
 النصفه وهي زوجي واخت لابوس احلها لثنت بذلك لانه ليس في الفرائض
 شخصان يريان نصف المال فربما الا انها وانما اعلم النوع الثاني في المعايير
 من مشايخ الفرائض ما يسال عنها ويبحث بها الف ميسور ليرتاض بها الفاضل
 قال الامام محمد بن الحسن رحمه الله تعالى جاء رجل الى قوم يقيمون ميراثا فقال
 لا تقسموا فان المرأة غايبة فان كانت حية ورثت هي ولم ارث انا وان كنت
 ميتة ورثت انا ولم يرث هي صورته امرأة ماتت وتركت اما واختين لابوس
 ولخاتم واخا لاب هو زوجي اختها لانهما الف لادم السدس للاختين لابوس
 الثلثان ولا اخت لادم السدس ان كانت حية ولا يقي لزوجها الذي هو الاخي
 لاني شئ لانه حصبة وان كانت ميتة فله الباقي وهو السدس لانه حصبة
 ونقص المسئلة على التقديرين من ستة ولو قال ان كانت حية ورثت انا و
 ان كانت ميتة فلا شئ ولا لها فهذا اخو امرأة لابني اختها من امها
 وقد ماتت المرأة عن زوجي وام وجد وهذين يعق ابي لاب واخت لادم اصلها
 من ستة على التقديرين للزوج ثلاثة وللأم واحد والمجد واحد يبقى
 بعد الفاضل واحد هو للاخي لاب ولا شئ للاخت لادم ليجبها بالجد اتفاقا وهذا
 على قولها وان كانت ميتة فللأم الثلث اثنا عشر ولم يفضل للاخي لاب شئ ولو
 قال ان كانت حية ورثت انا وهو وان كانت ميتة لم ارث انا ولا هي فهذا
 ابن عم البنت يزوج بنتها الغايبة وقد ماتت المرأة عن زوجي وام ولحي من
 ام وهذين يعق بنتها الغايبة وزوجي بنتها الذي هو ابن عمها فعلى
 تقدير حبانها اصل المسئلة من شئ عشر للزوج ثلاثة وللأم الثلث والبنات
 ستة والباقي لادم وهو واحد ولا شئ للاخي لادم ليجب بالبنت اتفاقا
 وعلى

٩٥ وعلى تقدير موتها اصل المسئلة من ستة للزوج ثلاثة وللأم اثنا عشر ولا شئ لادم
 ولم يفضل للوصية شئ ولو قيل المرأة اثنتان فوما يقيمون ميراثا فقال لا
 تجوز في الستة فالاخي لاب ولدت ذكر ورث وان ولدت انثى لم يرث كيف
 هو فقل صورته ما رجل وترك بنين وعملا امرأة رجل من اخيه فان ولدت غلاما
 يرث لانه حصبة فيكون الثلثان للبنتين والباقي للغلام لانه ابن اخيه
 مقدم على العم فتصح المسئلة من ثلاثة وان ولدت انثى كانت بنت اخيه وهي
 دخر الاجام لاشئ لها والباقي حينئذ للعم ولو قالت ان ولدت غلاما لم يرث
 وان ولدت جارية لم يرث جوابه امرأة ماتت عن زوجي وام واختين لادم ولحي
 من الابن من جارية له فان ولدت جارية فليأخذها لانيها فيكون للام السدس
 والبنين النصف والاخت لادم النصف والاختين لادم الثلث اصلها من ستة
 وتقول الاستعانة وان ولدت غلاما فللزوج النصف وللأم السدس وللأختين
 للام الثلث ولا شئ للغلام لانه اخي لاب وهو حصبة ولم يفضل له من المسئلة
 شئ ولو قالت ان ولدت غلاما لم يرث هو ولا انا وان ولدت جارية فانت
 حرة فاذا ولدت جارية تبين انها حرة وابنتها حرة فترثان وان ولدت
 غلاما هي جارية وابنتها عتق فلا يرثان ولو علق الحريم بكونهم غلاما فالحجاب
 على الجواب على العكس ولو قالت ان ولدت ذكر او انثى لم يرث واحد منهما
 وان صنعت ذكر او انثى ورثت الجارية عن ذلك هو رجل خلف اما واختا لاب
 وام وجد وربة حلي لامية وقد مات ابوها ولا فان ولدت ذكر او انثى
 لم يرث واحد منهما لان المال سدس للام ويقسم الباقي بين الجد والاخت
 لابوس والاخي لاب والاخت لادم للذكر مثل حظ الانثيين ثم ما اذا بالام
 لابي والاخت لادم يرث الى الاخت لابوس لبيت حقه نصفًا وخرج من غير
 شئ بعد المعادة وان ولدت ابنة فليأخذها لادم على ستة اسهم
 ثلاثة اسهم للاخي والاخت لادم فيرث الى الاخت لابوس لبيت حقه نصفًا
 فيسوق يد بينهما ثلث سدس المال فيكون بينهما للذكر مثل حظ الانثيين وهي
 مختصة زيدا رضي الله عنه وهذه القسمة على قاعدة ابي يوسف ومحمد انا ذهب

ورثت هي انا فلهذا ورثت
 ولدت جارية هي امه الغير
 قال لها مولها ان كان في
 بطنك جارية

الامام يحيى بن عتبة ولوقالت ان ولدت جارية ورثت ابا وهي وان ولدت غلاما
 لم يرث هو ولا انا وقد تقدمت جارية على جده ولها جوايا اخوة هو امرأة زوجت
 بنت ابن ابيها من ابن ابيها آخر فقلت منته مات ثم ماتت المرأة من تركت بنتا وابوين
 وزوجا وبنت ابن ابيها الطيب فان ولدت ذكر اصارت امه عصبة به لانها في الدرجه
 سواء ولم يبق بعد الفريضة لان الميراث من اثني عشر الى ثلاثة عشر
 للبنت ستة وللأبوين أربعة وللزوجة ثلثه وان ولدت انثى كانت هي مع امها
 صاحبة فرض وهو السدس تكلمه للثلاثين لانها بنت ابن ابن الميت وعالت
 الميراث الى خمسة عشر للبنت النصف من اثني عشر وللأبوين الثلث اربعة
 وللزوجة الربع ثلاثة للبنت ابن ابن الميت السدس اثنان ولوقالت ان ولدت
 غلاما ورثت هو واذا واد ولدت جارية لم يرث هي ولا انا عكس المقتدة وجوابها
 على الوجه الاول معلوم ولها جوايا اخ وهو رجل زوجه بنت ابنه من ابن ابن
 ابنه ثم مات الرجل وترك بنتين وعماه وهن الجاهلتي التي هي بنت ابنه وكان قد
 مات ابن ابن ابنه قبله فان ولدت انثى فالثلثان للبنتين والباقي للعم
 ولانثى بنات الابوين ولدت ذكر كان الباقي وهو الثلث للذكر ولامه بينهما
 للذكر مثل حظ الانثيين ولو قبل المرأة وانبتها وابن بنتها ومثل المال اثلاثا
 كيف كان الجواب رجل زوجه بنت ابن ابنه فولدت بنتا ومها بنتا
 ابن ابنه واحد بماله الاخرى وفي الدرجه تسوية تزوج ابن عم الرجل بنت
 ابن ابنه فولدت له ابنة ثم مات الرجل ولم يتوكل لا بنتي ابن ابنه وابن ابن عم
 الذي هو ابن بنت ابن ابنه فالثلثان للبنتين بالعرض والباقي لابن ابن
 العم بالعصبة ولو قبل رجل وامرأتان ودرث المال اثلاثا لكف هو الجواب
 هو رجل مات عن بنتي ابنه وابن ابن ابنه فالثلثان لبنتي الابن ورضا
 والباقي لابن الابن عصوبة ولوقالت ان ولدت ابنا لم يرث شيئا وان ولدت
 بنتا فلها النصف من الثمن والباقي للعصبة فهذا رجل خلفت عصبة
 ومحمد بن الامام له غيرها فاعقبت العصبة فشهدا بعد العتق للمرأة
 لانها زوجة الميت حامل منه فان ولدت غلاما لم يرث ثلاثة لو ودرثا سقط

العصبة

٩٦ العصبة فبطلت عنتهم ما بطلت شهادتهما فلا تثبت الزوجة والنسب
 فتقر بينهما يودى الى ابطاله وان ولدت انثى فلها النصف وللزوجة الثمن
 والباقي للعصبة ونقد عتق العبد لان للعصبة فيها نصيبا فان
 كان مورا ايضا من نصيبها وصحت شهادتهما وثبت النكاح والنسب فان كان
 معسر اسعى العبدان والمستسعى كالعبد المديون وهذا كله على قول ابويين
 ومحمد بن عيسى بن عتبة بن عيسى ولوقيل رجل خلفت خالا وعمه ورثه خاله دون
 عمه فهذا رجل تزوج اخوه من ابية امه فماتت بابه فهو خاله وابن اخيه
 وهو اقرب من العم اما مات الرجل عنهما وبقيت ابيا بها فيقال رجل خاله ابن اخيه
 ويقال رجل هو خال عمه ويقال عم خاله ولو قبل رجل خلفت زوجته واخاهما
 لها الثمن والباقي لاختها فكيف هذا فقل جوابه رجل زوجه ابنة خاله فولدت
 ابنا فهو اخ وزوجته وابن ابنه ولو قبل رجل هو خال رجل وعمه الجواب هو
 رجل تزوج ابيا بية بامه فولدت ابنا فهو خاله وعمه ولو قبل رجلان
 كل منهما عم الاخر فقل صورته رجلان تزوج كل واحد منهما بام الاخر فولدتا
 ابنتين فكل واحد منهما عم الاخر وصورة اخرى رجل تزوج اخوه من لمة ام ابية
 فولدت ابنا فالمولود عم الرجل والرجل عمه ومن المعايير ومعنى المعايير بالام
 ياتي بشي لا يمتد الى غيره قاله الجوهري منها رجلان كل منهما خال الاخر فيقال
 هو رجل تزوج ابوا امه باخته لابيه فولدت ابنا فالمولود خال الرجل والرجل
 خاله ومنها رجلان احدهما خال الاخر والاخر عمه صورته رجل تزوج
 امرأة وتزوج ابنها فولدتا ابنتين فابن الابن عم ابن الابن وابن الابن
 خال ابن الابن وتذكر في الحائمة لتكثرة منها رجل خلفت مالا وورثه فيهم رجل
 واحد فان كان ابن الميت فله الف درهم وان كان ابن عمه فله عشرة الف
 صورة رجل ترك ستين الف درهم وترك ثمانية وخمسين بنتا فان كان
 الرجل ابنا فاسهم من نصيبه من ذلك الفان وان كان ابن عمه فله من الثلثان
 والباقي لابن العم وهو عشرة الف الف ومنها امرأة تزوجها اخا ثلاثة
 ارباع الميراث واخرى تزوجها اخا اربعة صورته تركت اختا لابن اختا

كذا في نسخة
 كذا في نسخة

صورة رجلان تزوج كل واحد
 منها بنتا فقلدت ابنتين
 فلا يثنان كل واحد منهما خال الاخر
 ص

لام وابني عن أحدهما ايج لام وهو زوج الاخت لاج والاخت لام فلا
 للاب نصف وللإخ والاخت للام الثلث والباقي بين ابني الهم لكل واحد نصف
 سدس فصار مع الاخت للاب مع زوجها ثلاثة أرباع الميراث ومع الاخت للام مع
 زوجها أربعة ومنها زوجان أخذوا ثلثي المال وأخرون أخذوا الثلث صورته
 ابوان وبنت ابن في كافي ابن ابن أخ ومات عنهم فلا يورثون الثلث والابن الابن
 مع زوجته التي هي بنت الابن الفلتان ومنها رجل وابنه ورثا ما لم يمت نصفين
 صورته رجل وزوج ابنة لانه اخته وماتت فلزوج النصف والعم النصف
 ومنها رجل وبنته ورثا ما لم يمت نصفين صورته امرأة ماتت عن زوجها
 ابن عمها وبنت منه فلا يورث النصف بالفرق ولابن الهم النصف بالفرق والعص
 ومنها امرأة تزوجت أربعة ورثت من كل واحد نصف ماله صورته امرأة ورثت
 هي وأخوها أربعة عبيدا فاعتقاهم ثم تزوجتهم على التعاقب وماتوا فلهما من كل
 واحد الربع بالكلية والربع بالاولاد ذلك نصف ماله ومنها امرأة وابنها اختها
 ما لم يمت نصفين وبغير زوج صورته رجل وزوج بنته ابن أخيه فولدت
 منه ابنة مات هذا الرجل بعد موت ابن أخيه فقد ترك بنته فلهما النصف
 وترك ابنتها وهو ابن ابن أخيه فللباقي بالنصيب وهو النصف ومنها
 ثلاثة أخوة لام ورثت أحدهم سبعة أضعاف المال وكل واحد من الأخوين
 تسعة صورته مات رجل عن ثلاثة أخوة لام أحدهم ابن عم فلم يترك المال
 بالأخوة لكل واحد تسعة والباقي ستة أضعاف لابن العم فبقى منه سبعة
 أضعاف ومنها رجل ترك عشرة دنانير وأخوه بنت امرأة دنانير واحد كيف
 هذا الجواب انه ترك عشرة دنانير وأختين لابوين وأختين لام وأربع
 زوجات فاصل المسئلة من اثني عشر ويقول خمسة عشر للثلاثة ثلاثة
 من خمسة فيكون ثلثي عشر وهو أربعة لكل امرأة دينار واحد
 ومنها إذا قبل ترك عا وخالا صورته الحال دون الهم كيف يكون هذا
 جوابه هذا المال ابن أخيه بان كان أخوان لابن تزوج أحدهما ام أخيه
 فولدت له ابنة فهذا الابن ابن الاخ وهو بعينه خاله لانه أخواله
 ومنها

٩٧ ومنها رجل أصح دخل على امرئ بن فقال له فقلت اوتوا واما برثنى بنت
 وأخواتك وبواك وعماك الجواب ان الصحيح اخته الميراث لانه وابن عمه وأخوه أخو
 الميراث لانه وابو عم الميراث واهم وعما عم الميراث والميراث الورثة ثلاثة
 أخوة لام وام وثلاثة أعمام ولوقال برثنى ابواك وعماك وبخالاك فالصحيح يكون
 ابن اخ الميراث لانه وابن اخته لانه وله أخوان أخوان لاه وأخوات أخوات
 له ولوقال برثنى جد تارك واختاك وزوجتك وبنتك قبل جدنا الصحيح زوجتنا
 الميراث من قبل الاب وزوجتنا الصحيح احديهما ام الميراث والاخرى اخته من الاب
 وبنتا الصحيح اختا الميراث من الام فالميراث الورثة زوجتان وثلاثة أخوات
 لاب وأختان لام وام ولوقال برثنى زوجتك وبنتك واختاك وعماك فاختاك
 الجواب زوجتنا الصحيح اختا الميراث لانه واختا الصحيح لانه اختا الميراث
 لانه وعماك الصحيح احديهما لاب والاخرى لام وبنتك الاخت من الاب
 الميراث فالميراث الورثة أربع زوجات وام وأختان لام وثلاث أخوات لاب
 ومنها امرأة ورثت أربعة أضعاف فصار لها نصف المال كيف هذا الجواب
 هذه امرأة تزوجت بأربعة أخوة على التعاقب واحد بعد موت واحد وكان
 المال ثمانية عشر ديناراً والاول ثمانية والثاني ستة والثالث ثلاثة والرابع
 دينار واحد فمات الاول عن ثمانية دينار وعن هذه المرأة وثلاثة أخوة
 فولدت المرأة من الثمانية دينارين وكل اخ كذلك فصار للابن الثاني ثمانية
 دينار فمات فماتت المرأة أيضاً دينارين وصار لها أربعة وأخذ كل
 اخ من الباقيين ثلاثة فصار للثالث ثمانية دينارين لانه كان له ثلاثة
 ومنه من أخيه الاول اثنين ومن الثاني ثلاثة فماتت فماتت المرأة
 منه دينارين فصار لها ستة وأخذ الباقي وقدره ستة الا في الباقي فصار
 منه اثني عشر ديناراً لانه كان له دينار وأخذ من أخيه الاول دينارين ومن
 أخيه الثاني ثلاثة ومن أخيه الثالث ستة فماتت فماتت المرأة
 منه دينارين فصار لها ثمانية عشر ديناراً فصار له ثمانية عشر ديناراً والنصف
 الآخر للعصبة وقد رجوا بها على غير هذا الوجه ولوقيل امرأة ورثت

واخته من قبل الام
 اختا الميراث من
 ام الميراث اخته لانه
 وبنتا الصحيح مع

خمسة ادراج يحصل لها نصف اموالهم جوابه هو لا خمسة اخوة لهم ثمانية
 واربعون دينار الاول ستة عشر والثاني ثلاثة عشر والثالث تسعة
 والرابع ثلاثة والخامس سبعة ولوقبل فلو ورثت من ثلاثة ادراج نصف
 اموالهم لم يكون مال كل واحد منهم جوابه ما الاوّل ما يده ومثانيه وعشرون
 والثاني ثمانية والثالث دينار وجملة ذلك ثمانية ومثانيه وثلاثون ومنها
 امرأة وابنتها وابن بنتها وورثوا المال انثلاثا كيف يكون هذا الجواب رجل
 زوج بنت ابن ابنه من ابن ابنه وباقي الجواب قد مر انفا وابنه واعلم
حكمة في معرفة الانسان والقرابات المتشابهات العويصات فان قيل
 رجلان كل واحد منهما تزوج اخر فولد لكل واحد منهما غلام فالنسبة
 بين ولدتهما قيل له كل واحد من الغلامين عم الآخر لانه وقد مرت
 فان قيل فلو تزوج كل واحد منهما بنت اخر فولد لكل واحد غلام فما
 النسبة قيل كل غلام خال الآخر وكذلك مرت فلو تزوج كل واحد منهما اخت
 الآخر فولد لكل واحد غلام فكل غلام ابن خال الآخر ولو تزوج كل واحد
 فولد لكل واحد ولد فولد الام خال ام ولد الآخر ان اخت الذي تزوج الام
 فان قيل رجلان احدهما خال الميت وابنه عمه والاخر عم الميت وابنه خاله
 كيف يكون هذا وكيف تقسم التركة بينهما قيل عم زيد متلا تزوج ام ام زيد
 فولدت ابنا فالولد ابن عم زيد لانه وابن خاله ايضا فالمال لابن العم
 الذي هو خال اذا كان العم لاب وام او لاب لانه عصبة ولو كان العم لام فالمال
 بينهما انثلاثا ثلثاه للعم الذي هو ابن الخال والثلث للخال الذي هو ابن العم فان قيل
 رجل هو خال لابي وخاله امه كيف هو قيل بان تزوج ابوام امه ام ام ابيه فولدت
 ابنا فذلك الابن خال الام الرجل لابي وخاله لامي فان قيل رجلان
 كل منهما خال ام الاخر كيف هذا قيل ضررته رجلان نكح كل واحد منهما
 بنت بنتا اخر فولد لكل منهما ابن فكل واحد من الابنين خال ام الاخر
 فان قيل امرأتان التقتا رجلين فقالا مرحبا بابنينا وزوجتنا وابنتي
 كيف يكون ذلك قيل هذان رجلان تزوج كل منهما ام الاخر وهما السائل

والاخر بنت
 الاخر
 والابن
 والابن

التي

التي يسأل عنها ابو يوسف ومحمد الشافعي رضي الله عنهم يجلس هريرة الرشيد ٩٨
 فاجابها بذلك فان قيل فلان بنت ابن بعضهن اسفل من بعض كيف النسبة
 بينهما قيل فالعليا يحتمل ان تكون عمه الوسطى وان تكون العليا بنت ابن الوسطى
 بنت ابن ذلك الابن وان تكون بنت عمها الوسطى وان تكون الوسطى بنت ابن ابن
 آخر وكذا الوسطى مع الوسطى يحتمل ان تكون عمتها او بنت عمها او اما العليا مع
 الوسطى فيحتمل ان تكون عمه ابنا اسفل وان تكون بنت عم جدها ولو كان ثلاث
 بنات ابن بعضهن اسفل من بعض ومع كل منهن اختها فان كن لاي وام ولان
 ففي كل درجة بنتا ابن وان كن لام من اخنيات عن الميت ولو كانت بنت ابن معها
 جدتها ان كانت ام ام في اخنيات عن الميت رجلا فموت وجته وان كان امرأة استحق
 المسئلة فان الجد هي الميتة فان قيل مات وترك ابنتين مع كل منهما اخوة لابييه
 فكيف يكون هذا قيل يحتمل ان يكون المراد باخي كل هو الابن الاخوان كلاهما
 ابن الميت واخوان الاخر من ابيه فيكون في المسئلة ابنا فقط فالما ارجحا ويحتمل
 ان يكون المراد ان كلاهما اخ اخر فيكون الميت اربعة بنين فالما ارجح على اربعة
 فان بين السائل العدد فواضح وان لم يبين فقد اختلفت الفرضيون في ذلك على
 قولين احدهما حمله على اقل الممكن فالمال لابنتين ونقص من اثنين واربعهما
 حمله على الاكثر فنقص من اربعة كذا قال بعضهم ويحتمل ان يكون المراد ان لهما
 اخا اخر من الام فهو اخو كل واحد منهما لابييه ويكون المال بينهم على ثلاثة
 واظهر الاحتمال الثاني ولا ينبغي ان يكون في المسئلة خال من رجل فخصيل
 في الجواب ربع على كل واحد من الابدين الربع لانه المشتق ويوقف الباقي حتى
 يتبين الحال فان قيل رجلان تزوج كل واحد منهما امه ام ام ابيه فولدت
 بنتا الاكبر فولد لكل منهما غلام فكيف النسبة بينهما قيل فابن الاكبر عم
 ابن الاصغر وخاله لانه اخو ابيه لامي واخو امه لاميها وابن الاصغر
 ابن اخته وابن اخته فان قيل تزوج رجل امرأة وتزوج ابنه بنتها
 فولد لكل منهما ابن فكيف النسبة بينهما قيل فابن الابن عم ابن الميت
 وخاله لامي لانه اخو ابيها واخو امه لاميها ويكون ابن الميت ابن اخت الام

وان كانت ام الاب
 فان كان الميت

لانه وابن اخيه لايه فكلت ما عصية الاخر فابها مات عن الآخر وجد
 ورثته بالعصوية فان قيل رجل مات عن سبعة بنين وعن اختهم لام فتم
 المال بينهم سواء كيف يكون ذلك قيل رجل تزوج امرأة وزوج ابنته اسمها
 فولدت الام منه سبع بنين فصار للبنين اخوة لامرأة الارب ثم ماتت الارب
 عن ابنة ثم ماتت الابن عن امراته واولاد ابنته السبعة فيقسم ماله على ثمانية
 كما لا يخفى وقد حصل المتساوي بينهم فالنصف للزوجة ولكل واحد من السبعة
 ثمن فان قيل تزوج رجل امرأة وتزوج ابنته اسمها فولدت لكل واحد منهما
 ابن فكيف النسبة بينهما قيل فابن البنات ابن الام لانه اخو ابنة لايه
 وابن اخته لانه وابن الام خال ابن البنات لانه وابن اخيه لايه فانها
 ماتت عن الآخر فقط ورثته عصوية وقد نظم ذلك بعضهم فقال
 . . . بين لما ياذ البيان الراشد من مات عن خال ابنته ووالده . . .
 . . . فورث الام والامير من المال . . . وما بقي جعلته للخال . . .
 واحباب بعضهم فقال قد نكح المورث بنتا ثم هو تزوج امر البنات ايضا ابنته
 فالبنات جات منه بابين وكذا جالت بابين امها من ابن ذا
 فان ابن الابن خال لايته . . . مات عن ابن ابن وعن والده
 وقال بعضهم وهذا الذي يقال فيه با خال اذا عمل مدي عوك ابني وهو جديك
 ولهذا المسئلة حكاية لطيفة ذكرها الامام رضي الدين شمس الائمة
 الشريفي في ميسر طه قال جلس عبد الملك بن مروان يوما للخطام فقام
 رجل وقال في تزوجت امرأة وزوجت امها ابني فمد يدها فقال
 لربك ان علي عكس هذا كان اولي رانا اسألك عن مسئلة فان احسنت
 جوابها امرت بعطائك وان لم تحسن جوابها لا اعطيك شيئا فقال هذا
 فقال ان ولد لك غلام والربك غلام فما الغرامة بين الغلامين المذكورين
 فلم يحسن الرجل الجواب وقال سئلت القاضي الذي وليته ما وراحتك
 فان احسن الجواب فامر في عطائي اليه والا فاعذرني فلم يحسن القاضي
 الجواب ولا احد من القوم الامر رجل في اضرابات الناس ان اجبت فاحسنت
 فقال
 الجواب

٩٩ الجواب هل تقضي حاجتي فقال نعم فلجواب كذا ذكرنا فاستحسن جوابه وقال
 لله در هذا العالم ما حاجتنا فقال ان عاملك يسقط حرفا من كلام
 الله تعالى قال وماذا قال قال ان الله تعالى يقول خذ من أموالهم صدقة
 فهو يسقط حرف من فياخذنا قال هذا احسن من الاول وعجزه ذلك
 العامل وعزله انتهى وقد تم شرح الكتاب بعون الملك الوهاب وليه
 المرجع وحسن المأني نفعا الله بذلك والناظرين فيه الى يوم الحساب
 والمحمد لله وحده وصلى الله على من لا نبي بعده نبينا محمد سيد الاولين
 والآخرين وافضل الانبياء والمرسلين وعلى آله واصحابه والتابعين
 صلاة وسلام ما داموا الى يوم الدين آمين انهاء قال ليها وكما امر مولاه
 العبد الفقير الى لطف ربه الخفي علا الدين بن ناصر الدين بن محمد بن الحسين
 احمد الطرابلسي الدمشقي الخفي الامام جامع الكبير الاموي ووقع
 الفراغ من هذا التسميع يوم الثلث ثوب يوم سنة وعشرون في شعبان ٩٦٩
 تم